الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(569)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	13
حقوق الإنسان فى العالم	75

تجار يشكون وزارة العمل لحقوق الإنسان ومطالب بتعليق المادة 77

المصدر: جريدة الوطن السبت 23 ربيع ثانى 1438هـ - 21 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=291546&CategoryID=2

الرياض: سليمان العنزي

بينما رفع تجار شكاوى ضد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لجمعية حقوق الإنسان، بشأن إجبارهم على الاحتفاظ بالموظفين السعوديين، على الرغم من عدم قدرتهم بالوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الموظفين، حذر اقتصاديون من تبعات مادتي نظام العمل "74_77"، على الاقتصاد والمجتمع، في القطاع الخاص.

وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية الدكتور مفلح القحطاني الوقوف على مسافة واحدة من العمال وأرباب العمل، وقال لـ"الوطن" إن الجمعية تنظر إلى القضية من زاويتين، حيث تراعي مصلحة العاملين في القطاع الخاص، وكذلك مصلحة أرباب العمل كقدرتهم على الاستمرار في السوق في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، ومدى تمكنهم من الإيفاء بالتزاماتهم تجاه موظفيهم، كاشفا عن ورود شكاوى إلى الجمعية من العمالة ضد أرباب العمل، وشكاوى أخرى من أرباب عمل على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

تقليص المزايا

أشار القحطاني إلى أن معظم قضايا الفصل أو عدم تجديد عقود العمل التي رصدتها الجمعية للعمال كانت لأسباب اقتصادية، مشيرا إلى أن بعض شركات القطاع الخاص بدأت تحاول مؤخرا التأقلم مع الوضع الاقتصادي، مما أثر فيها على العمالة السعوديين والأجانب على حد سواء، وقد رصدت الجمعية عددا من الحالات لقيام شركات بتقليص عدد العاملين أو تقليص مزاياهم.

تشريعات مناسبة

طالب القحطاني جميع الجهات المعنية، بدءا بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة التجارة والاستثمار، بالتنسيق والعمل بينها لمعالجة المشكلة وإيجاد حلول وأنظمة وتشريعات مناسبة، تمكن الشركات من الإيفاء بالتزاماتها وتضمن وظائف الموظفين، مثل دعم الشركات أو إجراء اتفاقات لخفض المقابل المالي للموظفين، أو إعطاء بعض الموظفين إجازات مفتوحة لحين تحسن أوضاع الشركات الاقتصادية، مشددا على أن إجبار الشركات على استمرار العمالة وهي غير قادرة على دفع مرتباتهم ليس حلا، مضيفا أن على الجهات التي لديها مستخلصات مالية للشركات الإسراع بصرفها كي تتمكن الشركات من الإيفاء بالتزاماتها. أما بالنسبة لاستغلال بعض الشركات لثغرات في مواد نظام العمل لفصل موظفيها، أكد القحطاني أن ذلك يعتبر فصلا تعسفيا، ويجب أن تكون هناك رقابة صارمة على الشركات عندما تكون هناك حالات فصل تعسفي للموظفين، لحفظ حقوق العاملين.

تعليق المادتين 74-77

حذر الكاتب الاقتصادي عبدالحميد العمري وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من مغبة الاستمرار بالعمل بالمادتين 74_77 من نظام العمل، مطالبا الوزارة بالرفع فورا إلى مجلس الوزراء لتعليق المادتين ومن ثم إلغائهما، مشددا على أن الوزارة ستصدم كل يوم بفصل مئات السعوديين من القطاع الخاص، وهو ما يخلف مئات الآلاف من العاطلين نهاية العام. وشدد العمري على أن الاستمرار بالعمل بالمادتين 74_ 77 يؤدي إلى استمرار فصل السعوديين وارتفاع البطالة وزيادة سيطرة الوافدين.

وأضاف: "نعلم تماما حالة الضغوط التي يمر بها القطاع الخاص، ومن حق الشركات تقليص تكاليفها التشغيلية، لكن لماذا لا يبدؤون بتقليص نفقاتهم التشغيلية بترحيل الوافدين لديه". وإذا كانت الوزارة جادة فعلا في إنقاذ اقتصادنا ومجتمعنا من أكبر خطر، ألا وهو "البطالة"، فعليها الرفع فورا لمجلس الوزراء بطلب تعليق العمل بالمواد 74-77 ومن ثم إلغائهما.

تربويون: الاحتفاء المبالغ فيه بالطلاب تفاخر مرفوض

المصدر: جريدة الوطن السيت 23 ربيع ثانى 1438هـ - 21 يناير 2017م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=291526&CategoryID=5

أبها: عوض فرحان 21-01-2017 10:37 PM

حذر أكاديميون ومختصون في مجال التربية والتعليم، من المبالغة غير المبررة التي تشهدها لجان الاختبارات هذه الأيام في بعض مدارس التعليم العام، من الاحتفاء بالطلاب والطالبات داخل قاعات ولجان الاختبارات، وتنافس منسوبي بعض المدارس من الجنسين البنين والبنات، في تقديم المرطبات والعصائر والهدايا والبخور وصب القهوة داخل اللجان، وذهاب البعض إلى تنفيذ برامج ترفيهية وكرتونية، مما أفقد المدرسة مكانتها كصرح للتربية والتعليم ونزع من المعلم هيبته، بسبب التفاخر في تنفيذ تلك البرامج.

تظاهر وتفاخر

قال رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة عسير أستاذ مناهج التدريس بجامعة الملك خالد سابقا الدكتور علي الشعبي، "هذا الموضوع مقبول ومرفوض في ذات الوقت، مقبول إذا جاء في إطاره الصحيح الذي لا يؤثر على مكانة المعلم، ولا يقلل من شأن التعليم". وأضاف أن تهيئة الظروف التي تساعد الطلاب على أداء الاختبارات في أجواء إيجابية وداعمة مطلوب، ولكن يجب أن يكون في إطاره الصحيح، فأحيانا الكلمة الحلوة والعبارات المشجعة يكون تأثيرها أكبر، وإذا كان ولابد من عمل مثل هذه الممارسات فيجب أن يكون وفق خطة توافق عليها إدارة المدرسة وليست اجتهادات شخصية، فمثلا ربما يكون هناك استقبال يسبق الاختبار أو بعد الاختبار يزيل التوتر بين الطالب والمعلم، ويجعل بيئة المدرسة مشجعة وداعمة.

وبين الشعبي أن هذه الممارسات مرفوضة إذا كانت للتظاهر والتفاخر، وعندما تختفي الكاميرا تكون هناك ممارسات تنسف كل هذه المظاهر التي تبدو إيجابية، فالمبالغة في الاحتفاء بالمتعلم مرفوضة إذا كانت اجتهادات فردية وليس منهجا تتبناه المدرسة وتكرسه في كل المناسبات مثل بداية العام، وبعد الأعياد والاختبارات وهكذا.

استعراض ومبالغات

أوضح عضو هيئة التدريس في جامعة الملك خالد الدكتور سعد بن حسين بن عثمان، أنه فيما يتعلق ببعض الممارسات داخل قاعات الاختبارات كتقديم البخور وصب القهوة هي زيادة عن المطلوب، وربما القصد منها الاستعراض، خاصة أن التصوير هو بلوى جديدة على المجتمع، وربما يؤخذ على قائد المدرسة في ذلك. وشدد صالح محمد آل شائع "مرشد طلابي"، على ضرورة الحد من بعض المبالغات التي تتناقلها وسائل التواصل الاجتماعي في بعض المدارس، والتي تحولت معها لجان الاختبارات إلى ما يشبه الفوضى من قيام المعلمين بتوزيع المرطبات والعصائر والقهوة على الطلاب بشكل يقلل من مكانة المعلم، وإفقاد لجان الاختبارات قيمتها وهيبتها.

وأكد سالم أحمد "قائد مدرسة" أن المبالغة في استقبال الطلاب في قاعات الاختبارات هي حالات فردية ولا يجب تعميمها، مضيفا أن تهيئة الأجواء المناسبة وإشعار الطلاب باهتمام الهيئة التدريسية بنجاحهم وتفوقهم مطلب من خلال نزع رهبة الاختبارات من نفوسهم، كما أن عمليات التصوير التي انتشرت بشكل مبالغ فيه استغلت من باب إثبات الشواهد التي تقوم بها المدارس خلال فترة الاختبارات لتهيئة الطلاب لأداء الامتحانات بشكل ميسر وسهل.

تجار يشكون ×العمل÷ لحقوق الإنسان لإجبارهم على الاحتفاظ بالموظفين السعوديين.. ومختصون يحذرون

المصدر: جريدة عيون الخليج الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/1139486.html

رفع تجار شكاوى ضد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لجمعية حقوق الإنسان، بشأن إجبارهم على الاحتفاظ بالموظفين السعوديين، على الرغم من عدم قدرتهم بالوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الموظفين، وفقاً لـ"الوطن."

وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية الدكتور مفلح القحطاني الوقوف على مسافة واحدة من العمال وأرباب العمل، أن الجمعية تنظر إلى القضية من زاويتين، حيث تراعي مصلحة العاملين في القطاع الخاص، وكذلك مصلحة أرباب العمل كقدرتهم على الاستمرار في السوق في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، ومدى تمكنهم من الإيفاء بالتزاماتهم تجاه موظفيهم، كاشفا عن ورود شكاوى إلى الجمعية من العمالة ضد أرباب العمل، وشكاوى أخرى من أرباب عمل على وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وأشار القحطاني إلى أن معظم قضايا الفصل أو عدم تجديد عقود العمل التي رصدتها الجمعية للعمال كانت لأسباب اقتصادية، مشيرا إلى أن بعض شركات القطاع الخاص بدأت تحاول مؤخرا التأقلم مع الوضع الاقتصادي، مما أثر فيها على العمالة السعوديين والأجانب على حد سواء، وقد رصدت الجمعية عددا من الحالات لقيام شركات بتقليص عدد العاملين أو تقليص مزاياهم.

وطالب القحطاني جميع الجهات المعنية، بدءا بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة التجارة والاستثمار، بالتنسيق والعمل بينها لمعالجة المشكلة وإيجاد حلول وأنظمة وتشريعات مناسبة، تمكن الشركات من الإيفاء بالتزاماتها وتضمن وظائف الموظفين، مثل دعم الشركات أو إجراء اتفاقات لخفض المقابل المالي للموظفين، أو إعطاء بعض الموظفين إجازات مفتوحة لحين تحسن أوضاع الشركات الاقتصادية، مشددا على أن إجبار الشركات على استمرار العمالة وهي غير قادرة على دفع مرتباتهم ليس حلا.

إلى ذلك، حذر الكاتب الاقتصادي عبدالحميد العمري وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من مغبة الاستمرار بالعمل بالمادتين 74_77 من نظام العمل، مطالبا الوزارة بالرفع فورا إلى مجلس الوزراء لتعليق المادتين ومن ثم إلغائهما، مشددا على أن الوزارة ستصدم كل يوم بفصل مئات السعوديين من القطاع الخاص، وهو ما يخلف مئات الآلاف من العاطلين نهاية العام. وشدد العمري على أن الاستمرار بالعمل بالمادتين 74_ 77 يؤدي إلى استمرار فصل السعوديين وارتفاع البطالة وزيادة سيطرة الوافدين.

وأضاف: "نعلم تماما حالة الضغوط التي يمر بها القطاع الخاص، ومن حق الشركات تقليص تكاليفها التشغيلية، لكن لماذا لا يبدؤون بتقليص نفقاتهم التشغيلية بترحيل الوافدين لديه". وإذا كانت الوزارة جادة فعلا في إنقاذ اقتصادنا ومجتمعنا من أكبر خطر، ألا وهو "البطالة"، فعليها الرفع فورا لمجلس الوزراء بطلب تعليق العمل بالمواد 74-77 ومن ثم إلغائهما.

الجذلاني لـ "الأهلي": حاكموا ممثل النادي وابتعدوا عن الشباب!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1523096

فاطمة آل دبيس (الدمام(
أكد القاضي السابق المحامي محمد الجذلاني أحقية النادي الأهلي بملاحقة ممثل نادي الشباب -الذي وقع عقد اللاعب العويس- أمام المحكمة الجزائية بدعوى النصب والاحتيال، مشيراً إلى أن انتحال صفة ممثل الشباب تعد جريمة خصوصاً في ظل غياب إثبات التفويض من النادي.
وأوضح الجذلاني لـ«عكاظ» أن للنادي المطالبة بتعويضات عن الخسائر المادية والأضرار جراء هذه العملية، مقترحاً على إدارة الأهلي عدم الزج باسم نادي الشباب في الاتهام، كون الغريم لا يمثل النادي.
واستبعد القاضي السابق الاعتماد على رسائل الـ(واتساب) المنتشرة كونها قد تصدر من شخص
وشدد الجذلاني على ضرورة مراعاة أن أي إساءة وتشهير قد تلحق بالنادي، «لأن المتضرر منها عدد كبير من الأشخاص من منسوبي النادي وأعضاء شرفه وقياداته وهذا يوجب الحذر في توجيه التهم«
من جهته، أكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«عكاظ» إمكانية تحول قضية رياضية إلى جنائية «إذا شعر أحد الطرفين بوجود احتيال»، مرجعاً الخطوة إلى تكييف الواقعة ونظر القاضي.
ورأى القحطاني أن الاعتماد على رسائل الـ(واتساب) تختلف من قضية لأخرى وتخضع لسلطة القاضي، مضيفاً «إذا وجدت نصوص مكتوبة مخالفة فيمكن أن تؤخذ كفعل مجرم ولكن مدى الاعتداد بها يخضع لتقدير القاضي وحيثيات الدعوى وما يحيط بالمرسل والمتلقي من ظروف ومدى ثبوت إرسالها من الشخص المتهم بها وصحة استقبالها من الطرف الآخر.«
وقال القحطاني إن مثل قضية الأهلي والشباب تخضع للنظر من قبل الجهات المختصة بالنظر في الخلافات بين الأندية الرياضية.

ينبع: مأذون يزوج قاصراً لمسن سبعيني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565635

المدينة المنورة - ريم حمزة
تجاوز مأذون أنكحة في محافظة ينبع قرار المحكمة الشرعية بمنع زواج قاصر من سبعيني وأتم عقد قرانهما بحضور شقيقها ، ولم يثن المسن السبعيني عن إتمام زواجه بالفتاة التي تخطو نحو ربيعها السادس عشر الرفض المتكرر لثلاثة مأذونين التزموا قرار القضاء ورفضوا إتمام الزواج حتى تم الاتفاق مع المأذون الرابع الذي أكد سماعه موافقة الفتاة وإتمامه النكاح بناء على ذلك على مهر لا يتجاوز 20 ألف ريال.

يذكر أن هذه الواقعة تعد الثانية في المملكة خلال شهر واحد فقط حيث شهدت منطقة تبوك الشهر المنصرم عقد قران مواطن سبعيني على فتاة تبلغ 16 عاماً، الأمر الذي أحدث حراكا واسعا في محاولة لمنعه ، وتفاعلا من قبل جمعية حقوق الإنسان.

لن نهدر مياهنا على "النخلة العوجا"!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://okaz.com.sa/article/1522770

خالد السليمان

قال رئيس جمعية حقوق الإنسان في تصريح صحفي أن تجارا قدموا لجمعيته شكوى ضد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بشأن إجبارهم على الاحتفاظ بموظفين سعوديين، وبغض النظر عن دقة هذا التصريح، فالحقيقة أن أحدا لم يعد يملك أن يجبر أحدا على الاحتفاظ بأحد منذ أن زرعت بذرة المادة ٧٧ في نظام العمل!

وحتى لا ندخل في جدل عقيم حول حق الشركات في التخلص من أعباء موظفيها السعوديين للتأقلم مع الظروف الاقتصادية السلبية وتقلص العقود الحكومية وتأخر صرف مستحقاتها، فإنني سأقترح اقتراحا عادلا للجميع:

يملك كل تاجر سعودي كامل الحق في فصل أي موظف سعودي لديه بشرط واحد هو أن لا يبقى لديه موظف أجنبي يؤدي نفس عمله، غير ذلك المسألة ليست تأقلما مع ظروف اقتصادية مستجدة بقدر ما هي الحفاظ على هوامش الربح العالية بالاعتماد على العمالة الأجنبية الأقل أجرا وأكثر سخرة للعمل!

فليس مقبولا أن تفصل شركة سيارات المئات من موظفيها السعوديين الحاصلين على أعلى درجات التقييم في أداء عملهم، ثم ندخل إلى معارض مبيعاتها وصيانتها ليستقبلنا الموظفون الأجانب!

كما أنه ليس مقبولا أن يفصل بنك يكسب «في الطالع والنازل» واستمر يربح في ظل جميع الأزمات الاقتصادية العالمية العابرة موظفيه السعوديين لمجرد أن يحافظ على هامش ربحيته العالي مديرا ظهره لمجتمع تنازل له عن الأرباح الربوية، ودولة لا تفرض عليه ضريبة قرش واحد!

المسألة بهذه البساطة.. في مثل هذه الظروف الاقتصادية، الوظائف للسعوديين أولا ولن نهدر قطرة ماء واحدة في سقي «نخلة عوجا»!

زواج القاصرات وموقف أمير تبوك

المصدر: جريدة مكة الجمعة 22 ربيع ثانى 1438هـ - 20 يناير 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/591004

عبدالله حسن أبوهاشم

في كثير من دول العالم، هناك قانون يحدد السن المسموح بها لزواج الفتيات ولا يسمح لمن يقل عمرها عن هذه السن بالزواج ولا يحق للمأذون أن يعقد قرانها مهما كانت الأسباب، ومن يفعل ذلك يعد مخالفا للنظام ويتعرض للعقوبة.

نحن لدينا أيضا نظام مشابه لذلك. فالمادة 16 من الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام الحماية تنص على أنه يلزم قبل إبرام عقد الزواج التأكد بأن من يقل عمره عن 18 عاما لن يلحق به الضرر ويحقق مصالحه الفضلى ذكرا كان أم أنثى. يلاحظ أن النظام لا يمنع من إجراء عقد الزواج بالقاصرات منعا باتا طالما به استثناء يسمح بالزواج بأقل من 18 سنة، إذا تأكد أنه لا يلحق بها الضرر ويحقق المصالح الفضلى، فهذا الاستثناء يعد بمثابة الثغرة التي يمكن الدخول من خلالها والاستناد عليها واستغلالها بكل بساطة وسهولة لتحقيق الغاية، وبالتالي تنتهك الطفولة وتقتل البراءة باسم النظام والدين معا دون النظر إلى أضرار هذا النوع من الزواج وآثاره السلبية في العديد من الجوانب. ولا أعلم كيف يثبت أنه لن يلحق به أو بها الضرر؟ وكيف يتم تحديد المصالح الفضلى؟ ومن الذي يحددها؟

قبل عدة أسابيع، تابعنا ما تناقلته وسائل الإعلام وتداولته مواقع التواصل الاجتماعي بشكل واسع عن زواج سبعيني من فتاة قاصر عمرها 16 سنة في مدينة تبوك.

الموقف الذي حظي بإشادة وإعجاب وتقدير الجميع بمن فيهم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة تبوك ونقلته وسائل الإعلام كافة هو موقف صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك الذي تفاعل مع الحدث وتدخل بشكل مباشر، مبديا اعتراضه الواضح والصريح لهذا الزواج ووجه بإحالة الموضوع إلى المحكمة للبت فيه، وإيقاف أي إجراءات لحين صدور الحكم الشرعي في الواقعة، وبناء على ما يتقرر سيتم إكمال اللازم وفق نظام الحماية ولائحته التنفيذية. كما طلب سموه من وزير العدل إيقاف مأذون الأنكحة الذي عقد قران الطفلة عن إجراء عقود النكاح، وذلك في إطار استكمال التحقيق ومراجعة جميع الإجراءات التي تمت في موضوع الزواج ومدى موافقتها للتعليمات.

حين يكون لأمير المنطقة هذا الموقف القوي والواضح في مثل هذه القضايا، لا شك أنه يدعم ويساند الجهة المسؤولة عن متابعة مثل هذه الأحداث وهي وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ويقوي من همة وعزيمة العاملين في هذا المجال ليقوموا بدورهم ويؤدوا عملهم وواجبهم بحماس شديد وبالشكل المطلوب والصحيح.

أخيرا أقول: دعوا الأطفال يشبعون من طفولتهم ويتمتعون بحياتهم الجميلة والبريئة، لا تستعجلوا على القفز بأعمارهم كما يقفز بعضنا على الأنظمة والقوانين.

إحالة معنف الطفل اليتيم إلى التحقيق والادعاء العام بتبوك

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 21 ربيع ثانى 1438هـ - 20 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/504746

الرياض – أسامة سليم
أكد مصدر أمني أنه تم القبض على عم الطفل اليتيم الذي قام بتعنيفه فور تلقي غرفة العمليات البلاغ، وقد أحيل إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بتبوك للتحقيق معه، وأنه ما زال رهن التوقيف، في حين قام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتبوك بزيارة لمنزل الطفل والالتقاء بوالدته، كما قامت لجنة مختصة بدراسة حالة الأسرة الاجتماعية. وأشارت مصادر مطلعة إلى أن الطفل تم تسليمه لوالدته.
إلى ذلك تتابع هيئة حقوق الإنسان بتبوك قضية الطفل اليتيم الذي تعرض إلى التعنيف من قبل عمه وزوج والدته، وعلمت «المدينة» من مصادر مطلعة أن الهيئة شكلت لجنة لمتابعة تفاصيل القضية والتأكد من سلامة الطفل وتوفير الحماية اللازمة له بالتنسيق مع لجنة الحماية الاجتماعية بالمنطقة.
وكان المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل قد أعلن في وقت سابق أن وحدة الحماية بالوزارة باشرت حالة «تعنيف طفل في حي الخالدية بتبوك» إثر فيديو وصور جرى تداولها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» بعد رصدها للحالة.
وقد لاقى مقطع الفيديو الذي أظهر مشاهد للطفل اليتيم ذي 13 عاما وقد بدت آثار التعذيب على أجزاء متفرقة من جسده، ردة فعل غاضبة بين أفراد المجتمع، معتبرين أن هذا العمل بعيد كل البعد عن الإنسانية والرحمة وأن مثل هذا التصرف لا يقره الدين الحنيف الذي حث على الرحمة والرأفة باليتيم.

وزير الشؤون الإسلامية يستقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة البلاد الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
https://www.albiladdaily.com

استقبل معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ، في مكتب معاليه في الوزارة بالرياض اليوم.
معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان،ومعالي نائب رئيس الهيئة الدكتور ناصر بن راجح الشهراني.
وجرى خلال اللقاء بحث أوجه التعاون والتنسيق بين الوزارة والهيئة وسبل تطويرهما.
حيث أعرب معالي الوزير الشيخ صالح آل الشيخ في بداية اللقاء عن تقدير الوزارة للجهود التي تقوم بها الهيئة في مجال حقوق الانسان وإيضاح الصورة الحقيقية للمملكة في هذا المجال.
مبيناً أن الوزارة تولي الشؤون الإسلامية في الخارج وخاصة ما يتعلق بحقوق الإنسان.
عناية خاصة لإيضاح البعد الإنساني والحفاظ على الكرامة الإنسانية في الشريعة الإسلامية.
ولذا أنشأت الوزارة الإدارة العامة لحقوق الإنسان قبل عدة سنوات بكوادر مميزة ومستشارين مختصين لكي تمثل الوزارة في اللجان ذات العلاقة.

وتقدم الاستشارات وتقيم الندوات والمؤتمرات والورش خارج المملكة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الإسلام.
وتطبيقات المملكة الحقوقية المنبثقة من الشريعة الإسلامية.
كما أنها تشارك في الفعاليات الدولية في أوروبا وأمريكا وأستراليا وأفريقيا وآسيا الخاصة بحقوق الإنسان في الإسلام.
من جانبه ، ثمن معالي رئيس الهيئة:
الدور الذي تقوم به الوزارة داخليا وخارجيا وتبيينها للصورة الحقيقية للإسلام واحترامه للكرامة الإنسانية.
وحقوق الإنسان بالاسلوب والطريقة التي يفهما غير المسلم.
كما ثمن معاليه عاليا التعاون المثمر والبناء الذي تبديه الوزارة مع الهيئة ومشاركتها الفاعلة في اللجنان المختلفة.
وفي إعداد ومناقشة تقارير المملكة الدورية الخاصة بحقوق الإنسان التي تقدم إلى آليات الأمم المتحدة المختلفة ومن ضمنها مجلس حقوق الإنسان واللجان التعاقدية المختلفة.
مشيداً بالدور الذي تقوم به الوزارة للتوعية والتعريف بالحقوق والواجبات الشرعية الحقوقية.
من خلال منابر الوزارة المختلفة التي تسهم بشكل كبير في زيادة الوعي وترابط المجتمع والحفاظ على كرامته.
وفي ختام اللقاء ، رحب معالي وزير الشؤون الإسلامية بما عرضه معالي رئيس هيئة حقوق الانسان بشان توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين في مجال اختصاص الوزارة والهيئة.

إطفاء ماضي الإرهاب يخمد نيران حاضره

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 18 ربيع ثانى 1438هـ - 16 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/author-page/505247

عبدالله الجميلي

الأعمال والممارسات الإرهابيَّة لم تكن حادثة عَصريَّة، ولا وليدة السَّاعة، بل لم تزل تعاني منها (أمَّة الإسلام) عبر تاريخها، منذ أُبْتليت بتلك الطائفة الخَارِجَة على أئمة المسلمين وجماعتهم، وعلى مُحْكَمَات الإسلام، ومنهجه الوسطي المعتدل، والتي سُمِّيت بـ(الخَوارج).
هذا ما أكَّده (الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان عضو مجلس إدارة هيئة حقوق الإنسان السعوديَّة) في بحثه الذي جاء تحت عنوان: (الإرهاب وعلاقته بمنهج الخوارج، وعقوبته في الشريعة الإسلاميَّة).
وفيه بَيَّن حقيقة الإرهاب وارتباطه بـ (الخَوَارج) الذين يرى أنَّ وجودهم لا يقتصر على أولئك الذين ظهروا بأفكارهم المتطرِّفة وجرائمهم زمَن الصحابة والتابعين، فهناك -بحسب الدكتور الفوزان- صفات مشتركة ومتطابقة تجمع أولئك بإرْهَابيي العصر الحديث.
ومنها: (الجهل بأحكام الشريعة، والتأويل الفاسد لنصوصها، واستحلال الدماء المعصومة، والخروج على جماعة المسلمين، والعصيان وتكوين العِصابات المسلَّحة).
مشيرًا أنَّ اعتناق تلك الأفكار المتطرِّفة، والأفعال الشاذَّة سببه -سَابقًا ولاحِقًا- (الجهل بحقيقة الدِّين الإسلاميِّ، والغلو فيه بعيدًا عن وسطيَّته وتسامحه وعدالته، وكذا اتباع المتشَابه، وبالتالي المسارعة في تكفير المسلمين).
وبعد إثبات (الدكتور الفوزان) أنَّ إرهابيي اليوم هم خوارج الأمس، عرض لِمُسَلَّمَةِ محاربة الإسلام لهم جميعًا باعتبارهم بُغَاة، وينطبق عليهم حَدُّ الحِرَابَة.
بحث الدكتور عبدالعزيز الفوزان: (الإرهاب وعلاقته بمنهج الخوارج وعقوبته في الشريعة الإسلاميَّة) مُحْكم ومؤصلٌ تاريخيًّا وعلميًّا، ولذا أرى أهميَّة الإفادة منه في حربنا الفكريَّة المفتوحة ضد الإرهاب والجماعات التي تَرْفع لواءه، وبشبهاتها تستدرجُ وتستقطب شَبابَنَا.

ذلك البحث مهمٌّ؛ لأنَّ استحضار ماضي الإرهاب والتطرُّف وجذورهما التاريخيَّة، سيسهم في مكافحتهما في الحاضر، فإطفاء الجَمْر المدفون تحت الأرض، يقضي دائمًا على اشتعال النَّار خَارجها، ويُزهِق رُوْحَهَا؛ فهلاَّ فعْلنا؛ مستثمرين أدوات ووسائل عَصْرنا؟

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العدل» تصدر 150 ألف صك خلال 8 أشهر بعد تطبيقها إجراءات • معاملة اليوم الواحد«

المصدر: جريدة الحياة السبت 23 ربيع ثانى 1438هـ - 21 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19731425

الرياض - «الحياة»
شهدت كتابات العدل في المملكة إصدار 156.342 صكاً وعقداً للأفراد والشركات خلال الثمانية أشهر الماضية، وذلك منذ صدور توجيه وزير العدل لكتابات العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني في شعبان الماضي، باختصار إجراءات بيع وشراء العقارات وتوثيق العقود للمؤسسات والشركات إلى خطوات عدة ميسرة، بهدف التسهيل على المستفيدين في إفراغ الصكوك.
وأكدت وزارة العدل ان آلية الإفراغ التي تمت وفق الإجراءات المختصرة التي وجه بها وزير العدل، تعمل على سرعة إنهاء المعاملات تحقيقاً لتطبيق «إنهاء المعاملات في يوم واحد»، إذ تستغرق من الوقت 10 دقائق فقط.
وأوضح تقرير صادر عن أعمال كتابات العدل ان منطقة الرياض تصدّرت مناطق المملكة في إفراغ الصكوك بإجمالي بلغ 46.196 صكاً، تلتها منطقة مكة المكرمة بإجمالي 27.716صكاً جرى إفراغها، ثم المنطقة الشرقية بإجمالي صكوك مفرغة بلغت 26.807، وجاءت بعدها بقية مناطق المملكة.
وحدد التوجيه السابق لوزير العدل خمس خطوات لإتمام إفراغ الصكوك تتمثل في إحضار صك العقار وحضور البائع والمشتري مصطحبَيْن بطاقة الهوية الوطنية ووجود وكالة سارية لا يتجاوز تاريخ صدورها خمس سنوات في حال المفرغ أو المفرغ إليه وكيلاً للبائع أو المشتري مع الملاحظة بأن تكون الوكالة مصدقة في حال كونها صادرة من خارج المملكة، وأن تكون القيمة المدفوعة بموجب وسيلة دفع مسجلة)شيك مصدق أو إيداع في الحساب مع إحضار إشعار بذلك.(
كما حدد التوجيه خمس خطوات أخرى في حالة توثيق عقود الشركات وهي إحضار نسخة من عقد تأسيس الشركة وإحضار السجل التجاري للشركة ساري المفعول وحضور الممثل النظامي المخول له البيع أو الشراء المنصوص عليه في العقد والنظام، بالإضافة إلى أن تشمل الوكالة عن الشركة اسم الموكل وصفته النظامية عن الشركة ومستند بذلك، وإيضاح رقم السجل التجاري فيها، وإحضار موافقة خطية من وزارة التجارة والاستثمار في حال وجود مستثمر شريك مشمول بنظام الاستثمار الأجنبي.

«مجلس القضاء» يطالب بسرعة معالجة قضايا السجناء

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 22 ربيع ثانى 1438هـ - 20 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19704018

الرياض - «الحياة»
طالب المجلس الأعلى للقضاء بمعالجة قضايا السجناء في بعض المحاكم وسرعة إنجازها، وجعل الأولوية لها، ووافق المجلس في اجتماع عقده أخيراً، على افتتاح محكمتين للأحوال الشخصية في كلٍ من تبوك والأحساء، وستبدأ أعمالها مطلع شهر جمادى الثاني المقبل. وقال الأمين العام للمجلس الأعلى للقضاء المتحدث الرسمي فيه الشيخ سلمان النشوان إن المجلس وافق في الاجتماع الذي عقد في مدينة الرياض برئاسة رئيس المجلس الدكتور وليد الصمعاني، على افتتاح دوائر

للتسجيل العيني للعقار، وقرر إنشاء خمس دوائر ابتداءً، «وفق استراتيجية مستقبلية، حفظاً للثروة العقارية». أوضح النشوان أن منظومة التسجيل العيني للعقار تهدف إلى «تحويل العمل الحاسوبي العادي في توثيق الأراضي والشقق العقارية إلى إدارة إلكترونية لتسجيل عين العقار بمجموعة الوثائق التي تبين أوصاف كل عقار وموقعه ومساحته وطبيعته وحاله الواقعية وما له من حقوق وما عليه من التزامات، والتعديلات التي تطرأ عليه تباعاً لجعل الوحدة العقارية محل الحق أساساً لقيد الحقوق العقارية». وأبان الأمين العام للمجلس أن القاضي المشرف على القيد الأول هو المعني بإدراج الوحدات العقارية في السجل العقاري للمرة الأولى بحالها التي هي عليها وتخصيص صحيفة لكل منها وفقاً لأحكام نظام التسجيل العيني للعقار.

وأضاف النشوان أن المجلس وافق على توجيه 26 قاضياً من القضاة الموجهين حديثاً للعمل في الدوائر القضائية الشاغرة في محاكم الدرجة الأولى، دعماً للمحاكم، كذلك وافق المجلس على تسمية رؤساء ومساعدين في محاكم استئناف ومحاكم الدرجة الأولى.

ووافق المجلس أيضاً على خطة التفتيش القضائي السنوية على أعمال القضاة، وأصدر القرارات اللازمة المتعلقة بالشؤون الوظيفية للقضاة، من ترقية وتعيين ونقل وتأديب وإنهاء خدمة وغيرها.

الرياض
www.Alriyadh.com

«تراحم حائل" توزع 642 ألف ريال مساعدات للسجناء وأهاليهم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1564996

حائل - خالد العميم

صرفت لجنة «تراحم حائل» ما يقارب 642.250 ريالاً، تمثل مساعدات لأسر السجناء المسجلة لديها، استفاد منها 94 أسرة ترعاهم اللجنة، وتنوعت تلك المساعدات ما بين سداد للإيجارات ومساعدات مقطوعة وسلال غذائية، إضافة إلى مبالغ سداد ديون السجناء.

وأوضح رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» بحائل منصور العمار لـ"الرياض"، أن ذلك يأتي في إطار أهداف اللجنة في خدمة نزلاء الإصلاحيات والسجون بمنطقة حائل من خلال برامج توعوية وتعليمية وتدريبية والإسهام في تسديد ديونهم ومتابعة حقوقهم وأسر النزلاء، من خلال تقديم الدعم المادي والخدمات التعليمية والصحية والمتابعة لهم، وتحفيزهم للعمل المنتج لإيجاد مردود مالي لهم، ومساعدتهم في حل المشكلات والعقبات التي تعترضهم لغياب عائلهم في السجن، والمفرج عنهم من خلال برامج تهيئة للخروج والعودة عضواً صالحاً في المجتمع وتقديم الدعم والمساعدة.

القضاء يسقط ولاية ست فتيات عضلهن أخواهن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565020

الرياض - مبارك العكاش
انتصرت محكمة الأحوال الشخصية ببريدة لست فتيات من عاضلهنّ، ونقلت الولاية عليهنّ إلى "الحاكم الشرعي" لتزويجهنّ بعد إسقاط ولاية أخويهنّ، اللذين قاما بعضلهنّ بعد وفاة الأب.
وكانت الفتيات قد رفعن عن طريق وكيلتهنّ الشرعيّة دعوى عضل لمحكمة الأحوال الشخصية بالمحكمة العامة ببريدة، ذكرنّ فيها أن الأخوين رفضا الخُطاب المتقدمين لطلب الزواج منهنّ، وبعد سماع القاضي للطرفين (الأخوين وأخواتهن الست) أصدر حكمه بنقل ولاية التزويج بشأن المدعيات إلى الحاكم الشرعي "القضاء."
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د.وليد بن محمد الصمعاني، قد أقرّ مؤخراً إمكانية تزويج من لا ولي لها أو من عضلها أولياؤها خارج أوقات الدوام الرسمي؛ نظراً لتحرج بعض الخُطاب، حيث تم تعميم ما أقره معالي الوزير إلى المحاكم كافة.

لجنة لتخفيض "العنف" بالمدارس..والاختبارات لم تمنع الكشافة من خدمة الحرم

المصدر: جريدة المدينة السبت 23 ربيع ثانى 1438هـ - 21 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/505050

صدر مدير عام التعليم بمنطقة مكة المكرمة محمد بن مهدي الحارثي مؤخرا، قرارا بتشكيل لجنة برنامج «رفق» الإرشادي والمعني بجانب التوجيه والإرشاد والمتخصص بدراسة وتحليل حالات «العنف» بمدارس التعليم العام «بنين» و»بنات « والحد منها.
جدير بالذكر أن اللجنة تضم 18 عضوا على مستوى إدارة تعليم مكة، ويترأسها مساعد مدير عام التعليم للشؤون التعليمية «بنين «الدكتور طلال بن مبارك الحربي، فيما تتولى مساعد المدير العام للشؤون التعليمية «بنات» آمنة محمد صالح الغامدي مهام نائب الرئيس، وتضم عددا من قائدات وقادة المدارس والمرشدين الطلابيين، والمرشدات الطلابيات. اللجنة تعقد اجتماعها الأول في تمام الساعة العاشرة صباحا، بعد غد (الاثنين (وتناقش الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها المتعلقة ببرنامج «رفق «الإرشادي التوجيهي السلوكي، ومن أبرزها: دراسة أسباب ارتفاع ظاهرة العنف بأنواعه المختلفة بين طلاب وطالبات المدارس بمختلف مراحل التعليم العام، والوسائل والبرامج التي تحد منه ووسائل وبرامج التوعية والتوجيه والإرشاد وطرق العلاج وكيفية الوصول للحالة المعنفة واكتشافها وإرجاع حقوقها.
وعلى صعيد متصل، لم تمنع فترة أداء الطلاب للاختبارات الخاصة بنهاية أعمال الفصل الدراسي الأول طلاب «كشافة» مكة بمركز «بادر» الكشفي التطوعي من القيام بواجباتهم وخدماتهم الكشفية التطوعية أمس الجمعة بالمسجد الحرام بمكة المكرمة.
ففي الأسبوع الرابع على التوالي قام فريق طلاب »كشافة» مكة بمهام مساندة قوة أمن الحرم المكي الشريف في عملية

تنظيم حركة الحشود والمصليين داخل جنبات وأروقة المسجد الحرام والمطاف، وكذلك الساحات الخارجية قبل وبعد خطبتي وصلاة الجمعة أمس بالحرم الشريف، وتوجيه وإرشاد الزوار والمعتمرين والمصلين بروح وطنية عالية.

البغدادية وأسفل كوبري الستين ومحطة الرحيلي مناطق لتعاطي المخدرات

هائمون في الطرقات يتوسدون الأرصفة!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1522637

محمد الهتار (جدة(

يلتحفون السماء، ويفترشون الأرض، والهم على أكتافهم، يدسون أسرارهم في أعماق صدورهم، يعانون في صمت، ويلتزمون السكوت، ضحكاتهم لا تسمع لها صوتا، وابتسامتهم فارقت محياهم، وجوههم شاحبة وحياتهم تبعث عن الأسى والحزن، يجوبون الأزقة والطرقات والأسواق، يرمون أجسادهم فوق قطع من الكرتون أو بقايا فرش مهترئ، يسكنون في المجتمع، لكنهم يرونه بعيدا عنهم. أغلبهم يعاني من اختلال نفسي، ولج عالم التشرد مرغما، وبعضهم أدمن تعاطي المخدرات أضاعته وأضاع نفسه ولم يجد أمامه سوى عيش الحياة والموت على الطرقات. موجودون في جميع دول العالم..لكنهم يختلفون باختلاف مجتمعاتهم، لا يمثلون ظاهرة، لكن المهتمين بعلم الاجتماع والنفس يحذرون من تزايد أعدادهم وينذرون بخطر بلوغها الظاهرة، ويرون أن بقاءهم دون تدخل وتصرفاتهم غير المسؤولة تشكل خطرا على أمن المواطن وسلامته، لذلك يطالبون بالسرعة في التعاطي مع ملف الهائمين في الشوارع وبكل شدة وحزم. الانطلاقة كانت من بوابة باب مكة (وسط جدة) ذات المعلم التاريخي الذي يرتاده العديد من المتسوقين والزائرين والمعتمرين، لكن ذلك المعلم التاريخي تحول إلى مسكن لهؤلاء المشردين الذين تناثروا بأجسادهم هنا وهناك أسفل البوابة التاريخية، فالهروب من النفس ومن الآخرين جمعهم في هذا المكان، والبداية كانت مع عثمان الذي لم يتفوه إلا بجملتين هي أسكن بالقرب من هنا وجئت أتسلى مع هؤلاء.

اعترافات مدمن

وإذا بصوت يقول «ماذا تريدون منا ألا يكفي أننا نعيش هنا في العراء وأنتم تسكنون البيوت، دعونا في حالنا وانصرفوا ولا تزيدوا همومنا وأوجاعنا أكثر مما تحتمل أنفسنا»، بيد أن ردة الفعل الجافية شجعته للحديث أكثر ويبدو أنه حسبما فسرها أحد المختصين النفسيين كان راغبا في التحدث والبوح عن بعض أسراره.

ويوضح أنه ليس متزوجا وليس له ولد أو بنت، بيد أن المارة يطلقون عليه أبو محمد، ويقول في حديثه لـ«عكاظ» إنه يسكن في الطريق منذ 20 عاما، «وهذا الفراش مسكني، وهذا المكان جنتي، وتلك الخرابة القريبة هي دورة مياهي (قهوة قديمة وخربة)، رجل عاجز لا أستطيع العمل وليس لي ضمان أقتات منه، كنت موظفا لكني فصلت من عملي ولفظني أهلي وأصبحت مشردا في الشوارع، تجاوزت الـ60 ولم أعد أفيد نفسي أو غيري بعد أن دمرني الأصحاب وأنزلوني أسفل السافلين»

ويضيف «كنت أمشي رافع الرأس والآن أداري بوجهي، أغروني بالكيف وجعلوني متعاطيا للمخدرات، حاولت أن أهجرها لكنها تمسكت بي ورفضت أن تهجرني، لم أجد أمامي سوى هذا المكان أهرب فيه من نفسي ومن مشكلاتها».

وبعد صمت لم يستمر لثوان واصل الحديث قائلاً «أتركني وشأني وأترك هؤلاء لو كان المجتمع حريصا على أحوالنا لما وجدتنا هنا بين الحر والبرد، فكل واحد منا هنا له حكاية»، بعدها التزم الصمت. الطرقات تشي بقصص وحكايات

لأشخاص تركوها بعدما توسدوا أرصفتها وسكنوا في مركز للرعاية المجتمعية الخاص برعاية المرضى النفسيين التائهين والمشردين.

قصص وحكايات

ومن ضمن من يسكن المركز عبدالله شاب تجاوز الـ35 من عمره ويحمّل قسوة والده ما وصل إليه من مرض، ويحكي قصته قائلا «بعد أن حصلت على الثانوية أصبت بمرض نفسي وأدخلت المستشفى وبدلا من معاملتي على أنني مريض إلا أن والدي كان قاسيا معي وغادرت مدينتي وواصلت علاجي هنا بالمستشفى وعندما تحسنت، قررت ألا أهيم في الشوارع فسكنت هنا وتوظفت». فيما يرى بندر (40 عاما) الذي يسكن في المركز منذ عامين، أن وحدته دفعته بالعمل في الشارع وسكنه تحت أحد الكباري، مضيفاً «عشت مع جدتي منذ كان عمري ستة أشهر بعد أن طلق أبي أمي التي ماتت وعمري 28 عاما، عشت وحيدا عملت في دفع العربات داخل الحرم المكي، لكني تركته وقدمت إلى جدة وسكنت أسفل الكوبري، أريد البعد عن الآخرين، كنت أستيقظ مبكرا وأجمع الخردة وأبيعها وفي المساء أذهب إلى القهوة أمكث فيها حتى يكل جسمي ويتعب أعود إلى صندقتي التي بنيتها ونمت فيها أكثر من عام، حاولت الذهاب إلى والدي لكنه متزوج ولديه 9 أبناء وأنا وحيد أمي». ويقول «أحضرتني الجمعية إلى هنا رفضت في البداية وبعد يومين حضروا ووافقت، عملت في إحدى مغاسل الفنادق، لكني اختلفت مع المسؤول فتركت العمل، تزوجت وطلقت ولي منها ولدان عمراهما 14 و 16، لا أريد العيش معهما فأنا لا أصلح لهما.«

سكنت الشوارع

أما فؤاد (58 عاما) فقد سرد قصته بالقول «منذ افتتاح المركز وأنا هنا بعد أن كنت أسكن الشوارع، لم أتزوج ولم أفكر فيه، ومنذ طفولتي وجدت نفسي عند جدتي وخالي الذي أعادني إلى أمي وأبي وأنا في الـ10 درست في مكة حتى الصف الثالث، بعدها شعرت بتغير المكان ومرضت وطردني والدي إلى الشارع، فيما أبقى إخوتي في البيت ودخلت المستشفى وعمري 17 عاما وأصبحت أتردد عليه، وفي 1405 مات أبي ولحقت به أمي 1423، اشتغلت في النجارة وسكنت الشوارع واتخذت من مكان منزو أمام أحد المساجد مأوى أسكنه، وتسولت لآكل، بعضهم كان يطعمني والآخر يطردني وينهرني، حاولت الحصول على الضمان لكن لم تفلح محاولاتي».أوضح الأمين العام للجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية الدكتور عبدالحميد الحبيب أن المرضى المشردين والهائمين هم خليط من مدمني مخدرات ومرضى عقليين متسولين وغيرهم، وأن التعاطي مع هذه المشكلة يحتاج لعمل منظم وشامل بإنشاء مؤسسة وطنية للخدمات النفسية المجتمعية تتولى التخطيط والتنسيق للتعامل مع هذه الظاهرة، مضيفاً «وليس اجتهادات أفراد أو قطاع، لافتا أن إدمان المخدرات هي قضيه أمنية واجتماعية ولعدم فعالية برامج الوقاية والعلاج ومنع الانتكاسة قد ينتج عنه نوع من أنواع التشرد.«

الاستفادة من المعونات

من جهته، أكد مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله العليان لـ«عكاظ» أن عملهم ضمن لجنة شكلتها الإمارة لدرس كل حالة واتخاذ ما يلزم حيالها، مضيفاً «وجميع الحالات النفسية تستحق الحصول على مساعدة ضمانية إضافة إلى استفادتها من حزم الدعم الأخرى المخصصة لمستفيدي الضمان كل بحسب حالته، فضلا عن استفادتها من الإعانات الرعائية الأخرى والمخصصة لذوي الإعاقة ومن في حكمهم وتصرف لمن كان كامل الأهلية ومن كان خلاف ذلك تصرف لأحد ذويه الصادر له صك إعالة.«

خصخصة الدور

إدارة التواصل والعلاقات في وزارة الصحة، أوضحت في رد على أسئلة بعثتها «عكاظ» أن من تستدعي حالته التنويم يتم تنويمه، و«خلاف ذلك وحفاظا على المريض، وحتى لا يفقد ثقته في نفسه، ولا يفقد مهارة التواصل مع الآخرين، يعطى العلاجات اللازمة، ويبقى داخل أسرته يمارس حياته الطبيعية في المجتمع والعمل ويزوره الفريق النفسي لمتابعة حالته وإعطائه الأدوية اللازمة»، لافتة إلى أن دور نقاهة الأمراض النفسية مخصصة للمرضى النفسيين المزمنين الملفوظين من أسرهم أو من لا عائل له، «افتتحت داران لناقهي الأمراض النفسية بالمدينة المنورة ومنطقة عسير، وتسعى الوزارة لخصخصتهما.«

مركز أجواد وظف 7 وفشل في علاج 3 حالات

تحتضن عروس البحر الأحمر مركز أجواد للرعاية الاجتماعية الذي يعد مأوى لأصحاب الظروف النفسية «الملفوظة من أهلها»، ويوضح مدير المركز فؤاد القرني لـ «عكاظ» أن المركز هو الأكبر بعد مركز العاصمة الرياض، وأنه دخل حيز الخدمة منذ عامين. ويقول القرني إن المركز بات مأوى لكل من يرغب من الذكور السكن فيه من أصحاب الظروف النفسية الملفوظة من أهلها، والتي تعاني من أمراض نفسية إما وراثية أو ناشئة من الصغر، مضيفاً «تقدم لهم الخدمات الطبية والنفسية، فيما ترسل الحالات العدائية إلى الصحة النفسية والمدمنة إلى مستشفى الأمل، سعته 24 سريرا، وحاليا فيه 18 شخصا، وخلال العامين الماضيين استفادت منه 54 حالة، منها 27 حالة عادت إلى أسرتها، فيما انتكست ثلاث

حالات وعادت إلينا، وظفنا ثماني حالات واستخرجنا سبع هويات وطنية وسجلنا أربعة أشخاص في الضمان». وجميع الحالات أدخلت المركز بواسطة فريق الوصول المكون من أخصائي اجتماعي وممرض يجوبان الشوارع في جولات ميدانية بلغت العامين الماضيين 608 جولات، شملت الحدائق العامة، الأسواق، المساجد الكبيرة، أسفل كوبري الميناء، الوزيرية، الجامعة، الروابي، منطقة البلد، القريات، السبيل، المحجر، الثعالبة، الهنداوية، كيلو6 بطريق مكة القديم، محطة النقل بمنطقة البلد، أسفل كوبري الستين، الرويس، وكانت أغلب الحالات في هذه المناطق مصابة بمرض الفصام، فيما أظهر حي البغدادية وأسفل كوبري الستين وبالقرب من مسجد محطة الرحيلي طريق مكة أن أغلب الحالات كانت من الحالات المدمنة على تعاطي المخدرات، أغلب الأسباب التي يدعونها وأنها السبب في مأساتهم غير منطقية وخيالية تجاه الوالدين بضربهم وترهيبهم وطردهم إلى الشارع وبعضها قريب من الحقيقة وهؤلاء هم الآباء الذين يغلقون هواتفهم ويغيرونها حال التواصل معهم، خوفا من المسؤولية.

إمارة مكة تتدخل

مدير الصحة النفسية بجدة الدكتور نواف الحارثي، يوضح أن الهائم إذا كان مريضا نفسيا فهو فاقد للأهلية ووجب علاجه في المستشفيات النفسية، مشيراً إلى أنه لو كان متعاطيا للمخدرات وجب علاجه في مستشفيات الأمل. ويضيف: لكن الحديث هنا عن شخص هائم في الشوارع وملفوظ من أهله ورافض للدعم من المؤسسات الاجتماعية، وقد استشعرت إمارة منطقة مكة المكرمة هذه المشكلة، وقبل ستة أشهر شكلت لجنة برئاستي ضمت الشرطة والإمارة والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، نفذنا بعض الجولات الميدانية في مختلف محافظة جدة، ووقفنا على بعض الحالات وجدنا أعمارها تتراوح بين 30-50 عاما، بعضها يعاني من مرض نفسي ومع مرور الوقت وتدخل بعض الظروف تحول إلى مدمن للمخدرات وأصبح مريضا نفسيا ومتعاطيا للمخدرات، وبعض الحالات فقدت الأهلية فاستغلها المروجون في ترويج مخدراتهم، ورفعنا توصياتنا إلى مقام الإمارة بذلك.

7 سعوديات خلف قضبان سجن النساء بجازان

المصدر: جريدة الوطن الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=291522&CategoryID=5

جازان: عافية الفيفي 2017-01-21 10:34 PM

حرصت إدارة سجن جازان العام للنساء، على مساعدة النزيلات في توفير دخل مادي لهن، مستفيدات من ممارسة الحرف اليدوية، والرعاية الاجتماعية، ورعاية أطفالهن، إذ يتم اصطحاب الصغار للوحدة الصحية والمستشفيات برفقة أمهاتهم، عند حاجتهم لذلك.

يوم داخل سجن النساء

"الوطن" عاشت يوما كاملا في سجن جازان العام، تجولت بين مرافقه، وتحدثت مع النزيلات في عنابرهن الخاصة، كما التقت مسؤولات السجن على اختلاف مهامهن.

قالت مديرة التوجيه الفكري والمعنوي بالسجن العريف حنان ناصر غزاوي: نحرص على تنفيذ عدد من الدورات والورش التأهيلية والتوعوية، لرفع درجة وعي النزيلة بالمجالات الصحية والاجتماعية والدينية، كما نثريها بعدد من البرامج والمسابقات الترفيهية. وأضافت أن مشروعها "سجينة ولكن أستطيع" في مقدمة تلك البرامج التثقيفية. وذكرت أنه يتم تدريب النزيلات على الكثير من الحرف اليدوية، التي تساعدهن مستقبلا على توفير دخل مادي لهن، كما يتم عرض منتجاتهن في معرض السجن، إضافة لبيع الجيد منه لصالح النزيلة ولتوفير خامات لبدء العمل من جديد.

مناسبات احتفالية

أكدت غزاوي حرص إدارة السجن الدائم على إحياء جميع المناسبات على اختلافها، كاليوم الوطني وأسبوع النزيل الخليجي الموحد، وإشراك جميع النزيلات في الاحتفالية، بما يزيد من درجة وعيهن وتكيفهن وإدخال البهجة والسرور عليهن .وأشارت إلى اهتمام السجن بالمناسبات الخاصة بالنزيلات، وخاصة مناسبات خروج النزيلات من السجن، مع

دعوة الجهات ذات العلاقة كدار الحماية ولجنة تراحم، وتقديم الهدايا والمبالغ المالية المعينة للنزيلة لتعينها على تدبير أمور حياتها بعد خروجها.

العناية بالأمومة والطفولة

عن الرعاية المقدمة للأطفال الذين تسمح لهم سنهم الصغيرة بالمكوث مع أمهاتهم، قالت غزاوي: لدينا 9 أطفال بالسجن، نوفر لهم يوميا كافة مستلزماتهم، ويتم اصطحابهم للوحدة الصحية والمستشفيات برفقة أمهاتهم، عند حاجتهم لذلك، وكذلك عند حلول موعد اللقاح الخاص بهم. وأشارت إلى أنه يتم إمداد النزيلات بالوجبات الغذائية المتكاملة ومتابعة الوضع الصحي لهن، وإعطاؤهن العلاج في الوقت المحدد حسب إرشادات الطبيب.

رعاية نفسية واجتماعية

التقت "الوطن" في إحدى ممرات السجن الباحثة الاجتماعية بدرية حمدي، حيث تحدثت عن الرعاية النفسية والاجتماعية التي تقدمها للنزيلات، مؤكدة أن جميع قضايا النزيلات وخاصة السعوديات منهن وعددهن 7 نزيلات تقريبا، تسير في الطريق الصحيح وبما يحقق الرضا والتوافق النفسي لهن. وأضافت أنها تقوم يوميا بجلسات العلاج الفردي والتوجيه الجماعي لمعالجة وضع النزيلات وتعديل سلوكياتهن، وتخفيف وطأة السجن عليهن، وحل المشكلات التي تعترضهن، وتهيئتهن للتعايش السليم في حال خروجهن مع شغل أوقات فراغهن بالمفيد.

سجينة 20 عاما

في إحدى محطات الزيارة، التقت "الوطن" النزيلة جبارة، التي بشرت قبل أيام وفي اللحظة الأخيرة قبل تنفيذ حكم القصاص بعفو أولياء الدم عنها، لتحكي لنا بعضا من تفاصيل فرحتها قائلة: فرحة العفو واستنشاق عبق الحياة من جديد امتزجت بلقائي بابنتي هاجر التي فارقتها وهي في السادسة من عمرها، لألتقيها شابة في العشرين، تحمل على ذراعيها حفيدي الصغيرين. وأضافت: على الرغم من الخوف والألم الذي عشتهما بين جنبات زنزانتي، إلا أني استطعت تحويل أزمة السجن لفرصة تعلمت خلالها القراءة والكتابة، وحفظت أجزاء من القرآن الكريم، وكنت قريبة من الله أكثر من أي وقت مضى، عازمة على التوبة، راجية من الله القبول، مسخرة ما تبقى لي من حياة في رعاية أبنائي وحفيدي .

البعض يرفضه لتجاوزاته وآخرون يعتبرونه "خِطْبة إلكترونية" وتجارة مقبولة

زواج "الواتساب".. بين "جمْع رأسين في الحلال" و"تسليع" المرأة.. الأسعار تبدأ من 25 ألف ريال

المصدر: جريدة سبق الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م

https://sabq.org

"قروبات" مخصصة لزواج كبار الشخصيات وأخرى للزواج العادي.. والأسعار حسب نوع العروس ووظيفتها!!

-الشيخ أحمد المعبي: طبيعة المجتمع أفرزت لنا العديد من أنواع وطرق الزواج الحديثة.

-المأذون الشرعي عادل الزناري: المأذون ليس بخطّابة ومهنة "المأذونية" لها قيمتها.

-عبدالرحمن القراش: بعض الممارسين بلا دين أو رادع أخلاقي.

-مها حريري: زواج "الواتساب" واكَبَ حداثة الزمن والناس تعلقت بوسائل التواصل.

-فهد الحازمي: المسؤولية المشتركة بين جمعيات الزواج ومأذوني الأنكحة وأئمة المساجد.

أثار تزايد استخدام "الواتساب" كـ"خطّابة إلكترونية"، والزواج، وتشجيع التعدد، الكثيرَ من ردود الأفعال، والتساؤلات حول جدوى " قروبات" الزواج عبر الإنترنت، ومشاكلها، والمتعاملين بها.

فهل هناك تجاوزات شرعية وأخلاقية؟ أم أنها ممارسات تجارية مقبولة؛ برغم تزايد دخول المتطفلين والمتحايلين والمتلاعبين في هذا المجال؟ وعلى جانب آخر هناك من يرى أنها تأتي مواكبة للعصر، ووصفوها بـ"خطّابة إلكترونية" للباحثات عن الزواج، وتشجيع الرجال على التعدد، و"جمْع رأسين في الحلال" بعيداً عن مقولات مهانة وتسليع المرأة لوضعها في قائمة الانتظار؛ بهدف خفض نسبة الأرامل والعوانس والمطلقات.

مفردات العصر

من جانبها، رفضت "أم عبدالله" (مطلقة ولديها 3 أبناء) طلب المرأة للزواج عبر مجموعات "الواتساب"؛ معتبرة أنها تجرّد المرأة من حيائها، كما أنها تقلل من شأنها أمام زوجها إذا وقع الزواج بالفعل؛ حيث إنه تم عبر مواقع التواصل الاجتماعي ولم يتعب الرجل في الحصول على زوجته.

فيما رأت "أ. غ" (زوجة ثانية) -تحتفظ "سبق" باسمها- أنه لا مانع من تشجيع الزواج والتعدد عبر مواقع التواصل المتعددة؛ لافتة إلى أن الجوال، ومواقع التواصل تُعَد من أهم وأقرب الوسائل لدينا جميعاً؛ فلم لا نستخدمه فيما يُجدي؟! معترفة بأن زواجها جاء عبر هذه الوسائل منذ 4 سنوات، وقالت: المرأة تبحث عن الحلال، ولا مهانة في ذلك، ووجود من يوفّق رأسين في الحلال من الأمور المحمودة.

تسليع المرأة

حول ذلك قال لـ"سبق" عضو المحكّمين في السعودية الشيخ أحمد المعبي: إن أي فكرة تؤدي إلى هدف نبيل أقره الإسلام؛ فهي بالطبيعة نبيلة ولا جدال عليها؛ لقوله تعالى {وتعاونوا على البر والتقوى}؛ شريطة تجنب المخاطر؛ موضحاً أن الزواج سر من أسرار الكون وله قدسيته.

ورأى -حسب وجهة نظره- أن مجموعات "الواتساب" وغيرها مما تدعو للزواج؛ فيها نوع من القلق والريبة والخوف، وهناك كثير من الأسر ترفض هذا النمط من الزواج، كما أننا لا ندري مدى مصداقية مَن يتقدم لمواقع الزواج؛ فهناك مَن يدخل المجموعة لغرض التسلية، وهناك مئات الأمثلة لفتيات وأُسَر تضرروا من هذه الأساليب.

وتابع "المعبي" قائلاً: هذا النوع من الزواج فيه مجازفة وإرخاص ومهانة للمرأة، وكأنها سلعة تعرض نفسها؛ لافتاً إلى أنه من غير الجائز أن نعرّض بناتنا لمثل هذه التجارب؛ فكل منا حريص على فلذة كبده. ولفت إلى أن طبيعة المجتمع أفرزت لنا العديد من أنواع للزواج باعتبارها مخرجات الحضارة؛ كزواج المسيار والمسفار والنهاري، والآن تطرح علينا التقنية مواقع ومجموعات لتوفيق رأسين في الحلال.

نوادر الأنكحة

أما المأذون الشرعي عادل بن أحمد الزناري؛ فرأى أن مجموعات التشجيع على الزواج عبر"الواتساب" وغيرها من الأمور الحديثة، قد يسبب مشاكل مستقبلية، وربما ينضم البعض لغرض التسلية والتعارف ونفتح بذلك باب الشر.

وفضّل أن تكون تلك المواقع التي تدعو وتشجّع على الزواج تحت مظلة وزارة العدل أو أي جهة رسمية؛ لافتاً إلى أن هناك مشروعات وجمعيات لمساعدة الشباب على الزواج؛ فلمَ لا تكون هي المسؤولة عن ذلك؟ ورأى أن من الأفضل وجود مكاتب خاصة للزواج تضمن السرّية للطرفين.

وأوضح أن أصل عمل المأذون ليس بخطّابة؛ فمهنة المأذونية لها قيمتها، وهناك مَن يقلل من قيمتها بمثل هذه الأمور السطحية؛ لافتاً إلى أن هناك الكثير من حوادث الغش والتدليس وقعت جرّاء مواقع الزواج المتعددة.. ومواقع التواصل بأنواعها المتعددة سلاح ذو حدين، وضررها أكبر من نفعها، وتفتح أبواب المخاطر على المجتمع.

ورأى "الزناري" أن تشجيع الزواج عبر مجموعات التواصل الاجتماعي يُعَد من نوادر الأنكحة المعاصرة، وأثبتت الدراسات أن نسبة فشل تلك الأشكال كبيرة جداً؛ أما موضوع التعدد فلا ننكر أن أغلب أفراد المجتمع يرفضون الفكرة، وإن كنت أرى أنه لا مانع شرعي من التعدد؛ بيْد أن طبيعة المجتمع وطبيعة المرأة ترفض ذلك، وهناك حالات نادرة تنجح في التعدد ولا ينبغي أن نقيس عليها.

مهانة وتقليل

وتَواصلت "سبق" مع المستشار الأسري عبدالرحمن القراش، الذي رأى أن التقنية طغت على كل شيء في حياتنا، وتسربت إلى مهنة الخاطبة بعض الممارسات التجارية بلا رأس مال؛ وهو ما جعل بعض الراغبين والراغبات في دخول قفص الزوجية يقعون فريسة لمواقع مشبوهة؛ مُرجعاً السبب إلى امتلاء المنازل بالفتيات اللواتي تَعَدّين الخامسة والعشرين وأصبحن في حالة من الرعب بأن يأتي سن الثلاثين وهن قابعات في جحيم العنوسة، ومن هنا تبدأ رحلة البحث عن المجهول؛ حيث تقوم بعض الأمهات بعرض بناتهن على الخاطبات وتعرض الفتيات أنفسهن ومعلوماتهن بثقة عمياء على مواقع التزويج، ويقمن بالانضمام لمجموعات "الواتساب" لتزويج العوانس.

وأرجع المستشار الأسري المشكلة إلى أن الأم والنبت لا يدركن المخاطر المترتبة على ذلك؛ حيث يعتبر بعض المتصدرين لميدان التزويج عبر الإنترنت بلا دين أو رادع أخلاقي، لا ننكر أن هناك مجموعات ومواقع محترمة ويتصدرها أمناء ولهم تاريخ؛ بيْد أن الغالب يُقلق وينتج عنه الكثير من المشاكل.

وتابع: دائماً ما تكون المعلومات المقدمة من الطرفين عبر برامج المحادثة غير صحيحة؛ إذ يحاول كل طرف تجميلَ نفسه حتى يعجب الآخر؛ فتكون العلاقة من البداية مبنية على أسس خاطئة، وتصبح الفتاة في تلك المواقع كالسلعة التي تبحث عن شارٍ، كما أن بعض الرجال الباحثين عن الفتيات من خلال التقنية يعتبرونهن رخيصات أو ذات تحرر؛ فيمكنه تطليقها أو ظلمها ومعايرتها دون أن تجد مَن ينصفها.

وقسّم "القراش" أنواع الخاطبين حسب مواصفات الفتاة؛ فهناك متخصصون في المسيار لكبار الشخصيات، وهؤلاء تكلفتهم غالية لا تقل عن 25 ألف حال الاتفاق، وهناك متخصصون في الزواج العادي لكبار الشخصيات، وتتراوح تكلفتهم من 10- 15 ألف ريال، والثالث متخصصون في الزواج العادي وهم الأكثرية تتروح تكلفتهم من 5- 10 آلاف ريال حسب نوع العروس وهل هي موظفة أم لا!

ودعا الفتيات إلى عدم اليأس من رحمة الله، وتقدير الذات، وتقدير الأهل لبناتهن؛ حتى لا تكون في نظر الآخرين سلعة تُسَوّق عبر المواقع؛ مشيراً إلى أن العنوسة ليست عيباً؛ لأن كل شيء بقضاء الله.

خطّابة إلكترونية

وعن الأسباب النفسية التي تجعل بعض النساء يلجؤون لمواقع التواصل بحثاً عن الزواج، لفتت الاستشارية النفسية مها حريري إلى أن الحاجة الفطرية لوجود شريك في ظل كل المتغيرات الحياتية دافع قوي لوجود مثل هذه "القروبات" لسد حاجات الشباب من الصبيان والفتيات؛ موضحة أن الطريقة والعرض على "الواتساب" واكبت حداثة الزمن وتعلق الأفراد بوسائل التواصل الاجتماعي المتعددة.

ورأت أن الفكرة التي قام بها بعض المآذيين حديثة ولم يعهدها المجتمع لكونه محافظاً؛ بيْد أنها نوع من الخِطبة الإلكترونية.. ورداً على مَن يعتبرون المرأة في مواقع الزواج كالسلعة، قالت "حريري": هي مَن اختارت أن تكون سلعة وتنضم لمثل هذه المجموعات، حسب طريقة تفكيرها، ولا نستطيع تغليظها؛ لأن لكل سلوك دافعاً، وقد يكون دافعاً قهرياً أجبرها على هذا السلوك؛ أما عن طلبات بعض النساء المبالغ فيها في المهور عبر مواقع الزواج، فقالت "حريري": المبالغة غير مطلوبة؛ بَيْد أن غلاء المهور يرجع إلى غلاء السلع وأمور المعيشة، وهذا يرجع للحاجات الفردية من شخص لآخر.

إطار مؤسسي قانوني

من جهته، أوضح مدير عام الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والتوجيه الأسري بجدة فهد بن بنيه الحازمي، أن تجربة الجمعية الخيرية لمساعدة الشباب على الزواج والتوجيه الأسري، ترى أن موضوع التوفيق لراغبي الزواج مسؤوليته مشتركة بين جمعيات الزواج، ومأذوني الأنكحة، وأولياء أمور الفتيات، والشباب، وعُمَد الأحياء، وأئمة المساجد؛ مقترحاً تشكيل مجلس تنسيقي في كل منطقة مكوّناً من جمعيات الزواج ومأذوني الأنكحة ومراكز الأحياء؛ بحيث يكون لها مكاتب في محاكم الأحوال الشخصية لتفعيل الأدوار وتنسيقها والانطلاق بمشاريع عملية للتوفيق بين راغبي الزواج ضِمن إطار مؤسسي وقانوني، وليس عبر مواقع الإنترنت.

وطالَبَ بوجود جمعيات متخصصة فقط في توفيق الزوج؛ لما له من أهمية وضرورة؛ على أن تدير أعمالها بطرق علمية حديثة، ولا يمنع ذلك من قيام مبادرات من شيوخ القبائل وعُمَد الأحياء وأئمة المساجد للتوفيق بين راغبي الزواج.

وعن المبادرات الأخرى مثل مكاتب التوفيق الخاصة أو الخطابات، رأى "الحازمي" أن يكون هناك تنظيم وتكون تحت إشراف جهة رسمية مثل وزارة العدل أو وزارة الشؤون الإسلامية أو وزارة العمل والتنمية الاجتماعية؛ من خلال جمعيات التوفيق المتخصصة أو مراكز الأحياء؛ لضمان جودة وسلامة العمل وخصوصيته وفق الضوابط الشرعية والاجتماعية والقانونية المتفق عليها.

من جورجيا لأمريكا.. قنوات أجنبية تتصيد الانتقادات وتعنيف يخلي مسؤولية الجهات الرسمية

سعوديات هاربات لتأشيرة "ضحية".. قصص "فتيات CNN" والمناصب والترويج الغربي!

المصدر: جريدة سبق الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م
https://sabq.org

"دانة"، و"أروى"، و"موضي" ثلاث سعوديات عرضت قناة "سي إن إن" الأمريكية قصص هروبهن من السعودية والتقدم بلجوء للولايات المتحدة؛ لأسباب مختلفة، دون أن تقدّم الكثير من التفاصيل عن حياتهن أو أسباب لجوئهن الحقيقية.

أمر نادر جداً

ورغم عدم وجود إحصائية رسمية عن عدد السعوديات الهاربات للخارج، إلا أن الجهات المعنية تؤكد أن هروب السعوديات للخارج أمر نادر جداً، ولا يتجاوز عددهن أصابع اليدين، وهي حالات فردية، وأسبابها غالباً أسرية.

قضايا شخصية

وبمتابعة تفاصيل لقاء السعوديات "دانة" و"أروى" و"موضي" والفتاة السعودية الهاربة إلى جورجيا في منتصف عام 2016 إلى جانب خمس سعوديات مرافقات لأزواجهن المبتعثين في أمريكا حصلن في عام 2012 على تأشيرة ضحية "U1"، يتضح أن جميعهن دوافعهن كانت قضايا شخصية مع أسرهن، وليس مع القوانين السعودية أو الجهات الرسمية التي لم تكن طرفاً أو سبباً في هروبهن.

تأشيرة "ضحية"

فالسعوديات الخمس الحاصلات على تأشيرات "ضحية" وفقاً لتصريح مصدر مطلع للإعلام المحلي، كشف أن الخلافات العائلية سبب إقدامهن على تلك الخطوة، في حين تتمكّن السفارة والملحقية غالباً في حل مشاكل المبتعثين مع أسرهم، وتقدم لهم الدعم المادي والمعنوي، وتضمن عدم تعرضهم لأي أذى.

المعاملة والتعنيف

في حين رواية سعوديات"CNN" ، رغم أنها لم توضح المزيد من التفاصيل، إلا أنها تكشف عدم موافقتهن على طريقة حياة أسرهن، ومعاملتهن، والتدخل في تفاصيل حياتهن البسيطة، وحرمانهن من بعض حقوقهن المكفولة بالقانون، أما فتاة جورجيا وفقاً لزعمها فإنها هربت من أسرتها؛ بسبب المعاملة السيئة والعنف.

أمريكا ترفض!

وقامت "سبق" ببحث في ملفات وزارة العدل الأمريكية عن أعداد مقدمي طلبات اللجوء للولايات المتحدة في عام 2015، وهو آخر تقرير صادر في موقع الوزارة، بلغ 45770طالب لجوء من جميع دول العالم بينهم بريطانيون وأوروبيون وآخرون من دول إسلامية وعربية وخليجية، منهم 11 فقط يحملون الجنسية السعودية.

ويكشف تقرير الوزارة الأمريكية عن الموافقة على طلبات 4 سعوديين فقط، في حين تم رفض الطلبات الأخرى؛ لأسباب مختلفة؛ منها عدم تقديم أدلة حقيقية لمكتب الهجرة، إضافة لاكتشافهم قصصاً غير صحيحة.

حالات محددة

وتمنح الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية اللجوء فقط في حالات محددة أبرزها وجود تهديد حقيقي لحياة المتقدم في بلده؛ سواءً لأسباب دينية أو سياسية أو اجتماعية أو الاضطهاد، وهي الأسباب التي لا توجد لدى السعوديين، لذلك في عام 2011 لم يمنح أي سعودي من المتقدمين الـ 17 أي موافقة للحصول على اللجوء.

استغلال "العقوق"

ورصدت الجهات الحقوقية في السعودية، أن بعض النساء تشكو من استغلال أولياء أمورهن لقانون الجرائم الموجبة للإيقاف من ضمنها "العقوق"، إلا أنه في الفترة الأخيرة انخفضت هذه الحالات؛ بسبب اتخاذ قوانين صارمة في هذا الجانب، وقياس سلوكيات الطرفين والتأكد من الدعوة وصحتها.

انتقادات

في الوقت ذاته ما زال هناك انتقادات لدار حماية الفتيات الذي يعتبره البعض بمثابة سجن؛ حيث غالباً ما يكون المعنف حراً طليقاً، أو يُكتفى بأخذ تعهّد عليه، في حين تكون الضحية حبيسة الدار.

الترويج الغربي

وتلجأ عادة مقدمات اللجوء للترويج لقصصهن في وسائل الإعلام؛ في محاولة لإثبات أن ما روينه حقيقة، وإظهار أن حياتهن في خطر؛ لكسب تعاطف الجمعيات النسائية والحقوقية، كمحاولة لضمان الحصول على حق اللجوء، كما أن الإعلام الغربي يعتبر هروب فتاة سعودية أو تقديمها للجوء مادة قوية وجذابة لمشاهديها حول العالم؛ ذلك بسبب ندرة حالات هروب ولجوء السعوديات، وتقوم تلك القنوات بالتعهد بتبني قصصهن ودعمهن للحصول على حق اللجوء مقابل الحصول منهن على لقاءات.

مناصب أممية

قطعت السعوديات شوطاً كبيراً في المشاركة السياسية والاجتماعية محلياً ودولياً؛ حيث تشكّل السعوديات نسبة 20% من أعضاء مجلس الشورى، إلى جانب حقها في الترشح والتصويت في الانتخابات البلدية والابتعاث والعمل والمشاركة في قطاعات مختلفة ومناصب عليا؛ منهن الدكتورة ثريا عبيد التي تقلّدت منصب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنصب الأمين العام المساعد للأمم المتحدة.

نائبات وزراء

والدكتورة نورة الفايز التي تقلدت منصب نائب وزير التعليم، ومنيرة العصيمي وكيلة لوازرة الصحة، وتدير هدى العميل جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، والأميرة ريما بنت بندر بن سلطان تتقلد منصب نائب رئيس الهيئة العامة للرياضة لشؤون المرأة، وغيرهن الكثير من الأسماء التي برزت محلياً وعالمياً في عدة مجالات.

مقرر حقوق الإنسان الأممي 4 :ملفات سعودية استوقفتني

المصدر: جريدة مكة الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م

http://makkahnewspaper.com/article/590918

بعد زيارة رسمية استمرت 12 يوما بدعوة من الحكومة السعودية، جال خلالها في كل من الرياض وجدة وجازان، تكونت لدى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان فيليب ألستون، رؤية متكاملة حيال الإصلاحات الهيكلية المرتقبة في إطار رؤية 2030، والتي قال إنها تشكل بادرة رئيسة لمواجهة الفقر من جهة وتعزيز حقوق النساء السعوديات من جهة أخرى.

وفي بيان ختام البعثة، عدّ ألستون بأن رؤية 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020وبرنامج تحقيق التوازن المالي، وثائق تعكس خطة طموحة للتحول الكبير، وهي خطة مدفوعة بمزيج من الضرورة الاقتصادية والتطور الاجتماعي والقيادة السياسية الجريئة، عادا القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية عنصرين مهمين من الاستراتيجية الجديدة.

التقرير النهائي لألستون عن زيارته، لم يخل من الملاحظات التي ركزها بصورة عامة في ضرورة تحسين أوضاع الجاليات التي استوطنت البلاد منذ عشرات السنين، وانعكاسات تطبيق القيمة المضافة على أصحاب الدخل الأقل، وأهمية وجود نظام حماية اجتماعية شامل يستبق تحقيق الإصلاحات الهيكلية على أسعار الطاقة، وملف المرأة في شقي الولاية

وقيادة السيارة.
ووصف ألستون التقدم الذي أحرزته السعودية في ملف المرأة بـ «الهائل» وهو ما جعله يشعر بـ «التفاؤل»، غير أنه أكد على ضرورة المضي قدما في تمكين السعوديات من القيادة، وتحرير مفهوم الولاية بما يمكنهن من السفر والعمل، على حد تعبيره.
وبينما التقى ألستون وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد صالح آل الشيخ، أبلغ صحفيين أمس في مقر الأمم المتحدة بالحي الدبلوماسي بالرياض، بفحوى مباحثاته مع آل الشيخ، لافتا إلى أن الأخير أكد له بأن هناك تطورا قويا بوضع المرأة جرى في السعودية خلال السنوات الماضية، وأن الأمل يحدوه بأن هذا الملف سيتطور مع الزمن.
وطبقا لبيان صدر عن الأمم المتحدة قبل زيارة ألستون إلى السعودية، فلقد ذكر بأن تركيزه سينصب فيها على «قضية مهمة وهي طرق تعريف وقياس الفقر والفقر المدقع في السعودية وتوفر المعلومات حول التحديات، كما سينظر في كيفية عمل نظام الحماية الاجتماعية في السعودية على حماية الفقراء.«
وخرج المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، عن طوره، حينما وجه إليه سؤال حول ما إذا كانت تقاريرهم مدفوعة بتقاضي رشاوى من جهات تريد الإساءة لبعض الدول. وقال «اتهامنا بالفساد هو هراء وأمر غير مقبول»، مستدركا «أنا باحث مستقل ومرموق، وأقول ما أؤمن به لا ما تؤمن به الأمم المتحدة.«

زيارة ألستون استمرت 12 يوما

- تعد الزيارة الثالثة للمقررين الخاصين بالفقر المدقع وحقوق الإنسان للسعودية
- سيقدم تقريره النهائي حولها لمجلس حقوق الإنسان في يونيو المقبل

محطات الزيارة

-الرياض
-جازان
-جدة

• هيئة الشورى" تناقش مشروع نظام منع الكسب غير المشروع

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19759506

الرياض - «الحياة»
أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى إلى جدول أعمال المجلس عدداً من المواضيع المقترحة من الأعضاء، إلى جانب مجموعة من تقارير الأداء السنوي، لعدد من الجهات الحكومية، بينها تقارير لمشاريع أنظمة جديدة طالب بها الأعضاء.
جاء ذلك في اجتماع الهيئة الثاني من أعمال العام الأول للدورة السابعة للمجلس، الذي قررت فيه إحالة تقارير عدة لمشاريع أنظمة جديدة قدمها أعضاء المجلس، استناداً إلى المادة الـ23 من نظام مجلس الشورى.
وشملت التقارير المحالة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مقترح مشروع نظام هيئة الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المقدم من عدد من أعضاء المجلس الحاليين والسابقين، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن مقترح مشروع نظام الأشغال العامة والبنى التحتية، المقدم من العضو السابق جبران القحطاني، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن مقترح مشروع نظام تقديم الاستشارات في المجالات الاقتصادية والمالية والإدارية، المقدم من الأعضاء الأمير خالد آل سعود وعبدالله المنيف وعبدالله الجغيمان، وتقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية، بشأن مقترح مشروع نظام منع الكسب غير المشروع، المقدم من العضو عطا السبيتي والعضو السابقة فدوى أبومريفة.
وأحالت الهيئة تقارير عدد من اللجان المتخصصة بشأن تقارير الأداء السنوي لعدد من الجهات الحكومية، منها تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الزراعية، وتقرير اللجنة الصحية بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للغذاء والدواء، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن التقرير السنوي لوزارة الإسكان.

ووافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن التقرير السنوي للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية، وتقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن التقرير السنوي لدارة الملك عبد العزيز، وتقرير اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي لهيئة الزكاة والدخل، وتقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم العام للعام المالي.

ومن المواضيع التي وافقت الهيئة العامة للمجلس على إحالتها على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن محضر اللجنة المشكلة لدراسة موضوع غرامات التأخير عن سداد الديون الواردة في نظام تعريفة الطيران المدني، ومدى مشروعيتها، المتضمن التوصية بتعديل المادة الرابعة من النظام، وتقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات، بشأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان ووزارة الأرض والنقل والبنية التحتية في كوريا .وتضمنت المواضيع المحالة إلى جدول أعمال المجلس مشاريع لاتفاقات تعاون بين المملكة وعدد من الدول في مجالات مختلفة.

«الإرهابيون" يتترسون بـ"النساء»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19759501

الدمام - منيرة الهديب

أثبتت العمليات الأمنية الأخيرة استغلال التنظيمات الإرهابية الخصوصية النسائية في المجتمع السعودي، إذ لجأ عدد من المطلوبين أخيراً إلى التخفي داخل الأزياء النسائية للتنقل في الأحياء السكنية، وعمد آخرون إلى الاستعانة بالعناصر النسائية في التنسيق للعمليات الإرهابية وتنفيذها، كما حرصت التنظيمات على وجود عنصر نسائي ضمن خلاياها، لتسهيل تنقلات وسكن عناصرها. أحداث متسلسلة كشفت عن تبني التنظيم الإرهابي «داعش» لسياسية استغلال الخصوصية النسوية، كان في مقدمها حادثة مسجد العنود في مدينة الدمام الواقعة أواخر أيار (مايو) ٢٠١٥، التي تم إحباطها فور الشروع فيها، بعد كشف الانتحاري الذي حاول التخفي داخل ملابس نسائية، ظناً منه أن ذلك سيسمح له بتنفيذ جريمته. ولا تعد تلك الحادثة الأولى، إذ حاول التنظيم الإرهابي إخفاء عناصره داخل الزي النسائي، وكذلك ما يحمله معه من حزام ناسف أو متفجرات، للتخفي عن أعين رجال الأمن والمواطنين، وفي تنفيذه بعض الحوادث الإرهابية التي وقعت أخيراً، بعد أن استنفدت التنظيمات الإرهابية عدداً من الوسائل والطرق التي لديها.

ومن بين تلك المحاولات تنقل قائد الخلية الإرهابية المسؤولة عن حادثة تفجير الدالوة عبدالله آل سرحان، بعد تنفيذه العملية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2014، إلى شقراء (190 كيلومتراً شمال غرب الرياض) بزي امرأة!

وتصدرت »العباءة النسائية» قائمة المضبوطات لدى العديد من الخلايا الإرهابية، كان آخرها مضبوطات المواجهة الأمنية في حي الياسمين بالرياض، وأكدت وزارة الداخلية السعودية في تصريح سابق لها أن الملابس النسائية من أبرز وسائل التنكر التي تلجأ إليها التنظيمات الإرهابية. ولم يكتفِ التنظيم بالاستعانة بالعباءة النسائية في استراتيجيته، بل تعدى ذلك إلى استغلال الخصوصية النسائية، إذ تورط في تجنيد العديد من النساء، لتسهيل تنقلات عناصره ومعداته، إضافة إلى تنسيق العمليات الإجرامية، التي كان من بينها الاستعانة بالموقوفة عبير الحربي، التي أعلنت وزارة الداخلية السعودية القبض عليها مع زوجها فلاح الحربي، وتورطت في نقل حزام ناسف من مدينة الرياض حتى جنوب المملكة، لإتمام عملية التفجير الانتحاري في مسجد قوات الطوارئ في عسير، الذي راح ضحيته 15 من رجال الأمن، كما أوقفت الجهات الأمنية فتاة فيليبينية برفقة مقيم سوري داخل معمل للتفجير، أوكلت إليها مهمة خياطة وتجهيز الأحزمة الناسفة، فيما أوقفت الجهات الأمنية فجر أول من أمس (السبت) امرأة باكستانية الجنسية برفقة مطلوب أمني داخل شقة سكنية في حي النسيم بجدة.

ويرى الباحث في الشؤون الأمنية والقضايا الفكرية ومكافحة الإرهاب محمد الهدلاء، أن هذا الأمر يعيد فتح ملف قضية إقحام المرأة في قضايا الإرهاب، «إذ لا يعتبر تجنيد «داعش» للنساء تكتيكاً جديداً، بل سبقهم إليه تنظيم «القاعدة»، بعد أن ضيق عليهم رجال الأمن.»

وأضاف الهدلاء: «استغل التنظيم الإرهابي مكانة المرأة وخصوصيتها داخل المجتمع السعودي، للوصول إلى أهدافهم الإجرامية»، مشيراً إلى إدارة العناصر النسائية لنحو 40 في المئة من المواقع الإلكترونية للتنظيمات الإرهابية.

وتابع: «يعود لجوء «داعش» لتجنيد النساء في الأدوار اللوجستية والعسكرية إلى أسباب عدة، منها حساسية وضع المرأة السعودية، ولتعثر تحقق الأجهزة الأمنية من هويتها الوطنية، مراعاة لعرف العادات والتقاليد، ونظراً إلى وضع المرأة دينياً واجتماعياً، ولصعوبة الوصول إليهن.»

وزاد: «تعثر قيام الرجال بمهمات التنظيم، نتيجة الحصار الأمني المكثف، بعد أن أصبحوا مستهدفين ومعروفين لدى الأجهزة الأمنية، وفي الوقت نفسه لا توجد عناصر نسائية مؤهلة أمنياً بحسب ما تقتضيه الحاجة، والغاية لدى هذه التنظيمات تبرر الوسيلة، على رغم مخالفة ذلك لأدبياتهم المعلنة، غير أنه عادة ما يتم تبرير التستر في زي النساء تحت ستار اتهام المجتمع بالفساد والجهل وضرورة محاربة الكفار.»

من جانبه، أكد الباحث المختص في شؤون الجماعات الإرهابية أحمد الموكلي أن المرأة عند التنظيمات الإرهابية لا تتجاوز كونها وسيلة لتحقيق أهداف التنظيم في تجنيد واستقطاب الأتباع، ولكن بمواصفات وطابع جهادي وفق رؤيتهم، أو استخدامهن في عمليات الإيواء والتنقل الآمن وجمع التبرعات، إضافة إلى كثير من الأعمال ذات العلاقة بطبيعة المرأة.

وأوضح الموكلي أن نساء سعوديات أو غيرهن ممن تورطن في دعم هذه الجماعات، بعضهن موقوفات، والأخريات غادرن إلى مناطق الصراع، ورُبما قُتلن هنالك.

وأشار إلى أن اللجوء إلى المرأة لجعلها ستاراً واقياً في عمليات التنقل ونقل الأسلحة جاء من أن الإرهابيين يدركون ويعون نظرة الإجلال والاحترام والتقدير للمرأة من الرجل السعودي، بمن فيهم رجل الأمن، وهو ما يمنحها مزايا قد لا تتوافر لغيرها في الدول الأخرى، مثل عدم التدقيق في نقاط التفتيش، أو إنهاء الإجراءات وتسهيلها، بما في ذلك عمليات الاستئجار، كما أن وجودها مع الإرهابيين وتنقلها معهم لا يثير ريبة ممن هم حولهم من جيران. وتوصل إلى أن «المرأة في قاموس هؤلاء وسيلة، لا تختلف عن الحزام الناسف أو القنبلة أو الدرع الواقي من أي هجوم قد يتعرضون له.»

«نزاهة»: التحقيق مع مسؤولين في «الكهرباء» لخيانة الأمانة بـ80 مليون ريال

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19759513

أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، بعد اتخاذ الإجراءات النظامية، إلى هيئة التحقيق والادعاء العام نتائج تحرياتها بشأن مخالفات وتجاوزات مالية وإدارية لقيام عدد من المسؤولين - بينهم مسؤول سابق -وموظفون في الشركة السعودية للكهرباء في المنطقة الشرقية بخيانة الأمانة وتبديد المال العام في إبرام 8 عقود بأكثر من 80 مليون ريال، لشراء مجموعة من التراخيص بهدف تنفيذ برنامج إلكتروني لتوحيد أنظمة الشركة.

وأوضحت «نزاهة» في بيان لها أمس، أنه من خلال متابعتها للبلاغات المقدمة لها، في ما يتعلق بالفساد المالي والإداري في الجهات المشمولة باختصاصاتها، ورد لها بلاغ عبر موقعها الإلكتروني من أحد المواطنين يفيد بوجود عدد من المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية في إجراءات تنفيذ برنامج إلكتروني بالشركة السعودية للكهرباء في المنطقة الشرقية.

وتبيّن للهيئة بعد التحري والتحقق الميداني، ارتكاب عدد من المسؤولين - بينهم مسؤول سابق - ومجموعة من الموظفين جريمة خيانة الأمانة وتبديد المال العام، وذلك في عقود بأكثر من 80 مليون ريال لأنظمة تراخيص إلكترونية، وتمثلت أبرز المخالفات في شراء رخص من دون وجود مشاريع لها أو دراسة جدوى، ومن دون وجود آلية لتحديد عدد الرخص، أو قائمة بأسعار تفصيلية معتمدة، وتقديم معلومات خاطئة في مبررات التعاقد المرفوعة لأصحاب الصلاحية، واختلاف المبررات عن توصيات الترسية للعقود، وعدم مراجعة بعض العقود من الإدارة المالية قبل توقيعها من الرئيس التنفيذي، ومخالفات تتعلق بأمن المعلومات في البرنامج.

كما اتضح للهيئة مخالفة تمثلت في استقطاب عدد من الاستشاريين الأجانب في البرنامج على مهمات وأعمال سبق إعدادها، ما يعني عدم الحاجة إلى التعاقد معهم، واحتساب مبالغ الخدمة قبل أن يتم التعاقد معهم، وارتكابهم عدد من المخالفات الإدارية والمالية تمثلت في تعاقد بعضهم مع أقارب لهم، وتعديلات في نوع الرخص المتعلقة بالبرنامج من دون توضيح نوعها، وعدة تغييرات في قيمة نسبة الخصم، ما أدى إلى تعديل قيمة العقد أكثر من مرة، وبالتالي دفع الشركة لمبالغ تفوق قيمة المستحق، فضلاً على مخالفات بعضهم لأنظمة الجوازات والإقامة والعمل في المملكة.

ووفقاً لتنظيمها، أحالت «نزاهة» ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، لإعمال اختصاصها للتحقيق فيها، وإفادة «نزاهة» بما ينتهي إليه التحقيق.

وقالت »نزاهة» إنها «توضح ذلك انطلاقاً من التأكيد على مبدأ الشفافية الذي أكدته الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتنظيمها، ورؤية المملكة 2030، وإنها تأمل من المواطنين والمقيمين بالتعاون معها، والإبلاغ عن أي شبهة فساد، وفقاً لطرق الإبلاغ التي وفرتها الهيئة، باعتبارهم شركاء مهمين في أداء مهماتها.«

وشكرت «نزاهة» كل من يتعاون معها في الإبلاغ عن أي شبهة فساد، والجهات التي تتعاون معها في ذلك، لتحقيق مبدأ تكامل الأدوار في سبيل مكافحة الفساد.

»الكهرباء» تؤكد اكتشاف «الموضوع» وتحويله إلى الجهات المعنية

>أصدرت الشركة السعودية للكهرباء أمس بياناً، رداً على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، قالت فيه إن أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة اكتشفت الملابسات في الموضوع، وإنها قامت بتزويد الجهات المعنية بكافة التفاصيل والمعلومات.

وذكرت الشركة في ردها: «إشارة إلى البيان المنشور من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، بعنوان »نزاهة» تحقق مع مسؤولين في الكهرباء تؤكد الشركة السعودية للكهرباء على تعاونها التام مع جميع الجهات المعنية للحفاظ على حقوقها وعدم التفريط بأي منها، تجدر الإشارة إلى أن أنظمة الشركة الرقابية الداخلية بادرت باكتشاف الملاحظات والملابسات وشكلت عدة لجان متخصصة ذات خبرات فنية للنظر في الموضوع، ومن مبدأ الشفافية والتعاون التام فقد تم تزويد الجهات المعنية بكافة التفاصيل والمعلومات ذات العلاقة والتي تخدم التحقيق.«

وأضافت »الكهرباء»: «إن الشركة على تعاون مستمر مع كافة الجهات ذات العلاقة، وكذلك التأكيد على عدم التفريط بحقوقها، وتؤكد الشركة أنها لن تألو جهداً باتخاذ ما يلزم من إجراءات للحفاظ على مقدرات الشركة وعدم التفريط فيها.«

265مخالفة للعمل خلال 3 أشهر بعسير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565213

أبها - سارة القحطاني

ذكر مدير عام مكتب العمل في منطقة عسير حسين المري لـ"الرياض" أن المكتب نفذ منذ أول محرم 1438 أكثر من (5543) زيارة تفتيشية لعدد من المنشآت المخالفة في المنطقة، وبلغ عدد المخالفات (265) مخالفة، تنوعت بين مخالفة لنظام العمل في مهن مقصورة للسعوديين والسعوديات والبالغة (98) مخالفة، و(45) مخالفة لنظام التأنيث، وتنوعت البقية في مخالفات لنظام العمل مثل الصحة، والسلامة، وعدم وجود مستندات أو عدم تسليم الوافد الإثباتات الخاصة به، كما تم إنذار (655) منشأة خلال هذه المدة.

وأكّد أنّ المكتب اتخذ الإجراءات النظامة حيال هذه المخالفات، مشيراً إلى أنّ عمليات ضبط المخالفات تمت من خلال زيارة المنشآت وفق زيارات موجهة أو عن طريق استلام بلاغات العملاء عبر برنامج "معاً للرصد" أو الاتصال على الهاتف (19911)، وتسجيل البلاغات، ومن ثم تكليف المفتشين للوقوف على هذه المخالفات، وتطبيق النظام، مشدداً على حزم فرع الوزارة في تطبيق الأنظمة وعدم التهاون مع المخالفين لها أو للتعليمات التي وضعتها الوزارة.

الشورى: خفض غرامة مخالفة مزاولة المهن الصحية إلى مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565245

الرياض - عبدالسلام البلوي

خفضت اللجنة الصحية بمجلس الشورى قيمة الغرامة المالية التي حددتها هيئة الخبراء بخمسة ملايين ريال كعقوبة لمخالفي نظام مزاولة المهن الصحية، مشددة اللجنة على ألا تتجاوز مليون ريال لكل من زاول أيًّا من المهن الصحية دون أن يكون مؤهلاً علمياً وتشمل العقوبة من غش أو شرع في غش أي مستحضر صيدلاني "دواء" أو عشبي، ومن باع أو صرف أو حاز -بقصد الاتجار -مستحضراً مغشوشاً أو فاسداً أو منتهي الصلاحية، أو غير مسجل، ويعاقب بذات العقوبة، كل من أدخل إلى المملكة مستحضراً صيدلانياً أو عشبياً بالصفات السابقة أو من استعمل معلومات غير دقيقه لترويج المستحضرات السابقة أو طبع أو صنع أو حاز أو عرض أو باع عبوات أو أغلفة لدواء أو مستحضر عشبي بقصد الغش، وتشمل العقوبات أيضاً من تاجر بالأعضاء البشرية، أو قام بعملية زراعة عضو بشري مع علمه بأنه تم الحصول عليه عن طريق المتاجرة.

من جهته يستمع مجلس الشورى اليوم الاثنين لتقرير اللجنة الصحية بشأن مشروعات أنظمة، المنشآت والمستحضرات الصيدلانية، المؤسسات الصحية الخاصة، مزاولة المهن الصحية، ونظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي لإعادة النظر فيه في ضوء التعديلات المقترحة على هذه الأنظمة، ووفقاً لتقرير اللجنة -حصلت عليه الرياض- فقد عدلت اللجنة مقدار الغرامة لبعض المخالفات في الأنظمة المعروضة للمناقشة، مبررة ذلك باتساع مجال وتباين مدى الخطورة للمخالفات وأوجدت حدا أدنى مع بقاء الأعلى لبعض المخالفات، كما أضافت فقرة تعنى بحفظ حق الممارس الصحي وكرامته في تعديلها لمواد نظام مزاولة المهن الصحية.

يذكر أن هيئة الخبراء في تعديلاتها التي انفردت بها "الرياض" في الخامس والعشرين من محرم الماضي، رفعت عقوبة مزاولة المهن الصحية دون ترخيص من 100 ألف إلى خمسة ملايين ريال وألغت عقوبة السجن المحددة بالنظام القائم بستة أشهر، وتشمل هذه الغرامة من امتنع عن علاج مريض دون سبب مقبول، كما تسري على من حاز آلات أو معدات مما يستعمل عادة في مزاولة المهن الصحية، دون أن يكون مرخصاً له بمزاولة تلك المهن، أو دون أن يتوفر لديه سبب مشروع لحيازتها، وكذلك من ركب أو صنع مستحضراً عشبياً ودواء مخالفا للتسجيل وأحكام هذا النظام، إضافة إلى من نقل أو خزن مستحضرا بالمخالفة لشروط النقل، ويدخل ضمن المشمولين بعقوبة السجن والغرامة من قدم بيانات غير مطابقة للحقيقة، أو استعمل طرقاً غير مشروعة كان من نتيجتها منحه ترخيصاً بمزاولة المهن الصحية، وكذلك من استعمل وسيلة من وسائل الدعاية، يكون من شأنها حمل الجمهور على الاعتقاد بأحقيته في مزاولة المهن الصحية خلافاً للحقيقة، ومن انتحل لنفسه لقباً من الألقاب التي تطلق عادةً على مزاولي المهن الصحية.

قانوني: المحكوم في جريمة الاتجار بالأعضاء في الخارج لا يعاقب مرتين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565278

الرياض - سعيد المبارك

أكد المستشار القانوني وعضو برنامج الأمان الأسري الوطني أحمد المحيميد، أن تفعيل التعليمات النظامية وتفعيل الأخلاقيات المهنية سيقضي حتمياً على السوق الرائجة على مواقع التواصل الاجتماعي لبيع الأعضاء والمتاجرة فيها، موضحاً بأن ذلك السلوك يعد جريمة يعاقب عليها ثلاثة أنظمة هي نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية ونظام مكافحة الاتجار بالأشخاص ونظام ممارسة المهن الصحية.

وعن تطبيق العقوبات بحق من يضبط في إحدى الدول الأخرى غير المملكة، كحالات تسعى للحصول على متبرعين بمقابل مادي، وهل سيتم تطبيق العقوبة عليهم في بلد المضبوط فيه ومن قبل الجهات المختصة في المملكة، قال المحيميد لـ"الرياض": إن من المبادئ القانونية الدولية المتعارف عليها هو مبدأ عدم جواز محاكمة الشخص عن ذات الجرم مرتين .

وحول الحاجة لوضع قانون يتم بموجبه تطبيق العقوبة على كل من يحاول المتاجرة بالأعضاء في الداخل، أجاب أنه ليس مع كثرة إصدار القوانين والأنظمة، فالنظام الصحي ونظام ممارسة المهن الصحية ولائحته التنفيذية والأنظمة الصحية الأخرى ولائحة ضوابط قبول التبرع بالأعضاء من الأحياء غير الأقارب والذي اقر من مجلس الوزراء في 1427/9/16هـ، ورد من ضمن ضوابطه رفض التبرع بمقابل مادي واعتباره جريمة جنائية بموجب نظام ممارسة المهن الصحية.

وبحسب القانون، يعاقب كل من يمارس زراعة الأعضاء وهو يعلم أنها تجاره بالسجن ستة أشهر وبغرامة لا تقل تزيد عن 100 ألف ريال أو تقدم من المريض طلباً للشراء، كما منحت اللائحة الحق للشخص المتبرع في التراجع عن تبرعه في أي لحظة شاء قبل إتمام عملية الزراعة، في حين لا يحق له المطالبة بالعضو بعد نزعه منه، وغيرها من الضوابط التي تحافظ على كرامة وسرية وخصوصية الإنسان.

كما يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص، بحسب نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص السعودي، وكل من نزع الأعضاء وأجرى التجارب الطبية على الأشخاص من قبيل الاتجار بالأشخاص، بالسجن مدة لا تزيد على 15 سنة، أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بهما معا.

«العدل" تطبق "كود الأمان" لاستخدام الأنظمة الإلكترونية والبداية بالقضاة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/505310

سعود العيد -جدة

شرعت وزارة العمل في تطبيق خدمة النفاذ الآمن للمتعاملين مع أنظمتها الآلية تتطلب تأكيد الهوية برسالة نصية على الجوال ومن ثم إدخال محتوى الرسالة في النظام للتمكن من العمل عليه، وسيبدأ العمل بالخدمة في محاكم ودوائر التنفيذ بالنسبة للقضاة بتاريخ 28/4/1438هـ كمرحلة أولى في قضاء التنفيذ وكافة الإجراءات والقرارات المتعلقة به مما يؤدي إلى تسريع وتيرة العمل والرفع بمستواه إلى معدل أعلى للإنجاز مع ضوابط أمنية تحفظ المعلومات والبيانات على أن يتم استكمال العمل في باقي الأنظمة وفق المراحل التي قررت في وثيقة المشروع.

جاء ذلك في تعميم أصدره وزير العدل الدكتور وليد محمد الصمعاني شمل كافة محاكم ودوائر التنفيذ وكتابات العدل - حصلت المدينة على نسخة منه- أوضح أنه إشارة الى ما تمَّ من الربط مع الجهات الحكومية والقطاعات ذات العلاقة لميكنة أعمال الوزارة والجهات التابعة لها والتي تفعل التحول إلى مجتمع المعلومات واستخدام التقنية والاتصالات في التعاملات ولعزم الوزارة في إنفاذ ذلك في عموم الجهات المرتبط خدماتها بانظمتها الالية فقد شرعت في تفعيل ذلك بحيث لا يتمكن أي صاحب صلاحية في الأنظمة الآلية من العمل على الأنظمة إلا بعد تأكيد هويته برسالة نصيَّة على الجوال وإعادة تأكيد الطلب ببعث محتوى الرسالة للنظام المعني وذلك تحقيقًا لوضع أمن يتمكن معه المختص من إنفاذ الطلب في تعامل سريع وخالٍ من الإشكال، وعلى ضوء ما أشير اليه سيكون تطبيق خدمة النفاذ الآمن للأنظمة على شكل مراحل للجهات ومرتبط بنظام أبشر ولا يتمكن طالب الخدمة من استخدام أنظمة الوزارة إلا بتمرير «كود أمان» المرسل على الجوال المخصص للمستخدم.

لأول مرة.. لجنة وزارية لقياس أداء المعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1522867

محمد سعيد الزهراني (الطائف)

قررت وزارة التعليم تكوين لجنة لبناء مؤشرات أداء المعلم والمعلمة في كل تخصص دراسي بشكل خاص، والتي تأتي هذا العام لأول مرة، تماشيا مع رؤية المملكة 2030.

وعللت الوزارة تشكيل لجنتها تلك بهدف رفع عمليات التعليم والتعلم في المدارس واستكمالا لمنظومة قيادة الأداء الإشرافي والمدرسي بتجويد عمل المعلم بما يحقق الارتقاء بعمله بشكل فعال.

وتكونت اللجنة، التي تم تشكيلها بقرار من مدير عام الإشراف التربوي بوزارة التعليم ناصر اليمني، من 10 قياديين ومشرفين بوزارة التعليم، وستتولى اللجنة وضع الإطار العام والتفصيلي لمؤشرات أداء المعلمين عموما، ولكل تخصص تدريسي خصوصا، بما يتناغم مع رؤية المملكة المستقبلية 2030.

وستنهي اللجنة عملها بنهاية الأسبوع الثامن من الفصل الدراسي الثاني لهذا العام، وتحدد مؤشر أداء المعلمين والمعلمات عموما، ولكل تخصص تدريسي خصوصا، وستعمل إداراتا الإشراف التربوي للبنين والبنات على ذلك، والتنسيق في مؤشرات أداء التخصصات والتنسيق بينهما حيال ذلك.

مكة تتصدر بـ 404 قضايا.. والجوف الأقل بـ 7

1000قضية عضل في 13 منطقة خلال 16شهرا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1522866

فاطمة آل دبيس (الدمام fatimah_a_d@)

كشفت مصادر «عكاظ» أن المحاكم السعودية في 13 منطقة نظرت أكثر من 1000 قضية عضل خلال 16 شهرا. وأكدت أن إجمالي قضايا العضل منذ بداية العام الحالي بلغ 233 قضية، فيما بلغ عدد القضايا خلال العام الماضي 773 قضية.

وتصدرت منطقة مكة هذه القضايا بواقع 404 قضايا، تلتها منطقة الرياض بواقع 214 قضية، ثم المنطقة الشرقية بـ130 قضية، ثم منطقة المدينة المنورة بواقع 66 قضية، ثم جازان بـ54، فالقصيم بـ47 قضية، فعسير بـ32 قضية، ثم حائل بـ13 قضية، ثم تبوك بـ11 قضية، فالحدود الشمالية بتسع قضايا، فنجران والجوف بسبع قضايا لكل منها، والباحة بأربع قضايا.

الإجراء القضائي الذي يجب أن تتخذه المرأة، إذ يفترض أن تتقدم بالدعوى إلى المحكمة التي في منطقتها، ويقوم القاضي أولاً بمحاولة الإصلاح والضغط على الولي، وإذا لم ينجح يقنعه بعمل وكالة إلى أحد أفراد العائلة، وإذا لم ينجح يقوم القاضي بإسقاط الولاية عن الولي، ويصبح القاضي هو الولي الشرعي، ويزوّجها عندما يتأكد من كفء المتقدم. وأوضحت أن العضل ينقسم إلى قسمين؛ الأول عضل البنت من قبل أبيها أو أخيها، والثاني هو عضل الأم من قبل أبنائها، فالولي هنا يرفض تزويج هذه المرأة، فكل رجل يمنع المرأة من حقها لأسباب دنيوية تكمن في الرجل نفسه، فبعضهم بسبب طمع وليّها في ما تملك من مال، سواء كانت موظفة أو لديها ميراث من أبيها أو غير ذلك.

سوق العمل تستوعب 93 ٪ من ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1522860

محمد مكي (الرياض(
كشفت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني أن نسبة توظيف خريجي الكليات والمعاهد التقنية من ذوي الإعاقة بلغت 92.7% بالقطاعين العام والخاص.
وأوضح المتحدث باسم المؤسسة فهد العتيبي أن القطاع الخاص استحوذ على النسبة الأكبر منهم بنسبة 79.1%، بينما بلغت نسبة توظيف الخريجين من ذوي الإعاقة بالقطاع العام نحو 10.4%، ونسبة 3.2% منهم يمارسون العمل الحر.
وأكد العتيبي أن المؤسسة حريصة على توفير البرامج التدريبية المناسبة لذوي الإعاقة في مختلف الوحدات التدريبية في بيئة تدريبية مناسبة لهم، تتوافر بها كافة وسائل التنقل من مصاعد كهربائية، ودورات مياه خاصة بهم، ومواقف مخصصة لسياراتهم، مع ضمان توافر جميع وسائل السلامة المهنية لهم، إضافة إلى استقطاب مدربين متخصصين في تدريب ذوي الإعاقة، ويتم دمجهم مع بقية المتدربين الآخرين.
وأضاف العتيبي أن المؤسسة تعمل على التوسع في تدريب ذوي الإعاقة بإطلاق برامج تدريبية إلكترونية ستتيح الفرصة لهم للتدريب في التخصصات التي تتناسب مع نوعية إعاقاتهم في أي وقت ومكان، إذ أنشئت إدارة التقنية الخاصة لدعم وتطوير البرامج التدريبية المقدمة في الكليات والمعاهد التقنية لذوي الإعاقة في المرحلة القادمة.

حصوات أنهت حياتها بعد أن قُطعت قنواتها المرارية

وفاة المواطنة "عوالي".. ضحية الخطأ الطبي في مستشفى صبيا

المصدر: جريدة سبق الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
https://sabq.org

انتهت قصة عوالي.. السيدة التي لم يدر بخلدها أن دخولها لاستخراج عدة حصوات من المرارة بمستشفى صبيا العام سيُدخلها للعناية المركزة فاقدة الوعي؛ ذلك بعد أن أخطأ جراح سعودي في عمليته، وقام بقطع قنوات المرارة، دون أن يبلغ ذويها بالخطأ؛ إلا بعد أن اكتشفه أطباء في مستشفى متقدم خارج المنطقة حتى فارقت الحياة، فيما تعرض ذووها لمضايقات بعد نشر "سبق" تفاصيل الخطأ الطبي الذي تعرضت له.
وروى ابن ضحية الخطأ الطبي إبراهيم الحسن حكمي، التفاصيل لـ"سبق"، قائلاً: "والدتي "عوالي" كانت تشتكي من حصوات في المرارة، وتقرر إجراء عملية عاجلة لها على يد جراح سعودي يعمل بمستشفى صبيا العام، وبعد إجراء العملية بثمانية أيام تدهورت حالتها، فطلبَتْنا إدارة المستشفى بشكل عاجل، وبعد الذهاب إليهم التقينا بالطبيب الجراح الذي أفاد بأن والدتنا تعاني من ضيق في القنوات المرارية، وعلينا نقلها بشكل عاجل لخارج المنطقة لمستشفى الملك فهد المركزي بالدمام لطبيب محدد قام بإعطائنا اسمه ورقمه، وفي غضون ساعات قام الطبيب بتجهيز أوراق التحويل

والإخلاء وأوامر الإركاب بشكل عاجل ."وتابع "الحكمي": "بعد وصولنا لمستشفى الملك فهد المركزي بالدمام، تم عمل كل الفحوص لأمي، واجتمع بي الطاقم الطبي ليخبروني عن حالتها، وقبل أن يخبروني بنتائج الكشف استحلفتهم بالله أن يقولوا لي إن كان هناك خطأ طبي من عدمه، فأكدوا أن ما حدث خطأ طبي تعرضت له أثناء العملية، ولكن لم يتم إعطائي تقريراً بذلك."

وبيّن بقوله: "توفت والدتي بعد ان كانت تعاني؛ حيث تم إدخالها للعناية المركزة فاقدة الوعي، وقمت على الفور بتقديم شكوى عاجلة لوزارة الصحة ضد الطبيب المعالج، وتم التواصل معي من قبل الوزارة، ولكن لم أصل إلى أي نتيجة. "

وأكد أنهم تعرضوا لمضايقات من الطاقم الطبي والطبيب المعالج بعد أن نشرت "سبق" تفاصيل الخطأ الطبي عبر صفحاتها، مناشداً المسؤولين بأخذ حق والدته، رحمها الله.

وكان قد قال لـ "سبق" متحدث "صحة جازان"، نبيل غاوي، في وقت سابق: نودّ الإيضاح بأن حقوق وسلامة المرضى والمستفيدين أولوية، وسيتم اتخاذ اللازم حيال الشكوى المقدمة بإحالتها إلى الإدارة المختصة والتحقق بمهنية من الإجراءات واتخاذ ما يلزم حيالها".

في إحدى القرى ويكبرها بـ 60 عاماً والفتاة كانت غير راضية عن الزواج

عقب بلاغ المأذون.. رئيس محكمة ينبع يمنع زواج قاصرة من سبعيني

المصدر: جريدة سبق الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
https://sabq.org

منع رئيس محكمة ينبع الشيخ عمر عبدالله الحسن زواج قاصرة تبلغ من العمر 16 سنة من مسن سبعيني بعد أن أبلغه أحد مأذوني الأنكحة بالحادثة.

ووفقا للمعلومات التي حصلت عليها "سبق" أن رئيس محكمة ينبع منع زواج قاصرة من رجل كبير يبلغ من العمر 76 عاما في إحدى القري التابعة للمحافظة مقدما شكرة للمأذون الذي أبلغه بالحادثة وأن القاصرة ليست راضية عن الزواج.

أقوى 10 قضايا فساد كشفت عنها "نزاهة".. خلال 4 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19778314

جدة - «الحياة»

ليست قضية الفساد في الشركة السعودية للكهرباء المتعلقة بأموال تصل إلى 80 مليون ريال وكُشف عنها أول من أمس (الأحد) أكبر قضية تضع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) يدها عليها، إذ كشفت خلال السنوات الأربع الأخيرة عن قضايا بمبالغ مضاعفة.

و«خيانة الأمانة «و«تبديد المال العام» هما القاسم المشترك في معظم القضايا، وهما التهمتان التي وجهتهما «نزاهة» إلى عدد من مسؤولي وموظفي «الكهرباء»، لإبرامهم ثمانية عقود بأكثر من 80 مليون ريال لشراء تراخيص تمهد لتنفيذ برنامج إلكتروني لتوحيد أنظمة الشركة.

وأحالت »نزاهة» إلى هيئة التحقيق والادعاء العام نتائج تحرياتها في شأن مخالفات وتجاوزات مالية وإدارية لعدد من المسؤولين «بينهم مسؤول سابق»، تنوعت بين عقود شراء رخص من دون وجود مشاريع أو دراسة جدوى، واستقطاب استشاريين أجانب في برنامج على مهمات وأعمال سبق إعدادها.

ومن القضايا البارزة التي كشفت عنها تحقيقات «نزاهة» إثر تلقيها بلاغاً من مواطن، تلاعب أحد مقاولي وزارة النقل في مشروع إنشاء جسر على طريق أبها - النماص المزدوج بكلفة 160 مليون ريال، إذ أنشأ بدلاً منه عبّارات لتصريف مياه الأمطار، إلى جانب مخالفات وتجاوزات أخرى!

ونتيجة لذلك، ألزمت «النقل» المقاول بإزالة العبّارات وتنفيذ الجسر المتعاقد عليه على حسابه، إضافة إلى التحقيق معه والاستشاري والمسؤولين عن تلك التجاوزات.

مشروع إنشاء 33 عمارة سكنية تابعة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في الساحل الغربي بكلفة 230 مليون ريال، شابه الفساد أيضاً. وكشفت تحريات »نزاهة» عن عبث في النصوص النظامية، وإضافة بنود جديدة لم تكن ضمن جداول الكميات، وتنفيذ عمارات في مواقع لم تدرج في العقد الأساس، ما يخالف مواد نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

أحد مسؤولي فرع وزارة النقل بمنطقة نجران استغل نفوذه الوظيفي في تجاوزات إدارية ومالية، ترتب عليه حصوله على تعويض نزع ملكية عقارات تخصه «من دون وجه حق» بأكثر من مليوني ريال، إضافة إلى حصول عدد من أقاربه على تعويضات تزيد على 12 مليوناً! وإثر بلاغ قدمته مواطنة، اتهمت «نزاهة» أربعة موظفين في جامعة الباحة بـ«التزوير وسوء الاستعمال الإداري واستغلال النفوذ الوظيفي» في قضية تثبيت أقاربهم في وظائف من دون أن يعملوا فيها وبطرق غير نظامية، وإصدار شهادات خبرة وعقود مزورة لعاملين في الجامعة.

وألقي القبض على متهمين بتجاوزات تتمثل في التزوير والرشوة واختلاس المال العام في عقود لتوريد بعض المستلزمات الطبية لمستشفى الولادة والأطفال في الأحساء، نتيجة تحقيقات «نزاهة»، وصدرت في حقهم أحكام بالسجن لمدة 10 سنوات وغرامة مليون ريال للمتهم الرئيس، وهو أحد موظفي الشؤون الصحية في المحافظة، والسجن لمدد تراوح بين 3 و7 سنوات لخمسة آخرين (سعوديين وثلاثة مقيمين)، وغرامات راوحت بين 100 ألف ومليون ريال، وإعادة المبالغ المختلسة.

واستعادت »نزاهة» 30 مليوناً صودرت بطرق «غير قانونية» من خلال نزع الملكيات لمصلحة الطريق الدائري في محافظة طبرجل، ووجهت تهم «الرشوة والتزوير وتبديد المال العام» إلى أربعة موظفين حكوميين، اثنين في إدارة الطرق وثالث في »الزراعة» والرابع في البلدية، وحكم عليهم بالسجن والتغريم وإلزامهم برد المبالغ كافة. وخسر كاتب عدل وظيفته بعد تورطه في قضية فساد، تمثلت ببيع أرض مرات عدة من دون حضور مالكها الأصلي، ما يعني تزويراً وإثبات وقائع كاذبة على أنها صحيحة!

ودانته المحكمة وعاقبته بالسجن لمدة سنتين، وعاقبت موظفين آخرين في الدائرة نفسها بالسجن لمدة سنتين لأحدهما، وسنة للآخر.

وأحالت »نزاهة» إلى هيئة التحقيق قضية استئجار مبنى إداري تابع لمدينة الملك سعود الطبية في الرياض من دون استخدامه، مع استمرار صرف الإيجار السنوي لأكثر من ثلاث سنوات، وبقيمة زادت على مليون ريال.

وتورط موظفو أحد فروع البنك الأهلي بالرياض في قضية فساد، تمثلت باختلاس أموال من حسابات عملاء الفرع، وصدر في حقهم حكم بسجن المتهم الرئيس، وهو أحد مسؤولي البنك لمدة ست سنوات، والحكم على أربعة آخرين بالسجن لمدد راوحت بين سنتين وأربع سنوات.

الحياة
AL HAYAT

"الصحة" تطلق مبادرة "مساندة" لخدمة "ذوي الإعاقة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19778272

الرياض - صديق البخيت

تعتزم وزارة الصحة إطلاق مبادرة بمسمى «مساندة» قريباً، لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك في بادرة إنسانية تجسّد حرص «الصحة» على تجويد خدماتها، وتوفير الرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحهم وفئاتهم. وهي عبارة عن مكاتب الخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وأوضحت »الصحة» أن المكاتب تتولى تقديم الخدمات اللوجستية للأشخاص ذوي الإعاقة ابتداءً من مواقف السيارات، ومروراً بخدمات فتح الملف الطبي، والحصول على المواعيد، والتنقل داخل المنشأة الصحية، وانتهاءً بالحصول على التقارير الطبية، وذلك بهدف الارتقاء بآلية تقديم الخدمة، وتعزيز استقلالية ذوي الإعاقة.

ولفتت إلى أن مكاتب الخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة، تسعى إلى تحقيق رسالتها في تهيئة مرافقها كافة لتكون صديقة للأشخاص ذوي الاعاقة، للوصول بهم إلى أعلى مستويات الاستقلالية، بتمكينهم من التوافق مع متطلبات بيئتهم الصحية، وتنمية قدرات الاعتماد على النفس، وهو ما يجعلهم أعضاء منتجين في المجتمع.

وأضافت أن مهمات مكاتب الخدمات المساندة للأشخاص ذوي الإعاقة، تتضمن التأكد يومياً من ملاءمة المنشأة الصحية لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة «منحدرات المداخل، مواقف السيارات، دورات المياه، مصاعد»، ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في التنقل داخل المنشأة الصحية، وإنهاء إجراءات فتح الملف للأشخاص ذوي الإعاقة بحسب النظام، وعمل المواعيد، والتنسيق بين المرضى والجهاز الطبي، والتقارير الطبية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمساعدة في التواصل بين الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والفريق الطبي «لغة الإشارة»، وإعداد الإحصاء الخاص بذوي الإعاقة «لتعزيز السجل الوطني لذوي الإعاقة»، والتنسيق مع لجنة تنسيق خدمات ذوي الإعاقة لإصدار بطاقة خفض أجور الإركاب وبطاقة تسهيلات مرورية، والتواصل مع الجهات ذات العلاقة بصرف الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، والتنسيق مع الأقسام الطبية «الصيدلية، والمختبر، والأشعة، والتأهيل الطبي» للحصول على أولوية.

يذكر أن تقارير منظمة الصحة العالمية، تشير إلى وجود أكثر من بليون شخص من ذوي الإعاقة حول العالم، وهي نسبة تعادل 15 في المئة من إجمالي تعداد السكان العالمي، كما تشير تلك الإحصاءات إلى أن عدد المصابين بالإعاقة آخذ بالازدياد.

14 مركزاً صحياً تحصل على شهادة الاعتماد والجودة

>حصل 14 مركزاً للرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة على شهادة الاعتماد من المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية «سباهي»، إذ نجحت في تطبيق معايير اعتماد الجودة وسلامة المرضى في الرعاية الصحية الأولية وعددها 23 معياراً.

وأبانت «الصحة»، أن هذا الاعتماد يؤكد حرص الصحة على استثمار الإمكانات المتاحة كافة لتجويد وتحسين خدمات مرافقها الصحية، وبما يتماشى مع مبادرات برنامج التحول في الصحة والرؤية السعودية 2030، إذ تستهدف لاحقاً وبنهاية 2017، الحصول على اعتماد 100 مركز للرعاية الصحية الأولية في مختلف مناطق المملكة، مؤكدة أن شهادة الاعتماد ما هي إلا خطوة في رحلة الجودة التي لا تنتهي، وأن الهدف ليس الحصول على الشهادة وإنما نشر ثقافة الجودة.

يذكر أن معايير الاعتماد للرعاية الصحية الأولية من المركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية، شملت القيادة وإدارة الجودة وسلامة المرضى والقوى العاملة، وإدارة المعلومات والسجلات الطبية وحقوق المرضى وعائلاتهم، والعيادات العامة والإحالة ومشاركة المجتمع وتعزيز الصحة والتوعية الصحية، وصحة الأمومة والطفولة والتحصينات والأمراض غير المعدية، ورعاية المسنين والأمراض المعدية وصحة الفم والأسنان وخدمات الطوارئ، وصحة البيئة وخدمات المختبر وخدمات الأشعة وخدمات الصيدلة وإدارة وسلامة المرفق ومكافحة ومنع العدوى.

وزير العدل: مكافحة الإرهاب تتطلب تعاوناً وتنسيقاً دولياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19778285

الرياض - «الحياة»
أكد وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني أن المملكة من أوائل الدول الداعمة لمكافحة الإرهاب، مشدداً على أهمية تعاون دول العالم في مكافحة هذه الآفة التي تتنافى مع كل القيم والأعراف الإنسانية السوية، وأن المكافحة الأحادية لن تؤتي ثمارها مثلما يكون في حين التعاون الأمثل بين الدول.
وقال الوزير خلال استقباله وفداً من الاتحاد الأوروبي برئاسة منسق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي الدكتور جيل دو كيرشوف، بمكتبه بديوان الوزارة أول من أمس، أن المملكة اكتسبت خبرة واسعة في مجال مكافحة الإرهاب؛ لعملها منذ وقت مبكر على دحر الإرهاب ولما لحق بها من أضرار التنظيمات الإرهابية.
واستعرض النظام القضائي والمبادئ القضائية في المملكة، وآلية تنفيذ الأحكام القضائية في قضايا الإرهاب، والأسس الموضوعية التي يعتمد عليها القضاء في المملكة في أحكامه المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية والضمانات القضائية في أنظمة المملكة التي تُمنح للمتهمين بقضايا الإرهاب.
ونوه وزير العدل بمستوى العلاقات التي تربط المملكة بدول الاتحاد الأوروبي وبأهمية التعاون وتعزيز العلاقة في مجال مكافحة الإرهاب، وفي المجالات القانونية والعدلية بين الجانبين، مشيراً إلى الدور الذي قامت ولا تزال تقوم به المملكة في مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، وسعيها لتعزيز العمل مع المجتمع الدولي لدحر الإرهاب وتجفيف منابع تمويله، مع حرصها على تعزيز جهودها لتطبيق المحاكمات القضائية العادلة.
وبين أن المملكة وعلى المستوى المحلي نجحت من خلال التنسيق المشترك بين جميع الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب بانسجام العمل المشترك بدءاً من التحري ومروراً بضبط المتهمين والتحقيق معهم ومحاكمتهم.
وأوضح أن قضاء المملكة يطبق الضمانات القضائية كافة للمتهمين بقضايا الإرهاب، موضحاً أن محاكمات الإرهابيين جميعها معلنة وبحضور وسائل الإعلام وللمتهم حق الاعتراض على ما تصدره المحكمة المتخصصة من أحكام، كما أن وزارة العدل تتكفل بدفع تكاليف المحامي الذي يختاره المتهم في حال عجزه عن دفع تلك التكاليف.

28في المئة من الوظائف الحكومية شاغرة.. والبطالة 11.5 في المئة!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19777196

الرياض - سعاد الشمراني
وجه مجلس الشورى انتقادات قاسية لوزارة الخدمة المدنية، خصوصاً مع وجود 276 ألف وظيفة حكومية شاغرة، تمثل 28 في المئة من إجمالي الوظائف الحكومية المعتمدة، وحمل أعضاء المجلس الوزارة مسؤولية ضعف إنتاجية الموظف السعودي التي تعود إلى المحاباة وغياب المساواة والمحسوبية والوساطات.

وهاجم الأعضاء، خلال مناقشة التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية للسنة المالية 1437 / 1436هـ في جلسة المجلس أمس، الوزارة لعدم تنفيذها أي قرار سابق للمجلس لتحسين عملها، مستغربين ردها ببرود على أنه لم يوجه لها شيء من مجلس الوزراء بشأن قرارات المجلس التي هي متحققة بحسب تقرير الوزارة.
كما انتقد الأعضاء عدم عدالة الوزارة في توظيف النساء والرجال، متسائلين عن ارتفاع نسبة التقاعد المبكر والاستقالة خلال هذا العام التي وصلت 24.814، وكيف سيتم تعويض ذلك.
وقال العضو سامي زيدان لـ«الحياة» :«إن تعميم الإحصاء الخاص بمتوسط إنتاجية الموظف السعودي لمدة ساعة أو ساعتان في اليوم غير منصف، لأن هناك من يعمل في الليل من الجوازات وفي المطارات وجنودنا في الحد الجنوبي، غير أن بطالة خفية، ويتضح ذلك عند زيارة عدد من المكاتب، إذ لا نجد بها موظفين والسبب توصيل الأبناء والبنات لمدارسهم في وقت الدوام.«
وأضاف: «بعض الوظائف التي تحتاج 20موظفاً يُعين عليها 30 موظفاً، ما يزيد أعداد الموظفين وتحدث البطالة المقنعة، وتقل إنتاجية الموظفين لعدم وجود عمل»، مطالباً القطاع العام والخاص باتخاذ حل جذري لهذه المشكلة من خلال تدريب الموظفين.
وطالب زيدان بتغيير الصورة السلبية عن وظائف الميكانيكيا والسباكة والكهرباء، إذ يفضل السعودي العمل سكرتيراً عن هذه الوظائف، وهذه النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف يجب أن تتغير.
وعلق زيدان على توظيف الوزير لابنه، بضرورة أن تعزز المباحث الإدارية وهيئة مكافحة الفساد والجهات الرقابية جهودها في مكافحة هذه الممارسات.
بدوره، أشار الدكتور سعيد الشيخ إلى أن الوزارة عجزت عن توضيح أسباب عجزها شغل هذه الوظائف على رغم توافر الاعتمادات المالية بحسب الخطة التشغيلية، ووجود مئات الآلاف من المتقدمين في مختلف التخصصات على برنامج جدارة، الذي تديره الوزارة لاختيار الكفاءات المناسبة للوظائف الحكومية.
ولاحظ الشيخ أن إجمالي من تم ترشيحهم بلغ 20.033 مرشحاً في سنة التقرير، إذ لم يتم معرفة ما إذا تم تثبيتهم على هذه الوظائف، في الوقت الذي بلغ عدد تاركي الخدمة من منسوبي الدولة 24.814، وتساءل: «هل هذا مؤشر على توجه الدولة لتقليص أعداد الجهاز الحكومي؟ وإذا كان ذلك فكيف سيتم تعويض ذلك في نطاق الخدمات في ظل تدني الإنتاجية للموظف الحكومي.«
وحول موضوع الإنتاجية، قال الشيخ: «وزارة الخدمة المدنية هي من صرحت بضعف أداء الموظف الحكومي في مناسبات عدة، في الوقت الذي فيه الوزارة تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية أداء الموظف الحكومي، إلا أن تقرير الوزارة لم يشر إلى أداء الموظف الحكومي وما هي المبادرات والبرامج التي قدمتها الوزارة لرفع إنتاجيته.«
وتابع» :بناءً على دراسات أكاديمية واستطلاعات الرأي حول الوظيفة الحكومية وأداء الموظف الحكومي، فإن أسباب ضعف الإنتاجية ترجع إلى غياب العدالة والمساواة والمحسوبية والوساطات والمحاباة في الترقيات وقلة المكافآت والحوافز التشجيعية، ما يؤدي إلى الشعور بالإحباط لدى الموظف.«
وأعرب عن اعتقاده بأهمية أن تتولى وزارة الخدمة المدنية قياس أداء الموظف العام، وخصوصاً أن الوزارة هي من تقوم بتقويم الموظف عند الترشيح ومتابعة برامج التدريب والابتعاث، وأدعو إلى التأكيد على توصية سابقة صدرت من المجلس تنص على القيام بدراسات دورية لقياس أداء الموظف العام وإنتاجيته والاستفادة من النتائج في تطوير الأداء والإنتاجية في القطاع الحكومي.«
واستغرب الدكتور عبدالله الحربي رد وزارة الخدمة المدنية على المجلس بشأن قراراته التي أصدرها الأعوام السابقة، بأن مجلس الوزراء لم يوجه لنا شيئاً، لأن المطلوب متحقق، مطالباً أن تبحث لجنة الإدارة والموارد البشرية في المجلس الخلل مع الوزارة، وتطبيق مؤشرات قياس الأداء التشغيلية على جميع نشاطات الوزارة وتطويرها، والعمل على تطوير معايير الجدارة، لرفع كفاءة الأداء في قطاع الخدمة المدنية.
وذكر الحربي أن هناك آلاف من طالبي الوظائف، إذ أشار التقرير إلى أن المرشحين للوظائف أكثر من ٢٠ ألفاً، منهم ١٧ ألفاً يحملون درجة البكالوريوس، والحقيقة أن المجلس اتخذ قراراً عام 1431هـ، نص على أن تقوم وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بوضع حلول جذرية للوظائف الشاغرة والعمل على إشغالها من هذه الجهات.
من ناحيته، وصف الدكتور أحمد الزيلعي نسب توظيف النساء بالنسبة للرجال بأنها غير عادلة، إذ إن عدد الموظفين من الرجال يبلغ 758 ألفاً، والنساء 470 ألفاً.
واقترح الدكتور مساعد الفريان أن تخاطب وزارة الخدمة المدنية الجهات الحكومية لأخذ مرئياتها بشأن لائحتي الإجازات وتقويم الأداء الوظيفي، في حين طالب الدكتور أيمن الفاضل الوزارة بدرس أسباب تزايد طالبي الاستقالة من العمل الحكومي، أو طالبي التقاعد المبكر في الفترة الأخيرة.

وأشار إلى أن نسبة المتقاعدين تقاعداً مبكراً تبلغ 50في المئة، و20 في المئة تقاعدوا لأسباب خاصة، وبهذا تكون الدولة خسرت 70في المئة من الموظفين القادرين على العمل، مستغرباً ظهور وظائف شاغرة بهذا الكم على رغم وجود بطالة نسبتها 11.5 في المئة، مطالباً بإعادة هيكلة الوظائف العامة.

وأشار الدكتور عبدالله الجغيمان إلى أن نسبة من تقاعد حتى بلوغ السن النظامية لا يصل إلى 30 في المئة، والبقية إما تقاعد مبكر أو ترك الخدمة لأسباب أخرى، متسائلاً: «ألا يستدعي ذلك تبريراً لهذه النسبة؟ ألا تخسر الدولة كفاءات من موظفيها أنفقت أموالاً طائلة على تعليمهم وتأهيلهم؟.«

وأشار إلى أن وزارة الخدمة المدنية تمتنع عن إعطاء الجهات المرونة وسرعة التحرك إدارياً من خلال إصرارها على مركزية التوظيف وتحوير الوظائف ومسميات الوظائف، ويشير تقرير الوزارة إلى وجود شواغر تزيد على 276 ألف وظيفة، في حين أن كثيراً من مواطني المملكة يعانون من البطالة.

وتساءل: «أليس من شأن معالجة وضع الوظائف الشاغرة، التخفيف من وطأة هذه المعضلة على المجتمع؟ ولماذا تجعل الوزارة من زيادة أعداد الموظفين مشكلة وصعوبة»، لافتاً إلى أن لدى الوزارة ما يزيد على تسعة سلالم وظيفية بينها من الاختلافات والتضارب الشيء الكثير، بل قد تجد وظيفة بنفس المسمى في جهتين مختلفتين تختلفان في المميزات المادية والمعنوية على رغم تساويهما في طبيعة العمل والمسمى، ما تسبب في خلق نوع من الإحباط وشعور بعدم العدل.

وبين أن بعض السلالم الوظيفية يخضع لنظام التقاعد وبعضها الآخر لنظام التأمينات الاجتماعية، وليس هناك مبرر واضح لذلك، وأجدها فرصة هنا لأتساءل: ما الجدوى من وجود نظامين للعمل في المملكة؟ نظام العمل ونظام الخدمة المدنية، وبخاصة أن النظامين يتم من خلالهما التعامل مع السعوديين وغير السعوديين.

ورأى الجغيمان أن وزارة الخدمة المدنية هي المسؤولة عن تأخر الأداء الحكومي فيما يخص التوظيف وتوزيع الوظائف وتقويم الأداء.

الترحيب ببيان التعاون الإسلامي بشأن وضع أقلية الروهينجا..
وإدانة أنشطة إسرائيل الاستيطانية
مجلس الوزراء يقدر إنجازات الجهات الأمنية في مكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565476

الرياض - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- الجلسة، التي عقدها، مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.

وفي بداية الجلسة، أطلع -أيده الله- المجلس على نتائج استقباله، دولة مستشار ألمانيا السابق الرئيس الفخري للجمعية الألمانية للشرق الأدنى والأوسط جيرهارد شرودر، ورئيس مجلس النواب لدى المجلس العالي بجمهورية طاجيكستان شكورجان طهوروف، ومنسق مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي جيل دوكرشوف.

المجلس يهنئ «ترامب» بتوليه رئاسة الولايات المتحدة.. وينوه بعمق العلاقات بين المملكة وأميركا

وأوضح وزير الثقافة والإعلام د. عادل بن زيد الطريفي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استمع إلى جملة من التقارير عن تطور الأحداث على الساحة الدولية، معرباً عن التهنئة لفخامة الرئيس دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأميركية بمناسبة أدائه اليمين الدستورية وتوليه رئاسة الولايات المتحدة الأميركية، منوهاً

بعمق العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة الأميركية وحرصهما على تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما.
ورحب المجلس بالبيان الصادر عن الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في ختام اجتماعاته بالعاصمة الماليزية كوالالمبور بشأن وضع أقلية الروهينجا المسلمة في ميانمار، وما أكد عليه الاجتماع أيضاً من إدانة مطلقة لجميع الأنشطة الاستيطانية غير الشرعية التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتشديد على مركزية مدينة القدس الشريف ورفض جميع المحاولات التي من شأنها تقويض حق الفلسطينيين في السيادة الكاملة على مدينة القدس عاصمة لدولة فلسطين.
وبين د. الطريفي أن المجلس جدد إدانة المملكة واستنكارها للتفجير الذي استهدف سوقا شمال غرب باكستان، والهجوم الذي استهدف معسكراً للجيش في شمال شرقي مالي، وأديا إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، مقدماً التعازي لحكومتي جمهوريتي وشعبي باكستان ومالي الشقيقتين وتمنياتها للمصابين بالشفاء وأن يتغمد الله الضحايا بواسع رحمته ومغفرته.
وقدر مجلس الوزراء ما تقوم به الجهات الأمنية من مهام في مكافحة الإرهاب والإطاحة بأوكاره وخلاياه وعناصره، وإضعاف المقومات التي يعتمد عليها الإرهابيون في الإعداد لمخططاتهم الإجرامية، بهدف الإخلال بأمن الوطن واستقراره، منوهاً في هذا السياق بالإنجاز الأمني الذي حققته الجهات الأمنية خلال مداهمتها لوكرين لخلية إرهابية بشكل متزامن في محافظة جدة، وتمكن الجهات الأمنية من القبض على أحد المطلوبين المتورطين في الأنشطة الإرهابية بالقطيف، التي تستهدف أرواح الأبرياء وإثارة الفوضى وتخريب المرافق العامة والإخلال بالنظام العام.
وأفاد د. الطريفي أن المجلس اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها .
مذكرة تفاهم واتفاقية بين المملكة والصين
في مجالات العلوم والتقنية والملاحة بالأقمار الصناعية
وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الخارجية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب اللاتيفي حيال مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة ووزارة خارجية جمهورية لاتفيا، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التجارة والاستثمار، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (66/180) وتاريخ 1438/3/1هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التجارة والصناعة بين وزارة التجارة والاستثمار في المملكة ووزارة التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية في تركمانستان، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1437/7/24هـ.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التعليم، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (64/167) وتاريخ 1438/2/28هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة ووزارة التعليم في جمهورية بيلاروسيا، الموقعة في مدينة مينسك بتاريخ 1437/8/13هـ.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير العمل والتنمية الاجتماعية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الجزائري في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال التنمية الاجتماعية بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة ووزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
بعد الاطلاع على ما رفعه صاحب السمو رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (65/176) وتاريخ 29/2/1438هـ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
-1الموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية الصين الشعبية للتعاون في مجال العلوم والتقنية.
- 2الموافقة على مذكرة تفاهم بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالمملكة ومكتب الملاحة بالأقمار الصناعية بجمهورية الصين الشعبية للتعاون في مجال الملاحة بالأقمار الصناعية.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام جامعة الحدود الشمالية بالتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون الأكاديمي بين جامعة الحدود الشمالية في المملكة وكلية بوسطن في الولايات المتحدة الأميركية، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
إنشاء هيئة عامة للعقار..
والموافقة على تطبيق كود البناء السعودي

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التجارة والاستثمار رئيس لجنة المساهمات العقارية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (12 - 38/13د) وتاريخ 1438/2/28هـ، قرر مجلس الوزراء بأن تُعرض التقارير نصف السنوية التي تُعِدها لجنة المساهمات العقارية عن أعمالها -وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (130) وتاريخ 1429/5/7هـ- على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، للنظر فيها واقتراح ما يراه في شأنها.
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الإسكان، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (13 - 38/16د) وتاريخ 13/3/1438هـ، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
- 1الموافقة على إنشاء الهيئة العامة للعقار.
- 2قيام الهيئة العامة للعقار بالتنسيق مع الجهات المعنية لوضع الترتيبات اللازمة لنقل اختصاص الإشراف على الأنشطة المنصوص عليها في تنظيم الهيئة العامة للعقار إلى الهيئة، وذلك وفق مراحل يُتفق عليها مع تلك الجهات.
بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (75/183) وتاريخ 1434/2/10هـ، ورقم (152/77)وتاريخ 1436/2/24هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام تطبيق كود البناء السعودي.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (66/185) وتاريخ 1438/3/1هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين الجهات المنظِمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الموقع عليها في دولة قطر بتاريخ 1436/12/2هـ.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
وافق مجلس الوزراء على تعيين صاحبتي السمو الملكي الأميرة البندري بنت عبدالرحمن بن فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، والأميرة مضاوي بنت مساعد بن عبدالعزيز آل سعود، عضوين في مجلس إدارة الصندوق الخيري الاجتماعي.
وافق مجلس الوزراء على ترقية سعود بن نصار بن عاتق الحازمي على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الـ 15 بوزارة الثقافة والإعلام.
واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها نتائج الاجتماع الوزاري السادس لوزارة الصحة في المملكة ووزارة الصحة في بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، كما اطلع المجلس على مرئيات وزارتي الاقتصاد والتخطيط، والعمل والتنمية الاجتماعية حيال الانعكاسات الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل في المملكة، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه.

.

أمير جازان يبحث الخدمات المقدمة لأطفال التوحّد

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/505445

واس-جازان
بحث صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان الرئيس الفخري لجمعية أسر أطفال التوحد الخيرية بالمنطقة الموضوعات التي تهم عمل الجمعية والخدمات التي تقدمها لأطفال التوحّد وأسرهم بالمنطقة من خدمات، وأعمال تسهم في توفير احتياجات أطفال التوحد، وتخفيف معاناة أسرهم في مجالات التعليم والرعاية الصحية وغيرها من المجالات وفق الخطط والآليات التي وضعتها الجمعية وما يتوافرها من إمكانيات.
جاء ذلك خلال استقباله أمس رئيس مجلس إدارة الجمعية علي بن عبدالحق وأعضاء مجلس الإدارة. ورحب سموه في بداية اللقاء، برئيس مجلس إدارة جمعية أسر أطفال التوحد وأعضاء مجلس الإدارة، متمنياً لهم التوفيق في المهام الموكلة لهم في إدارة الجمعية، مثمناً الجهود التي يبذلونها في لخدمة الفئة الغالية. من جانبه عبر رئيس مجلس إدارة الجمعية عن

شكره لسمو أمير منطقة جازان على حسن الاستقبال، مشيداً بما حظي به أعضاء الجمعية من توجيهات ودعم سموه الذي سيكون له الأثر البالغ في قيام الجمعية بما أوكل إليها من مهام لخدمة هذه الفئة الغالية على قلوب الجميع.

المستشار القانوني والقسم الإعلامي يفضلان الصمت في قضية "زارع الكلى" بمصر

«الشبرمي" لـ"عكاظ": احتجازنا مستمر.. السفارة تكفلت بالسكن والعلاج

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1523134

نادر العنزي (تبوك)، هاتفياً (القاهرة(

جدد عبد الإله الشبرمي، المحتجز مع شقيقه «عبدالله» في القاهرة بتهمة الاتجار بالأعضاء البشرية التاكيد لـ «عكاظ» على منعهما من السفر منذ 65 يوما.

وقال عبر الهاتف «للأسف مازلنا عالقين في مصر.. حتى الآن لم يتخذ النائب العام المصري قراراً بالموافقة على سفرنا». وأضاف الشبرمي أنه وشقيقه عبدالله على تواصل دائم مع سفير خادم الحرمين الشريفين في مصر ومع المحامي والمستشار القانوني للسفارة. وأن أجهزة السفارة أبلغتهم بتكفلها بنفقات سكنهما كما طلبت منهما مراجعة أحد المستشفيات والتكفل بمصاريف شقيقه.

وكان عبدالله قد خضع إلى عملية زراعة كلى في مصر من متوفى وهو ما اعتبرته السلطات المصرية اتجارا بالأعضاء البشرية وقررت منعهما من السفر.

وهاتفت «عكاظ» أمس المحامي والمستشار القانوني للسفارة مجدي محفوظ إلا أنه اعتذر عن الإجابة لـ «عدم وجود صلاحية له بالحديث والتصريح«

اما نائب رئيس القسم الإعلامي في السفارة السعودية بالقاهرة دينا موسى فلم تتجاوب مع رسائل الصحيفة، واكتفت بالصمت حتى لحظة إعداد التقرير. وطبقا لرواية عبد الإله الشبرمي أنه رافق شقيقه «عبدالله» (37 عاماً) لزراعة كلية في مصر وتكللت مساعيه بالنجاح بعدما دفع مبلغ 75 ألف دولار مقابل نقل الكلية من متوفى إلى شقيقه بعد مصادقة السفارة السعودية بالقاهرة. وفوجئا في وقت لاحق بدخول رجال أمن إلى مقرهما والقبض عليهما بتهمة الاتجار بالأعضاء البشرية وتم حجز شقيقه المريض في مستشفى حكومي مع تخصيص حراسة عسكرية له وتقييده بالكلبشات على سرير المرض. وأضاف أنه دفع مبلغ 60 ألف جنيه مصري كفالة لإخراج شقيقه من المستشفى. وحاول العودة إلى أرض الوطن وفوجئ بمنعه من السفر كما تم حبسه ليومين قبل الإفراج عنه بكفالة 60 ألف جنيه مصري.

وكانت السفارة السعودية في مصر أصدرت بيانا في وقت سابق أوضحت فيه تفاصيل ما تعرض له الشبرمي ومباشرتها للقضية، نافية وجود مرضى سعوديين محتجزين، وأن عبدالله الشبرمي طليق (نشرت «عكاظ» تقريرا عنه)، لكن النيابة المصرية منعت سفره وشقيقه إلى حين استيفاء التحقيقات. وأكدت السفارة في بيانها السابق أن شقيق المريض لم يتعرض للاحتجاز إذ حضر برفقة محامي السفارة للتحقيقات، وأصدر النائب العام المصري قراراً بإخلاء سبيله بعد تسديده الكفالة. وشدد البيان أن القانون المصري يعاقب كل من يحصل بطرق غير نظامية على عضو من الأعضاء البشرية دون الحصول على التصاريح اللازمة وأنها لم تود الخوض في الموضوع إعلاميا حتى لا يتضرر أي مواطن متهم. كما أن السفارة لم تكن على علم بأي عمليات تجرى لزراعة الأعضاء في مصر.

واشارت السفارة في ردها على الشبرمي إلى أنها نسقت مع السلطات المصرية لنقل مريضين سعوديين إلى معهد الكلي في المطرية. وأكدت تواصل جهودها مع النائب العام للسماح لعبدالله الشبرمي وشقيقه بالسفر إلى المملكة وأن السفير خاطبه رسميا لثلاث مرات لإقناعه بالسماح بسفرهما.

"الأطرم": آمل مراجعة المادة الـ77 التي أثارت الجدل مؤخراً وإضافة بعض المواد لها

محامٍ: بعض الشركات والمؤسسات استغلت تعديلات مواد نظام العمل في فصل موظفيها تعسفيًّا

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
https://sabq.org

حول رأي القانون في حالات الفصل التعسفي في بعض مؤسسات القطاع الخاص قال المحامي صالح الأطرم: لقد استغلت بعض الشركات التعديلات التي استُحدثت على بعض مواد نظام العمل، والتي تعطيها حق فصل الموظف دون سابق إنذار أو سبب مشروع، ولاسيما المادة الـ77 التي أثارت الجدل مؤخرًا، إضافة إلى بعض المواد الأخرى .
وتابع المحامي "الأطرم": بحسب المادة المذكورة، يستطيع رب العمل تسريح أي موظف يعمل لديه، سواء بعقد محدد المدة أو غير محدد، بأن يدفع له تعويضًا بسيطًا، لا يتناسب مع الضرر المادي والأدبي الذي تعرض له الموظف، دون أن يترتب على ذلك أي التزامات أخرى كإعادته للعمل، وتوجيه إنذار لصاحب العمل بفرض غرامة مالية كبيرة في المرات القادمة، أو اتخاذ عقوبات أخرى في حال إقدام الشركة أو المؤسسة على الفصل التعسفي للموظف .
وأضاف بأنه يأمل بمراجعة الجهات التشريعية مواد نظام العمل الجديدة، خاصة فيما ورد بالمادة الـ77، ومدى الآثار السلبية الناتجة منها، سواء على المجتمع أو الموظف.

خيرية تاروت تباشر مسحا ميدانيا لأسر السجناء

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4176768

فوزية زين الدين – تاروت
باشرت لجنة تلاحم التابعة لجمعية تاروت الخيرية، إجراء الدراسات الميدانية، للتعرف على أسر السجناء والمفرج عنهم، بغرض مد يد العون والمساعدة لها، وكذلك احتواء الأبناء والمحافظة عليهم من الانحراف جراء فقدان المعيل، كما تقوم اللجنة بدعم السجناء المفرج عنهم، ما يسهل عملية الانخراط في المجتمع من جديد.

وذكر رئيس جمعية تاروت الخيرية حسين المشور، أن اللجنة تهدف إلى سد احتياجات أسر السجناء الضرورية المعيشية، والعمل على تأهيل المفرج عنهم للعودة بهم إلى الحياة الطبيعية بعد انقضاء فترة العقوبة، والعمل على تكوين وعي لدى المجتمع بحقوق السجين وأسرته، مضيفا: إن اللجنة تهتم بعوائل السجناء ومساعدتهم ماديا ومعنويا.

الحياة AL HAYAT

وزير التعليم يدشن منتدى ملتقى الطفولة بالرياض

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19795756

الرياض - سعد الغشام

دشن وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى أمس (الثلثاء) منتدى »الإعلام صديق الطفولة» والمعرض المصاحب، والذي تنظمه اللجنة الوطنية للطفولة التابعة لوزارة التعليم، بالشراكة مع جامعة الدول العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لدول الخليج العربي (يونيسيف)، ويستمر لمدة ثلاثة أيام في مدينة الرياض، وبمشاركة أكثر من 20 خبيراً وخبيرة.

وجاءت دعوة وزير التعليم لهذه الكوكبة من الخبراء والإعلاميين والمختصين في الهيئات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بالطفل، رغبة في تبادل الخبرات والتجارب حول تطوير أداء الإعلام العربي، بما يجعله صديقاً للأطفال ومقوماتها لهم، من خلال ارتكازه على منظومة من المبادئ الأخلاقية والقيم المهنية، وقال: «لا يخفى على الجميع أن الأطفال فخر الأمة وأملها الصادق الذي سيسهم في تحقيق التقدم والرخاء وتعميق ثوابت الازدهار والعطاء، ولكن التحدي الحقيقي لصقل قدرات هؤلاء الأطفال وتنمية طاقاتهم يكمن في مدى رعايتهم وعنايتهم والاهتمام بهم.«

وأشار العيسى إلى أن وزارته أدركت أن تعدد موارد وثروات هذا الوطن التي لا يمكن أن تغني عن الثروات الحقيقية كامنة في هؤلاء الأطفال، وإعدادهم إعداداً نفسياً وعقلياً، مبيناً أن رؤية المملكة العامة مواكبة لرسالة التعليم وداعمة لمسيرته في بناء جيل متعلم قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات، من خلال إكسابهم المعارف والمهارات والسلوكيات، ما يمكنهم من بناء شخصيات مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والقيادة، ولديها القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي.

ولفت إلى أن تحقيق هذه الرؤية الطموحة مرهونة بتطوير خطاب إعلام الطفل، إذ لا قيمة لجهود المؤسسة التعليمية بمرافقها وكوادرها ومناهجها من دون تطوير أداء المؤسسات الإعلامية، التي تعد شريكاً أساساً في التنشئة الاجتماعية للطفل.

وأشار العيسى إلى حرص الشركاء المنظمين للمنتدى على إكساب أبنائنا وإخواننا الإعلاميين خلفية معرفية ومهارية حول المبادئ المهنية لمعالجة الإعلام العربي والمحلي لقضايا حقوق الطفل، يمكنهم من تفعيل دورهم لدعم ومناصرة حقوق الطفل وتضمين ذلك في رسالتهما الإعلامية، مبيناً أن الترابط العربي مطلب من الإعلاميين. بدوره، أشار المدير التنفيذي لبرنامج الخليج العربي للتنمية ناصر القحطاني إلى أن الطفولة وتنميتها ورعايتها هي أحد أهم المحاور الرئيسة في استراتيجية عمل برنامج الخليج العربي للتنمية، ليكون أول منصة متخصصة للعمل من أجل الطفل.

وأضاف أن العمل التنموي المتخصص بهذه الرؤية أنتج العديد من المبادرات، من أهمها الشراكة بين المجلس العربي للطفولة والتنمية وجامعة الدول العربية لتأسيس أول مرصد عربي لحقوق الطفل العربي، ليكون آلية تعنى برصد ومتابعة ومراقبة الإعلام العربي في ما يخص حقوق الطفل وأساليب تنشئته وتحري المهنية.

وأكد القحطاني أهمية منتدى «الإعلام صديق الطفولة»، لكونه محطة جديدة من مسيرة عمل تضمنت تدريب أكثر من 600 إعلامي من 12 دولة عربية، لتحقيق هذه الرؤية وتطوير الشراكة بين وسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات التي تعنى بقضايا حقوق الأطفال.

وأوضح أن المنتدى يتضمن ثلاثة محاور رئيسة، يتناول فيها الاتفاقات والمواثيق المعنية بحقوق الطفل وواقع تطبيقها، فيما يتطرق المتحدثون عن المبادئ المهنية الخاصة بمعالجة الإعلام العربي لقضايا الطفل وحقوقه، وربط تمكين الأطفال من أخلاقيات الإعلام وعرض تجارب واقعية لإعلام وثقافة الطفل، مضيفاً أنه سيرافق المنتدى معرضاً مصاحباً للجهات المحلية المهتمة بإعلام وثقافة الطفل.

الحياة
AL HAYAT

«الشورى» مهاجماً «العمل»: «فاشلة» في معالجة الفقر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19795716

الرياض - سعاد الشمراني

«فقر السعوديين»، كان العنوان الأبرز في انتقادات أعضاء مجلس الشورى خلال جلسته أمس لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتي اتهموها بالفشل في معالجة الفقر، متسائلين عن زيادة عدد «الشحاذين» عند إشارات المرور وأماكن العزاء، وطلبات التبرع في مواقع التواصل الاجتماعي.

وتساءل الأعضاء، خلال مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن التقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية للسنة المالية **1436-1437**هـ، عن حدوث ذلك على رغم أن المملكة تمتلك آلاف الجمعيات الخيرية، مشيرين إلى أن ذلك يؤكد وجود خلل بالوزارة وقصور في تقديم خدماتها، ولماذا لم تقم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بعد الدمج بخلق وظائف للمتسولين.

وقالت الدكتورة أمل الشامان: «من المضحك المبكي أن وزارة التنمية الاجتماعية تعتبر زيادة عدد المضافين في الضمان إنجازاً لها من دون البحث عن حلول لمعالجة فقرهم، إذ كان رد الوزارة على المجلس في سؤالها عن استراتيجيتها لمعالجة الفقر، أنها كوّنت فريقاً واستراتيجية قبل 14 عاماً»! متسائلة عن فشل هذا الفريق وازدياد حاجة السعوديين إلى الضمان، مطالبة لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس بأن تسأل الوزارة عما قام به الفريق لمعالجة الفقر.

وانتقدت وجود 321 وظيفة شاغرة ونقص في وظائف مراكز التأهيل الشامل والرعاية الشاملة، على رغم وجود عدد كبير من خريجي التربية الخاصة، وأن الوزارة وظفت عاملات غير مصرح لهن بالعمل، ولا يمتلكن شهادات صحية تؤكد خلوهن من الأمراض المعدية.

وطالب الدكتور عبدالعزيز الحرقان بتحويل الأسر المنتجة إلى مؤسسات ناشئة، لتتمكن القطاعات الحكومية من التعامل معها بصفتها كيانات تجارية. وقال إن غالبية الأسر المنتجة هم النساء العاملات في الطبخ الشعبي، وقد يعملن في بيئة من دون رقابة صحية، وهن عرضة للمخالفات الصحية، وهذه الأسر لا تحتاج إلى صدقة وتبرع، بل إلى تحويلها لمؤسسات، وجمع أعمالهم باعتبارها اتحادات بصفة تجارية، ليضمن لهن استمرار العمل.

وتساءل الحرقان عن مشاهدة الشحاذين والمتسولين في الطرقات، والمطالبة بالتبرع في وسائل التواصل الاجتماعي، على رغم أنه يوجد لدينا آلاف الجمعيات الخيرية، داعياً إلى البحث عن القصور في الوزارة في تقديم خدماتها، مؤكداً وجود خلل بالوزارة.

ولاحظ الدكتور ناصر الموسى أن تقرير وزارة العمل لا يدل على قدرة الوزارة على تقديم خدماتها لشرائح المجتمع كافة، خصوصاً لذوي الاحتياجات الخاصة. في حين استغرب الدكتور منصور الكريديس من رد الوزارة في تقارير متتالية من أنها تقوم بدراسة التأمين الصحي لمستفيدي الوزارة، وجارٍ تطبيقه منذ ست سنوات، مطالباً عبر توصية بأن يتم تطبيق التأمين الصحي بأسرع وقت ممكن خلال عام.

وأشار إلى أن التوحد يمثل أحد أشكال الإعاقة، إذ يوجد في المملكة 200 ألف مصاب، ولم تذكر الوزارة شيئاً عن المشروع الوطني للتعامل مع مرضى التوحد الذي صدر عام **1423**هـ، ولم تنشئ مراكز متخصصة حتى اتجه أبناؤنا لمراكز التوحد في الأردن، ليصل السعوديون فيها إلى 80 في المئة من مستفيديها.

من ناحيتها، تساءلت الدكتورة نورة المري عن دور وزارة العمل في إيجاد الوظائف لذوي الاحتياجات الخاصة، ودورها في تأهيل السجناء، وقالت: «يجب أن يتم تعليم السجناء حرفة حتى يستفيد منها بعد قضاء محكوميته، حتى لا يعود بعض السجناء لقضايا إجرامية جديدة بسبب بطالتهم». وأضافت: «يتم إدخال ممنوعات لبعض السجناء بداخل السجن في مقابل رشوة»! غير أن نائب رئيس المجلس محمد الجفري طالبها بعدم توجيه اتهامات غير متحقق منها.

في حين قال الدكتور عبدالله المعاطي إن الجمعيات الخيرية تعاني ضعف مواردها المالية، واقترح تحويلها لجمعيات تنموية.

أما الأمير الدكتور خالد آل سعود، فأوضح أن ظاهرة التسول ما زالت مستمرة صباح مساء عند إشارات المرور، وحتى في أماكن العزاء للطلب من أهل الميت، إذ بلغ عدد المتسولين غير السعوديين الذين تم القبض عليهم 11 ألفاً، إضافة إلى **1690**امرأة متسولة و1100 رجل سعودي، مطالباً بدراسة هذه الحال، خصوصاً أن جزءاً كبيراً منهم من المستحقين.

وطالب الوزارة بتنمية مواردها المالية من خلال الأوقاف للتخفيف على موازنة الدولة، وإنشاء مراكز للخدمة الشاملة في مختلف المناطق، لأن الكثير من الضعفاء لا يستطيعون الوصول لخدمات الوزارة، ولذلك تم تهميشهم من الحصول على الإعانات الخيرية.

إلى ذلك، طالبت اللجنة في توصياتها التي رفعتها إلى المجلس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالعمل على التنسيق مع الجهات المعنية للعمل على فصل الجمعيات والمراكز والمؤسسات الأهلية عن الوزارة، لتكون في هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، وترتبط مباشرة بالملك، ومراجعة خريطة فروعها وتوزيعها بشكل عادل، بحيث تخدم جميع الفئات في جميع مناطق المملكة، وبدعم المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام (إخاء)، لتعزيز دورها في خدمة الأيتام ومساعدتهم لمواجهة ظروف الحياة الصعبة التي يواجهونها.

ودعت الوزارة إلى معالجة القصور في الخدمات التي تقدم في الدور والمراكز والمؤسسات الإيوائية، وتضمين خدماتها البرامج الثقافية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والترفيهية، وحثت المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية على التنسيق مع الجامعات ومراكز البحوث فيها، لتحديد أهم التحديات الاجتماعية التي يواجهها المجتمع، وتشكيل فرق بحثية مشتركة لدراستها ومعالجتها قبل أن تتحول لظواهر سلبية.

الحياة AL HAYAT

• الشورى" يؤيد التشهير بمخالفي الأنظمة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19795717

الرياض - سعاد الشمراني

أيد أعضاء مجلس الشورى التشهير بمخالفي الأنظمة الذين حكم عليهم قطعياً، وبأن لا يترك لرأي القاضي، وخصوصاً أن هناك تبايناً للأحكام في المخالفة نفسها بين قاضٍ وآخر.

غير أن الدكتور صالح الخثلان، رفض تأييد التشهير في غالبية مخالفات الأنظمة، وقال إنه لاحظ منذ دخوله المجلس إضافة عقوبة التشهير على 8 أنظمة خلال شهرين، منها ست أنظمة لوزارة التجارة، مضيفاً: «أن التوجيه من الحكومة هو درس إدارج عقوبة التشهير وليس المبادرة لإضافتها في كل أنظمة الدولة، إذ تحفظ ديوان المظالم على هذه العقوبة وهو موضوع خلافي ومحل نظر»، مطالباً بدراسة مفصلة حول التشهير قبل إدراجها، مستغرباً موافقة المجلس على إدارج عقوبة التشهير لمن يمارس النشاط السياحي من دون ترخيص مثلاً، وهل تستحق هذه المخالفة هذه العقوبة؟

جاء ذلك خلال مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تختص بها وزارة التجارة والاستثمار، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير اللجنة. وأوصت اللجنة بالموافقة على تعديل المادة الـ12 من نظام الأسماء التجارية، وإضافة فقرة جديدة إلى المادة الـ13 من نظام استيراد المواد الكيماوية وإدارتها، وتعديل المادة الـ11 من نظام البيانات التجارية.

مجلس الشورى: مطالبة بتخصيص مشاريع هيئة الري والصرف بالأحساء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19795715

الرياض - سعاد الشمراني
دعت لجنة المياه والزراعة والبيئة في مجلس الشورى، خلال مناقشة التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء للعام المالي **1436-1437**هـ، هيئة الري والصرف بالأحساء إلى العمل على تطبيق العقوبات في حق كل من يتخلص من مياه الصرف الصحي غير المعالجة في قنوات الري والصرف في مشاريع الهيئة، حفاظاً على سلامة المنتجات الزراعية والبيئية والصحة العامة من التلوث، وجدولة تنفيذ مراحل تحويل قنوات الري المفتوحة إلى أنابيب مغلقة، وإعطاء الأولوية في التنفيذ لقنوات الري المتداخلة مع الأحياء السكنية.
وطالبت اللجنة بتقويم نتائج برامج مشروع التنمية المستدامة للزراعة المروية بمشروع الهيئة بالأحساء، ضمن الاتفاق الموقع مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو). وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصيتها للمناقشة أشار أحد الأعضاء إلى أن هيئة الري والصرف بالأحساء لم توفق في صرف المبالغ المعتمدة لها في أبواب عدة من الموازنة، على رغم مطالبتها بمزيد من الدعم.
وطالب عضو آخر بتخصيص بعض مشاريع الهيئة، نظراً لوجود جدوى اقتصادية منها، وبتحويل هيئة الري والصرف بالأحساء إلى هيئة وطنية، لتشمل بعض مناطق ومدن المملكة والقصيم وينبع وبيشة.

توصية لتطبيق التأمين الطبي على مستحقي الضمان الاجتماعي خلال عام

مطالبات شوريّة بالتصدي لظاهرة التسول وكبح جماحه

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565735

جددت وزارة الشؤون الاجتماعية- قبل دمجها مع العمل - شكواها من تداخل مهامها واختصاصاتها الحقيقية مع جهات حكومية أخرى كمكافحة للتسول، وشؤون الخادمات ومراكز شديدي الإعاقة، وأكدت لمجلس الشورى أنها تبذل جهودها المتواصلة والحثيثة لنقل التسول إلى وزارة الداخلية ومراكز تأهيل شديدي الإعاقة لوزارة الصحة، مقترحة في تقريرها السنوي عن العام المالي 36-1437 الذي ناقشه الشورى يوم أمس الثلاثاء. توفير أراضٍ مناسبة داخل النطاق العمراني لإنشاء دور، وإنشاء مباني تتناسب مع أنشطة الفروع بدلاً من المستأجرة، كما طالبت وزارة المالية لاعتماد تكاليف إضافية لعقود العمالة وحث القطاع الخاص لتوفير الوظائف المناسبة للمعوقين، ورفع بند التدريب والابتعاث إلى ٣٠

مليون ريال في الميزانية المقبلة لها لتغطية احتياجات التدريب، وتجنب الحاجة إلى نقل هذه التكاليف من بنود الوزارة أو تراكم المديونيات عليها.
وأكدت أمل الشامان الحاجة لزيادة العاملين في مراكز الرعاية للمعوقين وللمسنين وتساءلت عن أسباب عدم سد الوزارة للنقص والعجز الشديد في هذا الشأن من خريجي التخصصات الجامعية والتربية الخاصة بالذات رغم وجود آلاف الوظائف الشاغرة لديها، كما تساءلت عن عدم تشغيل المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية بالشكل المطلوب منتقدة اعتماده على ما تم خلال مرحلة التأسيس فقط من توظيف وتجهيز لمقره، وأضافت " كيف سمحت الوزارة لعدد من العاملات بالعمل في مراكز الرعاية النهارية وأخريات في المجال الصحي وهن من غير المرخص لهن"، وختمت "كان على لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس أن تطالب الوزارة بإعادة هيكلتها وبما في ذلك مشروعاتها وبرامجها."
من جهته، قال الأمير خالد المشاري آل سعود: إن تقرير الوزارة يؤكد وجود نحو 11 ألف متسول غير سعودي ومن ضمنهم 1170 سيدة كما ضبطت الوزارة **1600**سعودي متسول أكثرهم من النساء، مجدداً المطالبة بالتصدي لظاهرة التسول وكبح جماحها، كما تطرق لتوظيف أوقاف "الشؤون الاجتماعية" لتستديم مواردها ودعم مشروعاتها وبرامجها.
وطالب عبدالعزيز الحرقان بالنظر في تعامل الوزارة مع الأسر المنتجة وكأنهم بحاجة إلى صدقات، داعياً إلى تحويلها لمشروعات استثمارية وتأسيس مؤسسات ناشئة لهذه الأسر والتأكيد على أن منتجاتها محل ثقة، وتساءل عن وجود متسولين رغم أن الجمعيات الخيرية المرخصة بالمئات، وجدد منصور الكريديس التنبيه على قرار لمجلس الوزراء الصادر قبل 15 سنة ويقضي بالتعامل مع ظاهرة التوحد وتكليف وزارات الشؤون الاجتماعية، التعليم، والصحة بذلك، ويشير إلى استمرار مشكلة التوحد ودفع ذويهم لأكثر من 130 ألف ريال سنوياً للتأهيل والعلاج وقال:" في المملكة ما يقارب 200 ألف طفل توحد ولا يوجد لدينا مركز علاج لهذا الداء."
وقال الكريديس: إن الوزارة في معظم تقاريرها السنوية السابقة تذكر أنها بصدد تطبيق التأمين الطبي على المستحقين للضمان الاجتماعي وحتى الآن لم تنفذ التطبيق، مؤكداً تقدمه بتوصية إضافية لتطبيق التأمين خلال عام، ويرى ناصر الموسى أن تقرير الوزارة لم يعكس التوجهات الجديدة للدولة، مضيفاً بأنها غير قادرة على الوفاء بمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وطالبت نورة المري بتخصيص أماكن مفتوحة للسجناء تضم أخصائيين نفسيين لتهيئة الذين شارفت مدة حبسهم على الانقضاء للحياة بعد السجن، وشددت على العناية بالسجناء والمعاقين وكبار السن، مشيرةً إلى أن تقرير اللجنة انصب على الجمعيات الخيرية والتطوعية، ولم تهتم توصياتها بالمعوقين والسجناء، ولفتت إلى أن سماح بعض الحرس بدخول الممنوعات مقابل رشوة للسجون في ازدياد، وأن السجناء لا يكتسبون مهن حرفية كي تساعدهم في حياتهم بعد تمام محكوميتهم.
إلى ذلك ناقش المجلس تقرير هيئة الري والصرف بالأحساء وأشار عضو إلى أنها لم توفق في صرف المبالغ المعتمدة لها في عدة أبواب من الميزانية بالرغم من مطالبتها بمزيد من الدعم، وطالب آخر بتخصيص بعض مشروعات الهيئة وتحويلها إلى هيئة تشمل القصيم، وينبع، وبيشة.
بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تختص بها وزارة التجارة والاستثمار، وأبدى عدد من الأعضاء الذين داخلوا عدة ملحوظات تناولت صياغة المواد المقترح تعديلها وإضافة إلى ملحوظات إجرائية ونظامية بشأن عقوبة التشهير ومدى أهميتها في الحد من المخالفة في الأنظمة المقترح إدراجها فيها.

الصحة تخدم المعوقين بـ« مساند»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565740

لرياض - محمد الحيدر
كشفت وزارة الصحة عن عزمها إطلاق مبادرة «مساندة»، حيث ستدشن مكاتب خدمات تعنى بذوي الإعاقة، ستتولى تقديم الخدمات اللوجستية ابتداءً من مواقف السيارات، وخدمات فتح الملف الطبي، ومروراً بالحصول على المواعيد،

والتنقل داخل المنشأة الصحية وانتهاء بالحصول على التقارير الطبية، وذلك بهدف الارتقاء بآلية تقديم الخدمة وتعزيز استقلالية ذوي الإعاقة.
ولفتت «الصحة» إلى أنّ مكاتب الخدمات المساندة تسعى لتحقيق رسالتها في تهيئة كافة مرافقها لتكون صديقة للأشخاص ذوي الإعاقة، للوصول بهم إلى أعلى مستويات الاستقلالية بتمكينهم من التوافق مع متطلبات بيئتهم الصحية، وتنمية قدرات الاعتماد على النفس مما يجعلهم أعضاء منتجون في المجتمع، خصوصاً وأنّ تقارير منظمة الصحة العالمية تشير إلى وجود أكثر من مليار شخص من ذوي الإعاقة حول العالم، وهي نسبة تعادل (15%) من إجمالي تعداد السكان العالمي، كما تشير تلك الإحصاءات إلى أن عدد المصابين بالإعاقة يأخذ بالازدياد.

خلاف مع مسن يوسع طبيبا ضربا بصحي بيشة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/505499

أوسع عدد من الأشخاص طبيبا (عربيا) ضربا ظهر أمس بمركز الجنينة الصحي التابع لمحافظة بيشة؛ إثر خلاف مع قريب مسن لهم مع الطبيب.
وتهجم الأشخاص على المركز وأثاروا الفوضى والصخب والاعتداء على العاملين بحثا عن العثور على الطبيب الذي اختبأ منهم في إحدى الغرف غير أنهم أمسكوا به وأوسعوه ضربا.
وتحقق شرطة الجنينة شمال محافظة بيشة في قضية الاعتداء والاقتحام ونشر الفوضى، وسط استياء المرضى المراجعين الموجودين في هذا الوقت.
يشار إلى أن هذه الحالة هي الثانية للاعتداء على طبيب بمركز الجنينة بعد سنوات من قيام «عشريني» بطعن طبيب (مصري)، وإصابته إصابة «خطيرة» في رقبته ونقل على إثرها لمستشفى الملك عبدالله ببيشة لتلقي العلاج.

"الشورى": 86 عضوا يصوتون بسحب مقترح فرض رسوم على تحويلات العاملين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1523187

سحب مجلس الشورى توصية مالية مؤيدة لدراسة مقترح فرض رسوم على التحويلات النقدية للعاملين في المملكة، وصوت 86 عضواً لصالح سحب التوصية وإعادة دراستها له بينما 32 استمرار مناقشته، وقرر المجلس إعادته بالاحتكام لنتيجة التصويت التي جاءت بالأغلبية لصالح سحبه وإعادته للجنة المالية.
وحذر سامي زيدان من مغبة دراسة المقترح التي قال أنها كافيه لبث رسالة خاطئة ستساهم في هجرة رؤوس الأموال

الخارجية والاستثمارات عن المملكة، وتساءل عبدالله البلوي عن أثره وما سوف يقدمه للاقتصاد الوطني، مؤكداً أن سلبيات المقترح أكثر من ايجابيات، كما أن توجه الدولة ضد هذا النظام مشيراً إلى تصريح وزير المالية بعدم وجود نية في طرح مثل هذه الرسوم.
وتداخل عبدالله المنيف.
وقال بأن المقترح بني على دراسة ليست متعمقة وأن العمالة جاءت للمملكة لتحسين أوضاعها المالية في بلادهم، وبموجب عقود عمل من المؤسسات والشركات ، وأضاف "ما هي مجالات الاستثمار المتاحة لهذه العمالة ليستثمروا أموالهم داخل المملكة، واستبعد عبدالله السعدون تحقق أهداف المقترح وقال "لا يوجد لدينا قنوات تساهم في تحفيز الاجانب في الاستثمار"، مضيفاً " هذا المقترح سيساهم بشكل كبير بالتستر وغسيل الأموال وتهريبها."

تسهيل خدمات المعوقين في مطار أبها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=291845&CategoryID=5

أبها: الوطن 2017-01-24 11:59 PM

زار مدير مطارات المنطقة الجنوبية فهد العداوني، ومدير مطار أبها المناوب المهندس أحمد القحطاني، أمس، مركز جمعية الأطفال المعوقين بمنطقة عسير، وكان في استقبالهما مدير ومنسوبو المركز. واجتمع العدواني والقحطاني مع مدير المركز عبدالله المحسني، وناقشوا كيفية التعاون بين المركز ومطار أبها كمرحلة أولى، بما قد يخدم الأطفال المعوقين في المنطقة والمعوقين بشكل عام. وأشادا بما يقدم للأطفال المعوقين في المركز، خلال الجولة التي قاما بها في القسم الطبي للمركز، وخلال تجربتهما لبرنامج "جرب الكرسي"، واصفين تلك الخدمات بأنها لا تقل عن تلك التي تقدم للمعوقين في بقية الدول المتقدمة في هذا المجال. وقال المحسني "تم الاتفاق مبدئيا على بعض بنود اتفاقية تعاون ستجمع المركز مع مطار أبها بإذن الله، ولعل من أهم تلك البنود السعي إلى تعزيز تسهيل بعض الخدمات التي تخدم المعوقين في صالات المطار ومداخله الرئيسية."

أكد أن ولي الأمر تبنى الرأي القائل بالجواز

الزيد: عمل المرأة كمحكمة في الدعاوى قضية جدلية ونظام التحكيم السعودي الجديد لم يشترط "الذكورة"

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
https://sabq.org

قال المحامي الدكتور ناصر غنيم الزيد، الأمين العام السابق لمركز تحكيم دول مجلس التعاون، رئيس جمعية التحكيم الكويتية "إنّ عمل المرأة كمحكمة في الدعاوى قضية جدلية في المملكة العربية السعودية تشعبت فيها الآراء بين مؤيد

ومعارض ومحايد، وأنَّ ولي الأمر قد تبنى الرأي القائل بالجواز، باعتبار أنَّه لم ينص على شرط الذكورة في النظام، وبالتالي ترجيح الرأي القائل بالجواز ."

وأضاف: "برزت أهمية طرحها من جديد بعد صدور نظام التحكيم السعودي الجديد، وبعد صدور حكم من محكمة الاستئناف في ديوان المظالم، فهناك رأي يقول بالمنع، وهم أصحاب الرأي الذين ينظرون للتحكيم على أنَّه من قبيل الولاية، وبالمقابل هناك رأي آخر يقول بالجواز وهم أصحاب الرأي الذين ينظرون للتحكيم على أنه من قبيل الوكالة، وكلا الفريقين له أدلته الشرعية التي تؤيده، وبالنسبة لنظام التحكيم السعودي الجديد فإنَّه لم يشترط شرط الذكورة في الشروط الواجب توافرها في من يكون محكماً."

وزاد: "صدر مؤخراً حكم الدائرة التجارية الأولى بمحكمة الاستئناف الإدارية بالمنطقة الشرقية في قضية الاستئناف رقم (3022/ق) لعام 1436هـ في تعيين محكم مرجح فأقرت تشكيل هيئة تحكيم أحد أعضائها امرأة".

البلدية تفاعلت بشكل جزئي و"الكهرباء" تبرأت

رغم بلاغ "حماية الطفل".. أزمة أعمدة الإنارة في ظلم تتواصل

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م

https://sabq.org

رغم البلاغ الذي قدَّمه مواطن من سكان الحي الجنوبي في مركز ظلم شرق محافظة الطائف، ووضع البلدية والكهرباء في مأزق الإهمال، ومخالفة نظام "حماية الطفل"، من خلال إهمال أعمدة الإنارة ومواقع مفاتيح التشغيل وبعض المحولات المكشوفة وغير المؤمنة بشكل جيّد داخل الأحياء وجوار مدارس البنات بالحي، إلا أنَّ شركة الكهرباء تبرأت من ذلك، فيما جاء تفاعل البلدية جزئياً، حيث رصدت "سبق" اليوم بقاء بعض أعمدة الإنارة مكشوفة.

وكانت الشركة السعودية للكهرباء قد أكَّدت حرصها على تقديم خدمة كهربائية موثوقة وفقاً لأعلى معايير الأمن والسلامة، مشيرة إلى أنه ليست جميع المعدات والمنشآت الكهربائية في الشوارع والطرقات تابعة لها، وأنَّ هناك بعض المعدات والمحولات وغرف توزيع الكهرباء تتبع جهات خدمية أخرى لا علاقة للشركة بها.

وأوضحت –آنذاك- تجاوباً مع ما نشرته "سبق" تحت عنوان: "بلاغ عن مخالفة حماية الطفل يضع بلدية وكهرباء ظلم في مأزق الإهمال"، أنه وفور نشر الخبر سارعت فرق الطوارئ إلى الموقع، حيث تبين أن جميع المعدات المذكورة تتبع للبلدية وليست تابعة للشركة، منوهة إلى أنه تم تأمين خطورة تلك المعدات من قبل البلدية، وذلك حسب الاختصاص.

وكان أحد المواطنين قد قدم بلاغه الإلكتروني، مشيراً إلى أنَّ إهمال هذه المواقع وخطورة ذلك يعد مخالفة لنظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية، حيث إن الفقرة الثانية من المادة الثانية للنظام تنص على حماية الطفل من كلِّ أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به "المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرة البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها"، سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان، أو من غيره، وتفاعلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مع البلاغ وإحالته لفرعها بالطائف والذي أحاله لمحافظة المويه.

«نزاهة»: ترتيب المملكة في مؤشر مدركات الفساد لا يعكس وضعها الطبيعي

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19817121

الرياض - «الحياة»

أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) الدكتور خالد المحيسن أن ترتيب المملكة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2016، الذي وضعها في المرتبة 62 عالمياً من أصل 176 دولة، لا يعكس الوضع الطبيعي للمملكة وذلك بسبب استمرار نقص الكثير من المعلومات التي تستقيها المصادر التي تعتمد عليها المنظمة.

وأشار إلى أن «الهيئة» تعول كثيراً على استمرار تعاون الجهات الحكومية المعنية مع الهيئة، بتوفير المعلومات المطلوبة، ونشرها عبر مواقعها الإلكترونية وتحديثها وتزويد المنظمات المختصة بها في حال طلبها، إضافة إلى تزويد «الهيئة» بتقارير وافية عنها كي تتولى توفيرها في اللقاءات الدولية واتصالاتها مع الجهات والمنظمات المختصة.

وأشار إلى ضرورة بذل الجهات العامة والخاصة لمزيد من الجهود المطلوبة في مجال مكافحة الفساد، وذلك للمُساهمة في تحقيق توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بتعزيز حماية النزاهة، والقضاء على الفساد والمفسدين وحفظ المال العام، ومحاسبة المقصرين، للإسهام في الجهود المبذولة لتحقيق رؤية المملكة 2030، التي أكدت على عدم التهاون أو التسامح مع الفساد، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة، وتفعيل المحاسبة والمسائلة، فضلاً عن توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية.

وبين أن «نزاهة» قامت ببذل الجهود المطلوبة في إطار تعاونها مع الجهات الحكومية المعنية بتقويم المملكة في مؤشر مدركات الفساد (CPI) من خلال إقامتها ثلاث ورش عمل تختص بتفاعُل الجهات مع آلية تقويم المؤشر وذلك خلال العام الماضي، إذ استهدفت تلك الورش الثلاث أكثر من 26 جهة حكومية، لافتاً إلى أنه تم خلال تلك الورش الثلاث تعريف تلك الجهات بأهداف المؤشر، ونوع الآليات التي يستخدمها في تقويمه لمستوى انتشار الفساد في المملكة.

فيما أوضح أن إقامة تلك الورش الثلاث المتعلّقة بالمؤشر جاء في إطار تعاون «نزاهة» مع الجهات المعنية بما يكفل تعزيز التواصل مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، ويشمل ذلك تعزيز المكانة الوطنية للمملكة دولياً بالمساهمة في رفع مستوى تصنيفها في المؤشرات الدولية ذات العلاقة.

وشدد رئيس نزاهة على ضرورة استمرار تعاون الجهات الحكومية مع «الهيئة»، بتوفير المعلومات المطلوبة، ونشرها عبر مواقعها الإلكترونية وتحديثها وتزويد المنظمات المختصة بها في حال طلبها، إضافة إلى تزويد «الهيئة» بتقارير وافية عنها كي تتولى توفيرها في اللقاءات الدولية واتصالاتها مع الجهات والمنظمات المختصة.

يذكر أن منظمة الشفافية الدولية تصدر سنوياً مؤشر مدركات الفساد(CPI) ، يبين الدرجات والمراتب التي تحصل عليها الدول، بناء على التصورات المتعلقة بانتشار الفساد في القطاع العام، ويركز المؤشر على عدد الدرجات التي تحققها كل دولة، ويعتمد على مجموعة من البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات للرأي التي توفرها عدد من المنظمات الدولية، أبرزها البنك الدولي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، والبنك الآسيوي للتنمية.

الحياة
AL HAYAT

«الشورى» يطالب بتوظيف محققات في التحقيق والادعاء

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19817126

الرياض - سعاد الشمراني

طالب أعضاء مجلس الشورى بتعيين محققات نساء في هيئة التحقيق والادعاء العام، وألا يقتصر توظيفهن في الأعمال الإدارية، وذلك لأهمية وجود محققة للتحقيق مع المتهمات، خصوصاً في قضايا العرض والأخلاق.

واستغرب أعضاء المجلس في جلسة أمس، خلال مناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للسنة المالية 1437-1436هـ، ارتفاع نسب القضايا التي باشرتها دوائر التحقيق العام الماضي، التي بلغت أكثر من 191 ألف قضية بزيادة نسبتها 8 في المئة، مقارنة بالعام السابق، وزيادة عدد المتهمين بنسبة 10 في المئة، إذ تجاوز عددهم 240 ألف متهم.

وبسبب ارتفاع القضايا الأخلاقية والعرض والأخلاق والمؤثرات العقلية والأحداث التي جاءت في المقدمة، فإن الأعضاء طالبوا بشكل فوري بمعرفة الدوافع المؤدية إلى ارتكاب هذه الجرائم والجنايات وأسباب الارتفاع، ومعرفة زيادة نسبة الجريمة في مناطق دون الأخرى، وما إذا كان بسبب زيادة أعداد السكان أو لظروف اجتماعية أخرى.

وسجلت الرياض 26 في المئة من مجموع الجرائم، وكانت الباحة الأقل بنسبة 2 في المئة، متسائلين عن أسباب استقالة 40موظفاً من الهيئة خلال عام، واعتبروها مثيرة.

واستغرب العضو الدكتور خالد العقيل ارتفاع القضايا خلال العام الماضي، مشيراً إلى ارتفاع قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق إلى 44497، وقضايا الاعتداء على النفس إلى 49481، وقضايا المخدرات التي وصلت إلى 52306، مطالباً بدراسة مسببات ذلك.

وطالبت الدكتورة سامية بخاري بضرورة استحداث وظائف محققات نساء، وألا يكون عملهن مقصوراً على الجانب الإداري لأهمية وجود امرأة محققة مع المتهمات، خصوصاً في قضايا العرض والأخلاق، مشددة على أهمية الربط الإلكتروني بين الجهات ذات العلاقة بالمتهمين والموقوفين حفظاً لحقوقهم.

واستغربت الدكتورة زينب أبو طالب تأديب 15 موظفاً بهيئة التحقيق، وقالت: «هذه الحالات مثيرة للانتباه وتستحق الدراسة والتعرف على أسبابها»، مشيرة إلى أن التقرير أظهر أنه في عام واحد فقط تم قبول 40 استقالة، مطالبة الهيئة بمراجعة أسباب حالات الاستقالة.

وبحسب التقرير يوجد 41 موظفة إدارية، ورأت أبو طالب أن على الهيئة البدء في استقطاب الكفاءات النسائية العلمية المتخصصة وتأهيل المرأة للعمل في مجالات متعددة من التحقيق والادعاء العام.

وطالبت أبو طالب بالتعجيل في بناء مقار دائمة لفروع الهيئة، مشيراً إلى أن عدد فروع الهيئة يبلغ 104 فروع، المستأجر منها 103، وخصصت الدولة 90 في المئة من حاجات الهيئة من الأراضي وطالبت بالإسراع في بنائها.

ولاحظ عضو المجلس عبدالعزيز المتحمي تزايد أعداد القضايا في بعض المناطق عن الأخرى، إذ سجلت الرياض 50600، بنسبة 26 في المئة من إجمالي العدد، بينما سجلت الباحة 2914 قضية، وهو أقل عدد في القضايا بنسبة 2 في المئة، مطالباً بدرس مسببات ذلك، مع مراعاة العدد السكاني، وما إذا كانت توجد أسباب أخرى لاختلاف الجريمة في المناطق، مطالباً بدراسة تحليلية لمعرفة أسباب الارتفاع.

وشدد المتحمي على توصية سابقة للمجلس تطالب بإنشاء مركز وطني للدراسة العدالة والجريمة.

بدوره، دعا الدكتور فايز الشهري إلى دعم أعمال الهيئة بتوصيات تمكنها من ممارسة اختصاصاتها من دون تداخل مع مؤسسات أخرى، في حين لاحظ الدكتور عبدالرحمن هيجان قلة عدد المحققين، وأن وتزايد القضايا يؤكد أهمية دارسة أسباب القضايا.

وتساءل الدكتور صالح الشهيب عن إمكان إشراك العنصر النسائي في نشاطات الهيئة المهمة، وعدم الاكتفاء بوجودهن في العمل الإداري، مطالباً بإدخال مؤشرات الأداء في المعيار الزمني لقضايا تنفيذ الأحكام التي ستعطي صورة واضحة لجدية القضايا المطروحة.
من ناحيته، طالب اللواء مهندس ناصر العتيبي بزيادة أعداد المحققين لكثرة القضايا وتطور أساليبها، منتقداً توصية اللجنة التي تطالب باعتماد الدوائر المطلوبة لإكمال منظومة الأمن والعدالة، وقال إن هذه التوصية لا تصلح أن ترفع للمقام السامي بهذه الصياغة، إذ إنه من المعروف أن هيئات التحقيق والادعاء مشمولة بالأمن والعدالة وتعمل وفق أنظمة أمنية يشرف عليها وزير الداخلية، ولا تحتاج إلى توصية تطالبها بأن تعمل بقالب أمني عدلي.
وطالب بسحب التوصية وقال: «الهيئة تحتاج إلى توصيات تدعم دورها ومساندة لكوادرها الوطنية، إذ لوحظ تطور الجريمة والقضايا الجنائية»، مطالباً بدعم الهيئة لوجستياً وبدعم تدريب موظفيها بدلاً من توصيات لا تصب في مصلحتها.
وأشار العتيبي إلى ارتفاع قضايا الجرائم الاقتصادية بنسبة 661 في المئة، إذ بلغت القضايا في عام التقرير 3845 قضية بينما لم يتجاوز العام الذي يسبقه 505 قضايا، كما ارتفعت قضايا الاعتداء على المال بنسبة 70 في المئة، وسجلت 26400قضية، وزادت قضايا الوظائف العامة بنسبة 14 في المئة وبلغت 9459 قضية. وذكر الدكتور عبدالله الحربي أن الهيئة بطبيعة عملها تحتاج إلى كوادر نسائية متخصصة وليست إدارية فقط، ويجب أن تعطي هذا الجانب أهمية، والهيئة حتماً تحتاج إلى خريجات أقسام الشريعة والقانون، والجامعات السعودية فتحت أقساماً وكليات للحقوق يقبل فيها طالبات، إضافة إلى أقسام الدراسات الإسلامية.
وقال الحربي إنه في بند الرقابة يتضح أن هناك ضعفاً في أعمال دوائر الرقابة على السجون ودور التوقيف وتنفيذ الأحكام، ويفتقد هذا البند للشفافية، ويتضح ذلك من المعلومات الوصفية المقدمة في الجدول الذي يصف عدد السجون وعدد الجولات وعدد الحالات المبحوثة، والسؤال ما مصير هذه الحالات المبحوثة. إذ لم يوضح التقرير وضع هذه الحالات، وهل هناك سجناء انتهت مدة محكوميتهم ولم يفرج عنهم؟ وهل هناك تأخير في محاكمة الموقفين؟ ومعلومات الجدول لا تعطي إجابة لأي تساؤل عن التساؤلات السابقة؟
وطالبت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، في توصياتها حول التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام، بالعمل على سرعة استكمال الإجراءات في مباشرة دوائر التحقيق أو دوائر الادعاء التي لم تباشر عملها حتى الآن، واعتماد الدوائر المطلوبة من الهيئة لاستكمال دورها في منظومة الأمن والعدالة.

الموافقة على مذكرة تفاهم بين
وزراتي الإسكان السعودية والمصرية

وافق مجلس الشورى في مستهل جلسته أمس، على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان بين وزارة الإسكان في المملكة العربية السعودية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في مصر، الموقعة في مدينة القاهرة العام الماضي، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة الحج والإسكان والخدمات بشأن مشروع المذكرة.
كما وافق المجلس على انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاق الدولي لضبط وإدارة مياه الصابورة والرواسب في السفن لعام 2004، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن الاتفاق.

أمير «مكة» لأعضاء «تصحيح البرماويين»: عملكم استثنائي أقرت الأمم المتحدة بتميزه

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/19817103

جدة - منى المنجومي
كشفت الإحصاءات الأخيرة للجنة الدائمة لتصحيح أوضاع الجالية البروماوية في السعودية عن إصدار أكثر من 190 ألف إقامة مجانية على كفالة الشركات والمؤسسات والأفراد.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الحياة» فإن عدد الاستمارات الخاصة ببيانات المقيم التي تمت تعبئتها بلغ 85822، في حين بلغ عدد الذين تم تسجيل بياناتهم بشكل شامل في مركز المعلومات 259925، كما تم تدقيق 209462 من ملفات إصدار الإقامات، وأرشفت 178582من المعاملات المنتهية، وبلغ عدد محاضر نقل الكفالة لأبناء الجالية البرماوية 15585، وتم إصدار 202712 موعداً الكترونياً للمستفدين.
كما شملت الإحصاءات معالجة قضايا العمل لابناء الجالية، اذ بلغ عدد محاضر رفع بلاغات التغيب عن العمل 4515 بلاغاً، وتم التنسيق لـ29824 للعمل في الشركات والمؤسسات. كما تم اصدار 82012 مشهد تعريف لابناء الجالية واصدار 10046 مشهداً اخر للسجناء والموقوفين.
الى ذلك، تسّلم مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة خالد الفيصل أمس (الأربعاء(، التقرير النهائي لأعمال اللجنة الدائمة لتصحيح أوضاع الجالية البرماوية .وقدم الفيصل الشكر لأعضاء اللجنة، قائلاً لهم: «أؤكد لكم فخري واعتزازي بمزاملة أعضاء اللجنة الذين نقلوا العمل من المحلية إلى الإشادة العالمية .إن ما قمتم به عمل استثنائي اعترفت بتميزه الأمم المتحدة وهذا مصدر فخر لكم ولي وللمملكة.«
وأوضح التقرير الذي تسّلمه الفيصل من وكيل الإمارة لشؤون الحقوق رئيس اللجنة الدائمة لدرس وتصحيح وضع الجالية البرماوية الأمير فيصل بن محمد، أنه تم إصدار أكثر من 190 ألف إقامة مجانية الرسوم لمدة أربع سنوات على كفالة الشركات والمؤسسات والأفراد لأبناء الجالية، وشملت الإعفاء من الغرامات المتراكمة المترتبة على عدم تجديد الإقامة لسنوات مضت لمن انتهت إقاماتهم بسبب عدم قدرتهم على تجديد جوازات سفرهم وكذلك عدم استطاعتهم إلغاء بلاغات الهروب بسبب عدم التوصل لكفلائهم السابقين، فيما تمّ تفويج 7 آلاف و428 مستفيداً ميانمارياً لمحكمة الأحوال الشخصية لإثبات الزوجية والبنوة والإعالة.
وأوضح التقرير أن فرع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة شارك في تصحيح الوضع العمالي من خلال مهام عدة شملت تغيير المهن لمن يحمل مهنة فردية أو عمالية بحسب احتياج صاحب العمل، واحتساب العامل الميانماري الواحد بربع عامل وافد في برنامج تحفيز المنشآت (نطاقات) إلى جانب إبقاء العاملات الميانماريات على كفالة عائلهن واستثنائهن من نقل كفالاتهن إلى المنشآت التي يرغبن في العمل فيها.
وأبان التقرير أنه في الجانب الصحي تمّ تحصين أكثر من 83 ألف مستفيد ميانماري أثناء مراجعتهم مقر التصحيح ضد الأمراض الوبائية المعدية (الدرن، الحمى الشوكية، الكزاز، الإنفلونزا الموسمية)، واستقبال 750 حالة مرضية محالة من مقر التصحيح من الحالات المرضية الطارئة إلى مستشفيات العاصمة المقدسة، كذلك تأمين حافلة وسيارة إسعاف للفريق الطبي المكلف بالعمل في مقر التصحيح (750 حالة.(
وعملت الشؤون الصحية في المنطقة أيضاً على علاج الحالات المصابة بالكبد الوبائي (B ,C)البالغة 2257 حالة وبعض الحالات المرضية الأخرى التي تقدر بنحو 25 مليون ريال، فيما بلغت الكلفة الإجمالية في وزارة الصحة لتقديم الخدمات الطبية والوقائية والعلاجية لأبناء الجالية الميانمارية ما يقارب 782 مليون ريال.
وبحسب التقرير، تمّ تصحيح وضع مدارس الجالية الميانمارية الخيرية بمكة المكرمة البالغة 121 مدرسة، وتمّ استيعاب طلاب وطالبات المراحل الثلاث الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المدارس الحكومية بعدد اجمالي 62 ألفاً و350 طالباً وطالبة، وقُدّمت المنح الدراسية الجامعية للطلبة المتفوقين بما يقارب 1307 طالب وطالبة.
ونوه التقرير إلى أنه تم أيضاً تقديم الوجبات المجانية في اليوم الواحد لما مجموعه 1500 وجبة لمرتادي اللجنة من أبناء الجالية الميانمارية من الجنسين طوال فترة التصحيح، كذلك سقيا الماء بما يقارب 2000 عبوة يومياً لمرتادي مقر التصحيح من الجنسين، وأخيراً تقديم الرعاية الصحية المجانية عن طريق جمعية زمزم وجمعية شفاء لـ 11 ألفاً و682 مستفيداً ميانمارياً.
وتضمن التقرير تكريم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المملكة نظير جهودها الإنسانية في تصحيح أوضاع الجالية البرماوية، مؤكدة أنها تجربة رائدة يمكن الاستفادة منها وتعميمها على الدول الأخرى.

مقرن بن عبدالعزيز يرعى المؤتمر الدولي للمعلوماتية الصحية بصحة الحرس الوطني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565975

الرياض - متعب ابوظهير

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود الرئيس الفخري للجمعية السعودية للمعلوماتية الصحية، تنظم الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني وجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالتعاون مع الجمعية العلمية السعودية للمعلوماتية الصحية، المؤتمر السعودي السادس للصحة الإلكترونية وذلك بالتزامن مع إقامة المؤتمر الدولي الأول للمعلوماتية الصحية خلال الفترة من (24 – 26 جمادى الأولى 1438هـ) الموافق (21 – 23 فبراير 2017م) بمقر مركز المؤتمرات بجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية بالرياض.

ويعد هذا المنتدى العلمي فرصة للمختصين والمهتمين للمشاركة وتبادل البحوث والنتائج، وتشجيع النقاش حول كيفية تقديم الرعاية الصحية والدعم الكامل والفعال ونشر ثقافة الصحة الإلكترونية، والاستفادة من أحدث ما توصلت إليه التقنيات المتجددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن في هذا المجال، بالإضافة إلى إيجاد فهم مشترك للتحديات الإلكترونية المختلفة بما في ذلك سبل وتقنيات الأمن التكنولوجي والإلكتروني المتقدمة، بالإضافة إلى الحوسبة السحابية.

وسوف يستهدف المؤتمر مقدمي الرعاية الصحية واختصاصيي المعلوماتية الصحية وتقنيات المعلومات واختصاصي أمن المعلومات. ويتضمن المؤتمر ثلاث ورش عمل هي: مقدمة برنامج التصنيف الدولي للأمراض والمشاكل الصحية، آلية كتابة البحوث لاختصاصيي المهن الصحية والباحثين، وورشة عمل تدريبية للإبداع في مجال الرعاية الصحية.

كما سيتناول المشاركون في المؤتمر عدة موضوعات أبرزها: إنشاء منتدى علمي ريادي على الصعيد الوطني لتقديم أفضل الممارسات في مجال المعلوماتية الصحية، التعرف على التحديات المستمرة والمتجددة التي تواجه اختصاصيي المعلوماتية الصحية مع تحديد أفضل حلول لها، تعزيز أوجه التعاون الخلاق وتحقيق شراكات بين اختصاصيي المعلوماتية الصحية على المستويين المحلي والإقليمي ونظرائهم من العلماء والمنظمات الدولية، تعزيز التعاون الفعال والشراكات بين المتخصصين والعلماء الدوليين والشركات المتخصصة في تقنية المعلومات. وستتولى اللجنة المنظمة نشر جميع الأوراق المقبولة، وسيدعى مقدمو أفضل الأوراق إلى عرضها في مجلة (سبرنغر) المتخصصة في نقل البيانات الضخمة والأنظمة المرتكزة على المعرفة. علما بأن اللجنة المنظمة للمؤتمر رصدت جائزة لأفضل ورقة مقدمة للمؤتمر، ستمنح للبحث الأكثر تميزا ضمن أعمال المؤتمر، وجائزة أخرى لأفضل ورقة طلابية ستمنح للبحث الأبرز من بين مشاركات الطلاب، وسوف يعتمد الاختيار لأي من الجائزتين على الأصالة والجودة الفنية والأثر المتوقع على المحتوى العلمي الذي تتناوله بجانب المستوى المتميز في عرضها. وسوف يرأس جلسات المؤتمر نخبة من المختصين في مجالات تقنية المعلومات المختلفة.

700ألف مخالفة للأنظمة في المواد الغذائية والاستهلاكية خلال عام فقط!..

التجارة تعترف للشورى بعجزها عن كبح التستر التجاري والبضائع المقلدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565984

الرياض - عبدالسلام البلوي

حذر أعضاء شورى من اعتراف وزارة التجارة بتنامي ظاهرة التستر التجاري وعجزها عن مكافحتها، مشيرين إلى بالغ خطورتها على الاقتصاد الوطني ومدى مساهمتها في نمو البطالة بين المواطنين والتزايد المستمر في أعداد الوافدين ومخاطرها الأمنية وزيادة أعباء الإنفاق على المرافق الخدمية والصحية والتعليمية.

وقال منصور الكريديس في مداخلته على التقرير السنوي 36-1437 لوزارة التجارة الذي ناقشه المجلس يوم أمس الأربعاء، أن من أبرز أضرار التستر الظاهرة مزاحمة الوافدين للمواطنين في أعمالهم بصورة غير مشروعة إضافة إلى المخاطر الأمنية واحتكار الأجانب لبعض الأنشطة التجارية وتزايد أعداد المخالفين لنظام الإقامة، واستغرب غياب المعلومات التفصيلية عن الوزارة لحجم ظاهرة التستر التجاري التي أحصت الأرقام المعلنة ـ قبل نحو أربع سنوات ـ أن قيمتها التقديرية بلغت 236 مليار ريال وأن 68% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تدار بأيدي عمالة وافدة، وأكد الكريديس أن هذه أرقام لا يمكن تجاوزها، مطالباً وزارة التجارة والاستثمار بدراسة تفصيلية عن حجم هذه الظاهرة والأضرار البالغة التي أحدثتها اقتصادية واجتماعية وأيضاً مدى انتشارها والأنشطة التي تتركز فيها، والحلول الجذرية الكفيلة بمكافحتها واستئصالها من جسد الاقتصاد الوطني.

وأفصح محمد آل ناجي عن تقدمه بتوصية لمعالجة قضية التستر التجاري عبر الربط الإلكتروني في التعاملات التجارية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة، مؤكداً أن هذا الربط يعالج قضية التستر التي تأصلت في مجتمعنا ونشاهدها في شوارعنا يومياً، وأشار عبدالعزيز الحرقان إلى أن نسبة 40%من التستر تتم في قطاع المقاولات، منبهاً على أن ذلك مضر باقتصاد الوطن.

وتطرق أعضاء شورى إلى الغش التجاري وقد كشف التقرير السنوي الأخير للوزارة أنها ضبطت نحو 700 ألف مخالفة تخص المواد الغذائية والاستهلاكية وتنوعت هذه المخالفات ما بين غش تجاري وعلامات وبيانات تجارية، وقال عطا السبيتي: "يكاد سوق المملكة أن يكون الأكبر للبضائع المغشوشة والمقلدة"، وتساءل عن غياب دور الملحقين التجاريين في سفارات المملكة خصوصاً في الدول التي تصدر بضائعها إلى المملكة بكميات تجارية وقال: "أين يكمن دورهم في الحد من ظاهرة تصدير البضائع المقلدة والمغشوشة..؟"، مطالباً بمنع احتكار الوكالات التجارية.

وبحسب مداخلة محمد العلي فلكل 20 مواطناً سجل تجاري فهناك مليون سجل منتهي، وتساءل عن هذا العدد الكبير للسجلات، وعن سبب إصدار تراخيص لعدد 8690مصنعا لم يعمل منها سوى 373، تساءل الأمير خالد المشاري آل سعود وأكد أن هناك خللا ويجب البحث عن عدم قيام تلك المصانع رغم التصريح لها، إضافة إلى 1200 شركة مساهمة لم يعقد المجلس الإداري لـ15% منها اجتماع دوري أو سنوي، وأشار إلى ضبط الوزارة في عام التقرير لأكثر من ستة الآف مخالفة عبر جولات تجاوزت 22 ألف على المنشآت، وتساءل عن مصدر إيرادات التجارة والاستثمار التي بلغت في سنة تقرير الوزارة 353 مليون ريال .

تجدد المطالبات بمحققات في هيئة التحقيق ومشرفات على السجون والأحكام

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565987

الرياض - عبدالسلام البلوي

جددت عضو الشورى سامية بخاري مطالبات أعضاء في سنوات ماضية لتعيين محققات في هيئة التحقيق والادعاء العام، مؤكدةً ضرورة استحداث وظائف للتحقيق مع المتهمات والموقوفات، مشيرةً إلى أن المتهمة والموقوفة قد تفصح في الحديث للمحققات بدلا من الرجل خاصة في قضايا العرض والاعتداء على النفس، داعية إلى سرعة الربط التقني بين الهيئة والشرط والمحاكم ووزارة الداخلية والجهات ذات العلاقة لسرعة البت في القضايا، وأكد صالح الشهيب بأن هناك مطلبا لتوظيف النساء في الإشراف على السجون و تنفيذ الأحكام، مشيراً إلى أن عدد موظفات الهيئة لم يتجاوز 41 مواطنة وتنحصر مهامهن في الوظائف الإدارية، مؤكداً حاجة هيكل الهيئة التنظيمي للمراجعة.

وأكد عبدالله الحربي حاجة الهيئة - لطبيعة عملها- إلى كوادر نسائية متخصصة وليست إدارية فقط، وقال إنها تحتاج خريجات أقسام الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، واعتبر معلومات بشأن القضايا وصفية ولا تعطي مؤشرات ذات دلالة وعلى الأخص في قضايا الاعتداء على النفس والعرض والأخلاق والمخدرات والمؤثرات العقلية والاعتداء على المال وجرائم الوظيفة العامة وقضايا الأحداث، بل إنها مضللة فهي لم تأخذ عدد السكان في الحسبان، وأشار إلى امتلاك الهيئة لأربعة مبان فقط مقابل ١٠٣ مستأجرة مرتفعة الإيجارات.

ويرى الحربي أن هناك ضعفاً في أعمال دوائر الرقابة على السجون ودور التوقيف وتنفيذ الأحكام، وقال "هذا البند يفتقد للشفافية ويتضح ذلك من المعلومات الوصفية المقدمة في الجدول الذي يصف عدد السجون وعدد الجولات وعدد الحالات المبحوثة."

ولفت عبدالرحمن الهيجان إلى تزايد قضايا العرض والنفس والمال، معتبراً العدد الحالي لموظفي الهيئة البالغ 2177 تحدياً كبيراً أمام مباشرة العدد الكبير من القضايا، إضافة إلى معاناتها من تسرب كوادرها البشرية ومطالباً بزيادة عدد أعضاء الهيئة من المحققين لاستيعاب هذا الكم الكبير من القضايا التي بلغت عام التقرير 36 -1437 أكثر من 191 ألف قضية في فروع الهيئة والمحافظات التابعة لها وتجاوز عدد المتهمين بها 240 ألف متهم بنسبة ارتفاع 10%، وطالب فايز الشهري بدراسة هذه الأرقام وتحليلها وتقديمها في تشريعات تخدم التحقيق والادعاء، مشيداً بأداء الهيئة وقال: انها قدمت صورة نموذجية لجهاز يتعامل مع وجه آخر للمجتمع خصوصاً الجرائم بأنواعها والجنح"، متمنياً من اللجنة القضائية أن تقدم توصيات تعالج مخرجات التقرير في تلك القضايا.

وفيما يخص قضايا الجرائم الاقتصادية التي وكما نشرت "الرياض" ارتفعت خلال عام بنسبة 661% وقفزت من 550 قضية في العام السابق للتقرير إلى 3845 قضية سنة التقرير، أرجع ناصر العتيبي السبب إلى استلام الهيئة لملف هذه الجرائم وقال "هذا يدعونا إلى القول بأنه وبعد استلام الهيئة لهذا الملف ارتفعت بشكل مخيف وكانت القضايا في عدد محدد وقليلة قبل ذلك..!"، ودعت زينب أبو طالب الهيئة إلى الحد من الاستقالات متسائلة عن أسباب استقالة 40 موظفاً في عام التقرير.

17تعديلا تراعي المرأة في قضايا النفقة والحضانة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/505775

تم تحديث لائحة نظام التنفيذ بعدد من التعديلات من أبرزها إعطاء الحق للمرأة باختيار تقديم السند التنفيذي في مقر إقامتها المختار أو مكان صدوره، كما منحت الزوجة الحق في اختيار الاختصاص المكاني في دعاوى النفقة، والحضانة، والزيارة، كما شمل تحديث لائحة التنفيذ أن لرئيس الدائرة جواز منع المنفذ ضده من السفر قبل تبليغه، فبعد إطلاق وزارة العدل لاستبيان عبر حسابها بمواقع التواصل الاجتماعي في العاشر من يناير الجاري والذي شارك فيه ما يزيد عن 370 من المهتمين بتحديث لائحة نظام التنفيذ، وذلك لتطوير وتحديث اللوائح التنفيذية، وشملت مسودة تحديث لائحة نظام التنفيذ 17 تعديلاً جاءت كما يلي:

خيرت المرأة في الاختصاص المكاني بين تقديم السند التنفيذي في مقر إقامتها المختار أو مكان صدور السند.
أوضحت المدة الخاصة بتنفيذ الأحكام الجبرية.
حصرت اختصاص التنفيذ بالعيوب الشكلية فقط.
جعلت المنازعة في عقود الإجارة من اختصاص قاضي الموضوع.
حسمت الاختصاص للورقة العادية بحضور المدعى عليه.
جعلت الحق للزوجة في اختيار الاختصاص المكاني في دعاوى النفقة، والحضانة،والزيارة.
اعتبرت قرار النقض سنداً تنفيذياً للمنفذ ضده فيما تم تنفيذه.
ألغت الإفصاح عن أموال المنفذ ضده خارج المملكة العربية السعودية.
أجازت قبول صورة السند التنفيذي المطابق للأصل.
جعلت لرئيس الدائرة جواز منع المنفذ ضده من السفر قبل تبليغه.
جعلت التهميش على السند التنفيذي من اختصاص مصدر السند.
جعلت البيع يجري وفق نظام التنفيذ وألغت ما سواه.
ألغت التقدير الثالث للمبيع وجعلت البيع في المزاد المعاد بما يقف عليه المزاد.
زادت المهلة للمشتري لعشرة أيام بدل خمسة لإكمال مبلغ الشراء، وألغت حق الشفعة بالمزاد العلني، وجعلت النزاع الناشئ عن المزاد من اختصاص قاضي الموضوع.
ألغت اختصاص محاكم التنفيذ بالمنازعات المتعلقة بتظهير الشيك.
أضافت عقوبات على الممتنع عن التنفيذ.
جعلت منع المعسر من السفر، وإطلاق سراحه بالكفالة الحضورية أمراً جوازياً.

العتيبي: لماذا ارتفعت نسبة الجرائم عندما أوكلت لـ "الادعاء العام"؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1523496

فجّر عضو مجلس الشورى اللواء ناصر العتيبي باستغراب سؤالاً أثناء مناقشة التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام، تعليقاً على ارتفاع قضايا الجرائم الاقتصادية من 550 العام الماضي، إلى 3845 في سنة التقرير، وقال: «إذا كان التقرير يشير إلى أن سبب ذلك يعود إلى استلام الهيئة ملف الجرائم الاقتصادية، وقبل ذلك كان عدد القضايا محدوداً، فما هي الأسباب؟.«

وقلل عدد من أعضاء المجلس من أهمية دراسة لجنة الشؤون القضائية والإسلامية لتقرير الهيئة، وقال عضو المجلس الدكتور فايز الشهري: «قدم التقرير صورة نموذجية لجهاز يتعامل مع الوجه الآخر للمجتمع خصوصاً ما يتعلق بالجرائم بأنواعها والجنح»، مضيفاً «كنت آمل أن تعالج توصيات اللجنة مخرجات التقرير في تلك القضايا، وأطالب بدراسة أرقام الهيئة في القضايا وتحليلها وتقديمها إلى تشريعات تخدم الهيئة في القيام بمهماتها.«

وأكد عضو المجلس عبدالرحمن الهيجان أن قضايا العرض والنفس والمال للأسف في ازدياد، لافتاً إلى الهيئة التي يعمل فيها 2177 موظفاً، تواجه صعوبة في مباشرة وتحقيق هذه القضايا، في ظل معاناتها من تسرب كوادرها البشرية، مطالباً بزيادة عدد أعضاء الهيئة من المحققين لاستيعاب هذا الكم الكبير من القضايا.

ولفت عضو المجلس صالح الشهيب إلى أن الهيكل التنظيمي للهيئة بحاجة إلى مراجعة، مضيفاً تعمل في الهيئة 41 موظفة، تنحصر أعمالهن في الوظائف الإدارية، وهناك مطلب لتوظيف النساء خصوصاً في قضايا مثل الإشراف على السجون وعلى تنفيذ الأحكام. وقال الدكتور خالد العقيل: هناك مؤشرات لم تُحلل بشكل موضوعي ومهم، إذ إن عدد القضايا زادت في سنة التقرير، قضايا العرض والنفس العام الماضي كانت 7304، بلغت 7859 بارتفاع 9% في سنة التقرير، والمخدرات 14781 قضية زادت إلى 16512 بنسبة 12%، والاعتداء على المال العام 3328 قضية ارتفعت إلى 7327 بزيادة 27%، وجرائم الوظائف العامة 3512 قضية بلغت 5136 في سنة التقرير، والجرائم الاقتصادية 474 قضية زادت إلى 1710 قضية. وأكدت عضو المجلس الدكتورة سامية بخاري ضرورة استحداث وظائف محققات نسائيات للتحقيق مع المتهمات والموقوفات، لافتة إلى أن هذا أدعى أن تفصح المتهمة أو الموقوفة في الحديث للعنصر النسائي بدلاً من الرجل، خصوصاً في قضايا العرض والاعتداء على النفس، وطالبت بضرورة الربط التقني بين هيئة التحقيق والادعاء العام والجهات ذات العلاقة مثل الشرط والمحاكم ووزارة الداخلية لسرعة البت في القضايا والانتهاء منها.

وتساءلت عضو المجلس الدكتورة زينب أبو طالب عن أسباب قبول استقالة 40 موظفاً، مؤكدة على الهيئة ضرورة العلم للحد من هذه الاستقالات.

الصحة تخدم المعاقين بـ5 مكاتب مساندة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=291971&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي
يدشن وكيل وزارة الصحة المساعد الدكتور هاني جخدار اليوم، مكتب الخدمات المساندة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك في مبنى العيادات بمستشفى الملك عبدالعزيز بجدة، وبحضور مدير عام التأهيل الطبي في الوزارة إبراهيم الحكمي .
ويأتي تدشين المكتب، في إطار اهتمام وزارة الصحة التي قررت إنشاء هذه المكاتب بشكل تجريبي في خمسة مستشفيات كبرى في مناطق مختلفة كتجربة أولى، تهدف إلى تقديم خدمات متميزة وشاملة لذوي الاحتياجات، وستعمم هذه الخدمة على كافة المستشفيات في المستقبل وعلى مراحل مدروسة.
كما كانت المنافسة في إنجاز هذا المشروع وهذه الخدمة في سرعة إنشائها بين المناطق، إذ لاقت دعما كبيرا من قبل مدير صحة جدة الدكتور مشعل السيالي، وتنفيذ ودعم لامحدود من مدير مستشفى الملك عبدالعزيز بجدة الدكتور حاتم العمري، إذ حظيت محافظة جدة بحصولها على المركز الأول في إنجاز هذا المشروع المميز الذي سيعمل على تقديم خدمات لوجستية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لتسهيل جميع الإجراءات داخل المستشفى، بدءا من مواقف السيارات، ومرورا بخدمات فتح الملف الطبي، وتقديم الخدمة الطبية، والحصول على التقارير الطبية، مما سيسهم إيجابا في الارتقاء بآلية تقديم الخدمة، وتعزيز استقلالية ذوي الاحتياجات الخاصة.

العنف في المدارس

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1564980

حسناء القنيعير

يعتبر الفرد كبيراً كان أم صغيراً غير آمن عندما تنتهك حقوقه، أو يستغل استغلالًا سيئاً تحت أي ذريعة، وإذا كان بعض الكبار يستطيعون تمييز ما يتعرضون له، ويتفهمون دوافع من يمارس العنف ضدهم، فإن الأطفال لا يستطيعون ذلك.
مازالت الصحف الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي تنشر بين وقت وآخر صوراً موجعة عن العنف ضد الأطفال، في البيوت وفي المدارس، على أيدي بعض الآباء والأشقاء، وكذا على أيدي بعض مدرسي المدارس وإداريها، سواء في ذلك العنف الجسدي، أم العنف النفسي، الذي يمارس ضد الصغار خاصة.
وللعنف صور تمثل اعتداءً صارخاً على الأطفال، ومن أبرزها؛ إهمال حاجات الطفل الأساسية من تربية وتغذية وإنفاق، والاعتداء الجسدي من الأسرة أو من المعلمين، والاعتداء الجنسي من أي كان، سواء في البيت أم المدرسة أم الحي، والاعتداء النفسي في البيت أو المدرسة، ويدخل في الاعتداء النفسي، إهمال الطفل عاطفياً، أي عدم إشباع حاجاته العاطفية مثل حاجته للحب والتقدير، وتعريضه للمواقف السلبية، كالمقارنة بينه وبين إخوته أو زملائه، وتفضيلهم عليه،

وإشعاره أنه أقل منهم، بعدم تقديره أو مكافأته مثلهم، ما يغرس في نفسه إحساساً كبيراً بالظلم، قد يؤدي إلى جنوحه، أو رفضه الذهاب للمدرسة التي تصبح في نظره مكاناً للظلم والإقصاء والتهميش.
وقد صدر نظام حماية الطفل بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٤) وتاريخ ..3/2/1436ويتضمن النظام كل أشكال الإساءة والإهمال التي قد يتعرض لها الطفل، ومنها الإساءة النفسية التي قد لا يعيرها بعض الأسر والمدرسين أدنى اهتمام.. وعلى الرغم من صدور هذا النطام، إلا أن الواقع يكشف عن استشراء العنف ضد الأطفال بدرجة كبيرة، ويصلنا كثير منه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وربما وجدت حالات كثيرة أخرى لا أحد يعلم بها.
تعرّف المادة الأولى نظام حماية الطفل بأنه "النظام الذي يكفل للطفل الحماية من كل مظاهر الإساءة والإهمال التي قد يتعرض لها، في البيئة المحيطة به، في الأسرة، والمدرسة والحي والأماكن العامة، ودور الرعاية، والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الأهلي". ومع ذلك فما زال بعض المعلمين والمعلمات، وبعض إداريي المدارس يستقوون على الطلاب والطالبات، ولاسيما الصغار منهم، إن بالضرب الذي تمنعه اللوائح، وإن بالتعنيف والسخرية..
وعلى الرغم من الكشف عن كثير من الحالات، ومعاقبة مرتكبيها، إلا أننا ما زلنا نرى نماذج فاقعة من ممارسات بعض من اؤتمنوا على تربية التلاميذ وتعليمهم، الأمر الذي يدعو إلى المطالبة بإجراء كشف نفسي على راغبي العمل في حقل التعليم، بالتزامن مع الكشف الطبي للتأكد من لياقتهم صحياً بخلوهم من الأمراض ومن العاهات، ونفسياً للتأكد من سلامتهم النفسية، وصحتهم العقلية كي يؤدوا عملهم على نحو صحيح.
وقد نشرت بعض الصحف في (16 فبراير 2016) بعد جريمة الداير بجازان التي قتل فيها معلم ثانوية ستة من زملائه، وأصاب آخرين برشاش كان يحمله، خبراً مفاده "أن وزارة التعليم تتجه إلى فرض نظام جديد لحماية منسوبيها، ويشترط النظام إصدار رخصة معلم أو معلمة، لا تعطى إلا بعد إكمال الإجراءات اللازمة، كالفحص الطبي والبدني والنفسي والمهني، وأن الرخصة تجدد بالإجراءات نفسها، أي بعد فحص طبي وبدني ونفسي، ما بين سنة إلى ثلاث سنوات، وستكون كل إدارة ملزمة برفع جميع أسماء شاغلي الوظائف التعليمية والإدارية ممن يعانون مشاكل واضطرابات نفسية، أو مؤشرات غير سوية". ولا نعلم هل أنجزت الوزارة ما ذكرته الصحف، أم أنه كان بتأثير فداحة الجريمة.
وهناك كثير من الوقائع التي تؤكد تورط بعض المعلمين والمعلمات في تعنيف الطلاب والطالبات، بعضها قديم، وبعضها الآخر حديث، ما يعني أن أولئك المعتدين لم يرتدعوا، ولم يعتبروا بعقاب الذين سبقوهم من زملائهم، ولعلنا ما زلنا نذكر قصة تلميذ الصف الأول الابتدائي (اليتيم) الذي صوره معلمه، وهو يبكي ويتوسل إليه بقوله: (أتعلم وأجيك)، لكن المعلم تمادى في إهانته ونشر المقطع على مواقع التواصل الاجتماعي.
ومن تلك الوقائع، شكوى والد طالبة في منطقة المدينة التعليمية، ضد معلمة ضربت ابنته ذات الثماني سنوات بعصا مكنسة، أصابتها بكدمة أسفل العين اليسرى استوجبت علاجاً مدة أربعة أيام. ويبدو أن الضرب بعصا المكنسة رائج في تلك المنطقة التعليمية، إذ قدم أحد أولياء الأمور شكوى لإدارة تعليم المنطقة، وأخرى للشرطة عن تعرض ابنه الطالب في المرحلة المتوسطة للضرب من معلم الرياضيات بعصا مكنسة تسببت بكدمة في الفخذ الأيسر، وحددت مدة شفائها بأربعة أيام. وفي ينبع اتهمت والدة طالب في المرحلة الابتدائية وكيل مدرسة بضرب ابنها البالغ من العمر تسع سنوات، ما سبب انتفاخاً في معصم يده، وذلك لأنه تأخر عن الدخول إلى الفصل مع زملائه بعد الفسحة.
ومما يؤكد عدم انصياع بعض المعلمين للتعليمات، أنه منذ شهر تقريباً حسب)صحيفة المرصد 23 ديسمبر 2016) حققت إدارة تعليم محافظة المخواة، في واقعة اعتداء مدير ووكيل ومرشد، على طالب (يتيم) في الصف الثاني الثانوي، تأخر عن الطابور الصباحي، ورفض عقاب (البطة)، فأفقده المرشد الطلابي وعيه! وأظن أن عقاب البطة نوع من التمرينات الشاقة يؤديها الطالب طوال الحصة الأولى، في ساحة المدرسة عقاباً على تأخره، أما علاقتها بالبطة فسرها عند أولئك الجهابذة.
وحسب الصحيفة نفسها (في 22 ديسمبر 2016) تعرضت طالبة تدرس في الصف السادس الابتدائي بإحدى المدارس لعنف جسدي ولفظي من قبل مرشدة طلابية، ما أدى إلى تمزيق مريولها، وإصابتها حسب التقارير الطبية من مستشفى الأنصار والوحدة الصحية بتورم في إصبع إبهام اليد اليمنى، وتمزق في أربطة الإبهام الأيمن.
ومما يجدر بنا الإشارة إليه، ذلك المقطع المتداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، الذي أظهر تلميذة صغيرة انزوت في زاوية في آخر فصلها الدراسي، ومنعت من مشاركة زميلاتها احتفالهن بالنجاح على صدى الأغنيات والألوان البراقة، ولا ندري سبب ذلك الذي انعكس سلباً على نفسية الطفلة وهي تقص باكية على والدتها ما حدث! وعلى الرغم من أننا لم نسمع رأي المعلمة، لكن الصورة وحدها تكشف عمّا تعرضت له الطفلة من إقصاء وتهميش لا مبرر لهما، فحتى لو كانت الطفلة ضعيفة دراسياً، فإن هذا لا يعطي المعلمة الحق فيما فعلته، فهي بصفتها مربية يفترض أن لديها أساليبَ كثيرة لحث الطفلة على الاجتهاد، كأن تشركها في الاحتفال مع زميلاتها، وأن تعالج لاحقاً ما لديها من قصور بالتواصل مع أمها.
إن من أكثر الأمور أهمية فيما يتعلق بالتعامل مع التلاميذ لاسيما الصغار منهم، هو تحقيق العدل والمساواة بينهم، وإشاعة جو التآلف والمحبة، لما في ذلك من تأثير إيجابي على تحصيلهم الدراسي، أما عزل التلميذ الضعيف عن بقية زملائه،

بحجة ضعفه فله وقع سيئ على نفسيته، ومن ثم على مستقبله كله، وإذا كان علماء التربية الحديثة يوصون بإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة مع التلاميذ الأسوياء، حتى لا يشعروا بالنقص، فإن إدماج من يعاني قصوراً دراسياً من الطلاب الأصحاء، أدعى للالتزام به.
يركز كثير من علماء التربية على أهمية أن يكون المعلم مرشداً ومربياً وصديقاً لتلاميذه، يطبقون توجيهاته، ويرجعون إليه عند الحاجة. أما المعلم القلق سريع الانفعال والمضطرب سلوكياً الذي ينقصه ضبط النفس، فلا يأمنه التلاميذ، ويشعرون بالخوف منه، وعدم الاطئمنان إليه، لأنه ينقل إليهم مشاعره السيئة، واضطراباته النفسيه.
سيقول بعض الذين يقرؤون المقال إني لم أذكر شيئاً عن العنف المضاد الذي يمارسه بعض الطلاب الكبار ضد المعلمين، وضد بعضهم، فأقول كوني لم أذكره فإنه لا يعني نفيه، لكن مقالي خاص بتعنيف المستضعفين من الطلاب والطالبات.
ختاماً؛ نلحظ أن الجامع المشترك بين الأطفال المعنفين في المدارس هو صغر السن، واليتم حيث لا والد للطالب يخشون أن يرفع شكوى ضدهم، متجاهلين حث الدين على الرفق باليتامى، وبصغار السن.

اليوم

المادة 77 بين الإحلال والاستقدام!

المصدر: جريدة اليوم الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4176440

د. إحسان بوحليقة

أنهت بعض مؤسسات القطاع الخاص خدمات موظفين سعوديين، وهناك من علق بأن اتباع الشركات لسياسة «التوظيف والفصل» حسب ظروف سوق العمل أمر مقبول مستدلًا بأنه متبعٌ في الاقتصادات المتقدمة! ولعل الوقت حان لمراجعة حازمة وحاسمة لسياستين محوريتين لطالما ساهمتا -ولا تزالان- تشقلبان سوق العمل السعودي، لكن قبل تناول ذلك لابد من إيضاح، فبغض النظر عن المادة 77 وأخواتها من نظام العمل، فإن الاشتراطات لم تتوافر بعد لاقتصادنا لتسليم مفاتيح «التوظيف والفصل» لمنشآت القطاع الخاص! فخزائن الاقتصادات المتقدمة تعتمد الخزانة العامة اعتمادًا تامًا على الضرائب التي تحصلها من القطاع الخاص أما هنا فما يدفعه القطاع الخاص للخزانة العامة على شكل زكاة وضرائب يقل عن 30 مليار ريال لقطاع خاص حجم انتاجه السنوي تريليون ريال. أما الأمر الثاني فأسواق العمل في الاقتصادات المتقدمة منضبطة فيما يتصل بمنح فرص العمل لغير المواطنين، فلا يقدمون عليها إلا اضطرارًا لما لذلك من تبعات ثقيلة؛ فمثلاً أحد أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي رغبتها في الحفاظ على فرص العمل، وجزء مهم من برنامج الرئيس «ترامب» الاقتصادي يعتمد على «إعادة الوظائف لأمريكا»! إذاً ففرص العمل التي يولدها الاقتصاد هي أثمن ثمرات النمو الاقتصادي، أشبه ما يكون بالحصاد والحصيلة! إذاً، فالتصرف في الوظائف التي يولدها الاقتصاد السعودي، بمنحها لغير سعوديين، هو أمرٌ يجب أن يؤخذ بتحوط وتحفظ وترو وتقصٍ، فتلك الوظائف ثروة وطنية نادرة؛ فكل واحدة من تلك الوظائف قد تعني فتح آفاق لشاب ولأسرة، وتعني تحسين إنتاجية الاقتصاد السعودي، الذي إن تحسنت انتاجيته جَعَلتَ جُلّ مؤشرات اقتصادنا تتجه شمالًا!
أقول: إن السياسة الحالية تتمحور حول الكثير والكثير من الاستقدام، في حين أن ما نحتاجه حالياً سياسة تقوم على الاحلال. ولعل البعض لا يدرك حجم الاستقدام الذي أتحدث عنه، فما صدر من تأشيرات عمل (للقطاع الخاص بعد استبعاد التأشيرات الموسمية واستبعاد العمالة المنزلية ومن واقع البيانات الرسمية) أرقام خيالية لاقتصاد بحجم اقتصادنا السعودي ومعدلات نموه للفترة 2011-2015، لنلق نظرة على بيانات الفترة: عدد التأشيرات الصادرة للقطاع الخاص 1.2 مليون تأشيرة العام 2011، 1.6 مليون تأشيرة العام 2012، 950 ألف تأشيرة العام 2013، 1.6 مليون تأشيرة العام 2014، 2 مليون تأشيرة العام 2015، أي أن المتوسط السنوي نحو 1.6 مليون تأشيرة سنوياً، والمعدل الشهري للفترة

130 ألف تأشيرة شهريًا، وهو رقم ضخم، فمثلاً في ديسمبر المنصرم ولّد الاقتصاد الأكبر في العالم (الاقتصاد الأمريكي) 156 ألف وظيفة.
ولعل السياسة الملائمة للوضع الذي يعايشه الاقتصاد السعودي من تحول، وقدرته المحدودة حالياً على توليد الوظائف أن تصبح سياسة الاستقدام تابعة لسياسة الاحلال، أي «السعودة»، كما طرحها قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 50 لعام 1415هـجرية. إذ يمكن الجدل أن لا فرصة لتواؤم سياسة استقدام «مليونية) «استقدام ما يزيد عن مئة ألف شهريا في المتوسط) مع نمو الاقتصاد محدود ومعدل بطالة 12.1% في أوساط السعوديين، ورؤية طويلة المدى تسعى لتحول الاقتصاد من الريع للإنتاج. بل أن سياسة الاستقدام القائمة لا تتلاءم مع مكافحة التوظيف «الوهمي» للسعوديين، ولا تتلاءم مع مكافحة التستر، ولا تتلاءم مع أن اقتصادنا يتجه بقوة للاستفادة من معطيات الاقتصاد الجديد عالي الكفاءة؟
سوق العمل السعودية أمام تحديات حقيقية، هذه التحديات ليست مستجدة، بل متجذرة. وليس مبرراً أن تعمل سياسات سوق العمل ولاسيما الاستقدام وتوظيف الوافدين وتوظيف السعوديين بمعزل عن الوضع الاقتصادي، ولاسيما لجوء منشآت من القطاع الخاص لفصل الموظفين السعوديين. ولذا فالأمر يتطلب تطبيق سياسات توظيف إحلالية، أي إحلال السعودي محل الوافد ونحن بالتأكيد نتحدث عن الكفء أو تهيئة الكفء، ومن جهة أخرى إعادة كتابة سياسة الاستقدام، ولابد من الأخذ بالاعتبار أن هاتين السياستين (الاحلال والاستقدام) تؤثران تأثيرًا مباشرًا في توازن العرض والطلب في المدى الآني والقصير والمتوسط والطويل .إذ لا يبدو في المدى الآني والقصير أي حلٍ للتعامل مع التشوهات، ولاسيما الحادة من تلك التشوهات، إلا بإعادة الاعتبار لسياسة الاحلال على مستوى منشآت القطاع الخاص، وتطبيقها باعتبارها «رأس حربة» سياسات اصلاح سوق العمل السعودي.

هيئة مستقلة للتأمين ضد الأخطاء الطبية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/author-page/505251

أيمن بدر كريّم

تتكرر مشكلات الأخطاء الطبية وتُرفع قضايا ضد ممارسين صحيين، ليدور الجدل حول ذلك دون الوصول إلى معادلة متوازنة تضمن حقوق المرضى والممارسين الصحيين، على حد سواء.
وكما أن من حق المريض التظلّم والشكوى ونيل حقوقه كاملة حال إثبات الخطأ الطبي، فمن العدل والإنصاف أن يتمتّع المُمارس الصحي بكامل حقوقه القانونية والأدبية في حال اتهامه بالوقوع في خطأ طبي، وتعويضه ماديًا ومعنويًا في حال عدم ثبوت ذلك، عن طريق هيئة مستقلّة لحماية الطبيب والدفاع عنه والتحدّث باسمه، وتوكيل محامٍ متخصص لحضور جلسات الاستماع في محكمة متخصصة، ودفع كامل التكاليف المترتبة على ذلك بما فيها نتائج الحُكم النهائي من تعويض مادي، فضلا عن تحرّي العدالة الأدبية والدفاع عن سمعته من الإساءة الإعلامية، فمن الواضح فشل «الهيئة السعودية للتخصصات الصحية» في هذا المجال تحديدًا، بالرّغم من تقاضيها أموالًا ليست بالقليلة مقابل خِدْماتها القيّمة لتنظيم الأوضاع الصحية، لكن اهتمامها بحماية الممارس الصحي من الإساءات غير وارد في قاموسها.

ما أطالبُ به ليس بدعة في الساحة الطبية، فهو أمر منطقي بدَهي في جميع المجتمعات المتقدّمة التي تحترم مهنييها وحِرفييها، وتحمي العاملين في المؤسسات الصحية، وتُعنى بحقوقهم وسمعتهم، وتدعمهم في حال أي شكوى كيدية أو خطأ أو مساءلة يتعرّض لها أكثر الأطباء ممارسة ومهنيّة.
إنشاء هيئة مستقلة تتولى الشؤون القانونية للأطباء والممارسين الصحيين، وتترافع عنهم في محاكم صحية متخصصة، وتدفع عنهم الضرر المادي والمعنوي، في مقابل اشتراك مالي سنوي، أمرٌ لا يمكن تأجيله، عوضًا عن ترك الطبيب نُهبةً لشركات التأمين التجارية، أو تحت رحمة إدارات حكومية طبية هي أول المُسارعين للتخلّي عنه والوقوف ضده، ونبذه وحيدًا مُدافعًا عن سمعته ومهنته في مواجهة إعلام متحيّز ودعاوى وأحكام غير مُنصفة، وتكليفه ماليًا ما لا يطيق، ثم

مطالبته أثناء ذلك أن يكون مُنتجًا مُبدعًا!! لا يكلّ ولا يملّ من عمل يحتاج تركيزًا عاليًا، ونفسًا مطمئنة لهيئة مُحترمة تحميه من الظلم والإساءة والإهانة، دون ضرر ولا ضرار.

الفقر المؤنث

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/Mohammed-Al-Yami/19755623

محمد اليامي

عنوان صادفني وأنا أقرأ تقرير مؤسسة الملك خالد الخيرية في السعودية، المعنون بـ«تحديد خط الفقر وخط الكفاية»، ضمن جهودها ومساهماتها في تطوير منظومة الدعم الحكومي في السعودية.

»يصبح الفقر مؤنثاً عندما تكون ظاهرة انتشاره بين النساء أكثر من الرجال في المجتمع، وبالتالي تكون الفرص الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحسين المستوى المعيشي غير متكافئة بين الجنسين.«

»انتشار الفقر بين الإناث من خصائص الفقر في العالم»، لكن في السعودية الحال أصعب، من حيث توافر الفرص المعيشية المتاحة للمرأة، إذ صُنّفت في مرتبة متدنية في مؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فالسعودية حصلت على المركز الـ138 من إجمالي 145 دولة تضمنتها دراسة المؤشر.

المرأة السعودية تشكل 63.4 في المئة من إجمالي المتعطلين من العمل و16.6 في المئة من العاملين بين المواطنين، ويبلغ معدل البطالة بين النساء السعوديات 34.5 في المئة، مقارنة بـ5.7 في المئة للذكور، وفقاً لما أورد التقرير نقلاً عن مسح القوى العاملة لهيئة الإحصاء عن الربع الثالث 2016.

التقرير تناوله بعض الزملاء من جهة تحديد خط الفقر وتحديد خط الكفاية، وهو تقرير مميز يجب أخذه في الحسبان عند مراجعة وتقويم تجربة «حساب المواطن» التي ستنطلق هذا العام، والتي تعد إحدى ملامح الرؤية السعودية لتغيير سياسات الدعم نحو المحتاجين.

القوى العاملة النسائية في السعودية تعطلت كثيراً لأسباب كثيرة، وهي اليوم تبدأ خطواتها التنفيذية لتوسيع دائرة فرص العمل بعيداً من القطاعين التعليمي والصحي، ونزولاً إلى وظائف متوسطة وصغيرة تحتاج إليها محدودات التعليم والمهارات، وتشكل فرقاً كبيراً لدى كثير من الأسر.

التوجه الحكومي تجاه ملف عمل المرأة بات أكثر صرامة مع وضع رفع نسبة مشاركتها في سوق العمل ضمن أهداف الرؤية الجديدة، لكن، يظل هناك دور كبير للمجتمع الذي يقف بعض أفراده في طريقها، أو في طريق أشياء ستساعدها في العمل.

هناك تداخل بين مفهوم اجتماعي في العالم العربي يقتضي أن تكون المرأة المحتاجة ضمن نطاق مسؤولية رجل ما من محارمها أو أقاربها، وبين واقع معيش أصبحت فيه بعض القيم مندثرة، إما بفعل قسوة الزمان وإما بفعل قسوة القلوب، وهذا الوضع لا تتمتع به جميع النساء، وهو أيضاً لا يصلح حلاً لإشكالات المرأة الاقتصادية على المستوى الخاص، ولإشكالات تعطلها على المستوى العام للبلد.

عندما نقول إنتاجية الفرد، ومساهمة الفرد، وحقوق الفرد، يجب أن يكون ذلك متوازناً بين الجنسين، وإن استحال التساوي كما في كل العالم، فلا يستحيل التقارب ومعقولية الفرق.

جائزة للمرأة!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1522984

عزيزة المانع

ين أطلقت جامعة الأميرة نورة جائزتها المطروحة تحت اسم (جائزة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن للتميز النسائي)، بادر بعض الناس إلى انتقاد تخصيص الجائزة للنساء فقط، ورأوا في ذلك تكريسا للفصل بين إنجازات النساء وإنجازات الرجال، وتعزيزا لفكرة الاختلاف ما بين نتاج المرأة ونتاج الرجل.

من رأى هذا الرأي، لا لوم عليه فهذا الذي ظهر له، أما ما خفي عنه فإن له وجها آخر مختلفا.

الوجه الآخر يتمثل في أن فرص الظهور المتاحة لإنجازات المرأة في خضم تدفق إنجازات الرجال الأكثر عددا، محدودة للغاية، وبالرغم من أن هناك إنجازات مشرفة للنساء في المملكة، سواء في مجال الدراسات العلمية والأبحاث، أو في مجال الفنون والبرامج والأعمال الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها غالبا تضيع في وسط زحام ما ينتجه الرجال.

وحسب ما يذكره مؤشر نيتشر للأبحاث العلمية لعام 2016 فإن المملكة حازت أعلى معدل نمو في البحوث العلمية عالية الجودة في غرب آسيا، لكن نسبة إسهام المرأة في ذلك ما زالت منخفضة مقارنة بنسبة إسهام الرجل، فمثلا في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية نسبة الباحثات إلى الباحثين لا تتجاوز 12% وحسب تقرير اليونسكو عن المرأة في مجال البحث العلمي كانت نسبة الباحثات من النساء إلى الرجال في مجال العلوم في المملكة لا تتجاوز (1.%

ومع أن هذا الانخفاض في نسبة الباحثات إلى الباحثين يعد سمة عامة في العالم وليست في المملكة وحدها، حيث تذكر التقارير الدولية أن نسبة الباحثات تبلغ 25% من إجمالي الباحثين في العالم، إلا أن هذا لا يعني التسليم بذلك ومن ثم إهمال دعم الباحثات وإغفال تشجيعهن على المشاركة في الحياة العلمية بفعالية أكبر، خاصة أن نسبة النساء الى الرجال في المملكة تبلغ 50% إن لم تزد، مما يجعل إهمال تعزيز مشاركة المرأة في النتاج العلمي والفكري والعملي يمثل خسارة وطنية بالغة.

من هنا استشرفت جامعة الأميرة نورة أهمية دعم المرأة في مجال الدراسات والبحوث وكذلك في مجال البرامج والمشاريع الأخرى، التي جميعها تصب في تحقيق رؤية الوطن 2030، فكان أحد وجوه الدعم للمرأة تخصيص هذه الجائزة لها، خاصة أن الجامعة ترى أن إخلاء الساحة للمرأة وحدها يسلط كمية أكبر من الضوء على المنجزات النسائية ويتيح لها مساحة أوسع للبروز بصورة أوضح وأشمل، ومن المتوقع أن يكون لذلك أثر إيجابي في تحفيز النساء للارتقاء بإنجازاتهن إلى درجة أعلى في تنوعها وكثرتها ومستوى جودتها. كما أنه أيضا من المرجو أن يكون تركيز الضوء على الإنجازات النسائية عاملا مشجعا للأجيال الناشئة من فتيات هذا الوطن الغالي للاقتداء بهن واقتفاء أثرهن.

هل المتقاعدون فقراء في خبرتهم؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565528

صالح بن خميس الزهراني*

من الانصاف ونحن ننقد انعدام دور جمعية المتقاعدين بفروعها المنتشرة في أرجاء الوطن لخدمة المتقاعدين بكافة فئاتهم العمرية والمالية من حيث المعاش سواء متقاعدي القطاع العام أو الخاص. أن نقدم أهداف هذه الجمعية التي وضعت عند تأسيسها قبل 11 سنة مضت، وذلك لنقف مع ما نفذته الجمعية في برامجها من واقع أهدافها، وتلك الأهداف على النحو التالي:

الهدف الاول: "تحسين وتطوير أوضاع المتقاعدين المالية والصحية والمعنوية والترفيهية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وهنا يحق للمتقاعد وهو يقرأ الهدف السابق والأهداف التالية أن يخاطب من يقوم على الجمعية الآن، ويستدعي من تعاقب على رئاستها من تأسيسها قبل 11 سنة مضت وفروعها. هل حققتم هذا الهدف أو جزءا منه للمتقاعد والمتقاعدة خاصة أن من المتقاعدين فئة معاشاتهم متدنية بأقل عن ألفي ريال شهرياً وليس لهم معونة أو حتى تأمين طبي.. فلماذا لم تقم الجمعية بتحسين أوضاع المتدنية معاشاتهم بما فيهم أرامل وأيتام المتقاعدين؟ -على أقل تقدير بما يتوافق مع منطوق الهدف الأول لجمعية المتقاعدين التي رسمت لها خطة تسيير أعمالها لكنها لم تستطع أن تحقق بعضا من هدفها الأول. ليس قصورا في موارد الدولة وتعاون الجمعيات الخيرية ورجال الأعمال في بلادنا ولكنه قصور فيمن قام ويقوم عليها بوقتنا الحاضر سواء بمجلسها الذي يقوم عليه شخص مكلف على ما أعتقد من وزارة الشؤون الاجتماعية العمل حالياً أو إدارة الجمعية أو كان في فروعها التي تحول بعضها في تحقيق مايمكن لها من غير أن يقدم للمتقاعد ما يزيد من رفاهيته المعيشية والطبية.. وهذا يأخذنا أيضا إلى إحباط الإحباط عند المتقاعدين وجمعيتهم لا تفرق بين متقاعد وغير متقاعد خاصة عندما عينت في فترة زمنية مضت مديراً لمكتب المتقاعدين بجدة لسنوات وهو ليس متقاعد من القطاع العام أو الخاص، وكأن المتقاعدين فقراء الخبرة في إدارة مكتب جمعيتهم.. إذ كان من المفروض أن تسوق الجمعية خبراتهم بدلا من استجلاب شخص لم يقدم للجمعية إلا أخطاء مالية أطاحت به وبمن معه ومنعه من الجمعية، ولا نعلم ماذا تم بما صرف وكيف صرف وهل أعيد أم لازال في ملفات جمعية المتقاعدين بمقرها الرئيسي بالرياض؟ ثم واصلت الجمعية إخفاقها وهي تسمح لمدير فرع متقاعدي جدة المنتهية فترة العام الماضي الذي حول بل سلم الاتفاقيات المبرمة بين الجمعية وإدارات عدة لشخص هو الآخر ليس متقاعد والمشكلة أن إدارة جمعية المتقاعدين بالرياض تعلم عن ذلك ولم تحرك ساكناً وكأنها تهدم مكاتب الجمعية بعدم المحاسبة حتى وصل الخلل لمدير اللجنة الحالي بجدة الذي تسبب في اعتذار ثلاثة عن مواصلة العمل مع لجنة مكتب جدة فبقي اثنان واستمر مدير بالعائلة .. وللحديث بقية.

5آليات لحل مشكلة البطالة.. أهمها حماية سوق العمل من الإغراق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1523252

د. عبدالعزيز الوذناني*

توطين الوظائف في القطاع الخاص وحل مشكلة البطالة بين الشباب السعودي من الجنسين، كان ولا يزال الهاجس الأهم والموضوع القديم المتجدد الذي يشغل تفكير المواطن والدولة على حد سواء، إذ لا يخلو بيت من بيوتنا من عاطل أو عاطلة عن العمل، على رغم المؤهل العلمي النوعي والبحث الجاد عن لقيمة العيش.

البطالة التي تفترس أحلام شبابنا وتحرم بلادنا من مساهماتهم ومشاركاتهم في بناء مستقبلهم ومستقبل وطنهم ليس بسبب عدم قدرة الاقتصاد السعودي على خلق الوظائف، فعلى الرغم من تراجع الحركة الاقتصادية مع انخفاض أسعار البترول إلا أن الاقتصاد السعودي أضاف نحو 900 وظيفة بنهاية الربع الثالث من العام الماضي 2016 وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء. ولكن مع كل أسف ذهب أكثر من 95% من هذه الوظائف لليد العاملة الأجنبية.

هذا التضارب الصارخ يوضح أن لدينا مشكلة كبيرة في سوق العمل والقوانين التي تنظمه. ولكي تدرك حجم المشكلة الحقيقية لك أن تتخيل أن بلدا يعاني لعقود من البطالة المزمنة التي يتجاوز معدلها بين المواطنين بشكل عام 12%، ومعدل البطالة بين شبابه الذين تتراوح أعمارهم من 25-30 سنة، وهم عماد قوته العاملة وصمام الأمان لمستقبله، تصل إلى 40% (وفقاً لأرقام الهيئة العامة للإحصاء). ومع هذا يصر على فتح الباب على مصراعيه لإغراق سوق العمل بالعمالة الأجنبية الرخيصة. فوفقاً لأرقام وزارة العمل المنشوره في 30 أكتوبر 2016، فقد تم إصدار أكثر من سبعة ملايين تأشيرة للوافدين للعمل في القطاع الخاص خلال الأعوام الخمسة الماضية، بينها أكثر من مليوني تأشيرة عمل في عام واحد فقط. هذه الأرقام لا تشمل تأشيرات عاملات المنازل.

المنافسة غير عادلة

نحن لسنا ضد الإخوة ممن يأتون بحثا عن لقمة العيش والحياة الكريمة لهم ولأسرهم، ولكن الخطأ وسوء إدارة سوق العمل لا يرضي أحدا. وربما يقول البعض الميدان يا حميدان. لماذا لا ينافس السعودي مثله مثل غيره. حسناً، شبابنا وشاباتنا، فيهم الخير والبركة وقادرون على المنافسة، ولكن يجب أن نوفر لهم بيئة المنافسة الشريفة والعادلة. أما الوضع الحالي فلا يسر العدو قبل الصديق. آلية سوق العمل السعودية مُعطلة، وفوق هذا يتم إغراقها بشكل محموم بالعمالة الرخيصة. كل يوم نقرأ ونسمع في الإعلام قصصا تدمي القلب عن شبابنا الذين يحملون مؤهلات نوعية ولكنهم تُركوا فريسة سهلة للبطالة.

فعلى سبيل المثال وليس الحصر كتب عبدالله الجعيثن في صحيفة الرياض في عدد (الجمعة) 22 ربيع الآخر عن معاناة أطباء الأسنان مع البطالة، وأورد قصة طبيبة سعودية تخرجت منذُ ثلاث سنوات ولم تجد أية فرصة عمل، إلى درجة أنها عرضت أن تعمل لدى كليات طب الأسنان دون مقابل حتى لا تفقد ما تعلمته، ولكن طلبها قوبل بالرفض. وكذلك نشرت الصحف السعودية الصادرة في اليوم نفسه، خبر ابتعاث هيئة المهندسين السعوديين لـ150 مهندساً عاطلاً عن العمل لبريطانيا لدراسة اللغة الإنجليزية، لعل ذلك يساعدهم في حل مشكلتهم مع البطالة التي سرقت منهم حلم المساهمة في بناء وطنهم والعيش بكرامة. هاتان القصتان ما هما إلا غيض من فيض.

قراءة هاتين القصتين أعادت بالذاكرة إلى نحو 15 عاماً مضت، عندما كُلفت ضمن فريق عمل يتكون من ثلاثة أشخاص برئاسة نائب وزير العمل الحالي أحمد الحميدان، لوضع أنظمة صندوق الموارد البشرية الذي أنشئ بموجب قرار من مجلس الوزراء في بداية 2001، الذي يعرف حاليا بـ«هدف»، والذي يهدف إلى «توطين» الوظائف في القطاع الخاص، والمساعدة على إيجاد فرص عمل للسعوديين لكبح جماح البطالة التي بدأت تستشري بين الشباب السعوديين في ذلك

الوقت، إذ وصلت حسب الإحصاءات الرسمية آنذاك إلى نحو 8%. كانت البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب السعودي، تحتل حيزا كبيرا من الرأي العام، واليوم وبعد مضي أكثر من 15 عاماً على إنشاء صندوق الموارد البشرية الذي وفرت له موارد مالية هائلة، إضافة إلى تعاقب العديد من الوزراء على كرسي وزارة العمل وتكليفهم بمهمة تكاد تكون وحيدة ألا وهي «توظيف السعوديين»، نجد أن مشكلة البطالة، قد تفاقمت حتى لا يكاد يوجد بيت من بيوت السعوديين دون وجود عاطل أو عاطلة عن العمل، حتى في عز الطفرات الاقتصادية التي مرت على الاقتصاد السعودي، فضلا عن حجم الإنفاق الحكومي السخي وغير المسبوق على مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل خلال الفترة المشار إليها. كل هذه العوامل مجتمعة لو توافرت لأي اقتصاد في العالم مهما كان حجمه، فسوف تكون هناك أزمة في إيجاد اليد العاملة وليس بطالة أو كساد في سوق اليد العاملة الوطنية على النحو المخيف الذي نراه ونلمسه جميعاً والذي طال كل بيت وكل أسرة إلا من رحم ربي.

لبطالة السعودية ليست اختيارية

هناك مقطع فيديو متداول بشكل واسع في مواقع التواصل الاجتماعي للرئيس التنفيذي لشركة داو كيميكال خلال منتدى دافوس الاقتصادي، يتحدث فيه بإعجاب عن الشباب السعوديين، ممن اختارتهم الشركة عن طريق برنامج صدارة ويثني على كفاءتهم بينما نجد رجال الأعمال لدينا يعرضون عن الاستثمار في أبنائنا ويرفضون توظيفهم ويتعللون بالحجج والأعذار المعلبة التي يرددونها دائماً على مسامعنا، والتي مفادها أن معظم البطالة الحالية هي بطالة اختيارية، إذ إن السعوديين لا يبحثون إلا عن عملٍ مكتبي ومكيف، أو إن مخرجات نظامنا التعليمي سيئة في الوقت الذي يتسابقون فيه على اليد العاملة الأجنبية الأقل تعليماً وكفاءة. إذن رداءة التعليم وانخفاض الكفاءة التي يدعونها ليست هي السبب الحقيقي، أنا لا أنكر أن مخرجات بعض الأقسام في جامعاتنا لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل كما لا أنكر أن هناك ضرورة لإعادة النظر في سياسة تشريع الباب على مصراعيه لبعض الأقسام في جامعاتنا لتخرج لنا سيلا من العاطلين عن العامل في نهاية كل فصلٍ دراسي، ولكن هذه ربما تكون جزءا يسيراً من المشكلة وليست كل المشكلة، فالمشكلة الحقيقية من وجهة نظري تكمن في عدم فاعلية سوق العمل السعودية أو بالأصح تعطيل آليتها أي تعطيل آلية قانون العرض والطب الخاص بسوق العمل وإغراقها باليد العاملة الأجنبية الرخيصة.

استبدال نظام «الكفالة«

ربما يتساءل البعض عن سبب تعطيل آلية سوق العمل لدينا. قانون العرض والطلب هو الآلية التي تبث روح الحياة في أي سلعة أو أي سوق، لتعمل بكفاءة وفاعلية وسوق العمل ليس استثناء. لكن هذه الآلية مشلولة في سوق العمل السعودية، حيث نظام الكفالة عطل آليتها وأغرقها بالأيدي العاملة الرخيصة. فنحن بالفعل لسنا ضد إخواننا الذين يأتون لهذا البلد للبحث عن لقمة العيش وحياة أفضل لهم ولأبنائهم، ويساهمون في بناء اقتصادنا، بل على العكس من ذلك، نحن في صفهم ضد نظام الكفالة، الذي يهضم كثيرا من حقوقهم. وكذلك لا يخفى على منصف بأن هناك جهودا مخلصة تبذل من قبل وزارة العمل لتوطين الوظائف والحد من مشكلة البطالة التي تفترس أحلام شباب هذا البلد من الجنسين، إلا أن المشكلة - من وجهة نظري- لن تحل مادام العلاج موجها للأعراض ولم يتطرق للسبب الأساسي للمشكلة، إذ جربنا حلولاً عدة، ولكنها لم توصلنا للنتيجة المرجوة. على سبيل المثال جربنا استجداء التجار ونخوتهم ولم ننجح، وجربنا دفع نصف تكاليف العمالة الوطنية لعدة سنوات ولم ننجح، وجربنا برنامج نطاقات بألوانه المختلفة ولم ننجح وجربنا المادة 77 من نظام العمل وزادت الطين بلة مثلما يقول المثل الشعبي.

من وجهة نظري لن تحل مشكلة البطالة ما لم يعالج السبب الأساسي الذي خلق المشكلة في المقام الأول ألا وهو «نظام الكفالة». هذا الرأي أدليت به قبل 15 سنة أمام مجلس إدارة الصندوق والذي كان يرأسه صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز (يرحمه الله)، لم يكن موجوداً في الاجتماع، إذ ترأس المجلس نيابة عنه وزير العمل آنذاك الدكتور علي النملة. كما كتبت ذلك في مقال لصحيفة «الاقتصادية» قبل ثماني سنوات، وها أنا أطرحه اليوم في صحيفة «عكاظ» التي اعتدنا منها دائما طرح الهم الوطني بكل شفافية، لعله يمر على أحد من أهل الحكمة وهم كثر في هذا البلد ولله الحمد.

5آليات لإنهاء البطالة

من أجل إصلاح سوق العمل وتحريرها وحمايتها وجعل آليتها تعمل من جديد، فهناك خمس خطوات مقترحة، من الضرورة أن تتخذ بالتوازي.

أولاً: إلغاء نظام الكفالة الحالي واستبداله بنظام تصاريح العمل (ربما يكون هناك استثناء لسائقي وخدم المنازل، حيث إن لهذه الفئة وضعاً خاصا)، وبذلك تكون الدولة هي الكفيل لمن يريد العمل وليس طالب العمل، سواء كان فردا أو شركة أو أي جهة أخرى، فعندما يتبنى هذا الإجراء تكون سوق العمل هي الآلية، التي تحدد أجر اليد العاملة حسب الدرجة العلمية والخبرات العملية والمهارات التي يتقنها طالب العمل وليس صاحب العمل، وبذلك تكون اليد العاملة مُقيمة وفقا للأجر

العادل الذي تحدده سوق العمل، وكما يعرف المطلعون فإن هذه الآلية مغيبة، ومعطلة تماما في ظل نظام الكفالة الحالي، إذ إن رب العمل يتعاقد مع العمالة ويجلبهم للعمل تحت كفالته وبالأجر الذي يحدده والذي يكون في معظم الأحيان إلا ما ندر أقل بكثير من القيمة الحقيقية لتلك اليد العاملة، ويكون العامل مجبرا على العمل لدى الكفيل وإلا يتم تسفيره، وهذا هو السبب الحقيقي وراء تعطيل آلية سوق العمل، فعندما يتم إلغاء نظام الكفالة فإنه سيتم تحرير سوق العمل وجعل آليتها تعمل من جديد، وبذلك تخضع سوق العمل لقانون العرض والطلب، وهذا سيؤدي إلى تقييم اليد العاملة بأجرها الحقيقي بصرف النظر عن جنسيتها، وعند ذلك تكون النتيجة النهائية لدى رب العمل من حيث التكلفة سيان، سواء وظف سعوديا أو أجنبيا طالما أنه يؤدي عمله بكفاءة.

خطة خمسية

ثانياً: تمكين وزارة العمل من إنشاء نظام معلومات فاعل، وربطه بـ«هدف» للوقوف على احتياجات سوق العمل السعودية من الطاقات البشرية خلال السنوات الخمس القادمة من خلال تقدير اليد العاملة التي يمكن للسوق السعودية توفيرها خلال هذه الفترة «اليد العاملة الحالية مضافا إليها المخرجات المتوقعة للمؤسسات التعليمية»، فإذا كان الطلب المقدر على اليد العاملة «الوظائف» أكبر من المعروض من اليد العاملة «طالبي التوظيف» فإن الدولة عندئذ تسمح للشركات باستقدام اليد العاملة التي لا تستطيع السوق السعودية توفيرها، ولكن يلاحظ أن كفالة هؤلاء العمال المستقدمين تكون على الدولة من خلال منحهم تصاريح عمل محدد بفترة زمنية معينة كخمس سنوات على سبيل المثال، وليس على الشركات المستقدمة ويكون للعامل الحرية في الانتقال والعمل لدى من يشاء خلال هذه الفترة، وبهذا يكون صاحب العمل مجبراً على دفع الأجر الذي تحدده السوق لليد العاملة حتى يضمن ألا ينتقل العامل إلى صاحب عمل آخر.

ولكن يجب أن يطبق هذا النظام بالضوابط التالية: أن تبلغ الشركة إدارة الجوازات (عن طريق نظام مرتبط إلكترونياً بالجوازات) عن العامل الذي يترك مقر عمله لفترة معينة أو ينتقل للعمل لدى شركة أخرى. أن يعطى العامل الذي يترك عمله الحالي للبحث عن عمل آخر فترة زمنية معينة «60 يوماً مثلا» ويجب عليه أن يجد عملاً آخر خلال هذه الفترة، وإلا أصبح وجوده غير قانوني ويجب عليه مغادرة البلاد. أن يكون جميع العمال على علم مسبق بهذه القوانين وتقع مسؤولية ذلك على الشركة التي استقدمتهم لأول مرة وعلى إدارة الجوازات. أن تقوم الشركة التي انتقل إليها العامل بإبلاغ إدارة الجوازات آلياً خلال فترة لا تتجاوز أسبوعاً واحدا من تاريخ مباشرته للعمل.

إصدار تأشيرات العمل عن طريق «الشورى«

ثالثاً: لمنع إغراق السوق باليد العاملة الأجنبية ووضع حد لضعاف النفوس الذين يتاجرون بتأشيرات العمل أو التكسب من عرق العمالة الأجنبية على حساب الوطن وأبنائه من الأفضل ربط إصدار تأشيرات العمل الجديدة بمجلس الشورى وتحت ضوابط محددة ومدروسة بعناية، بحيث لا تصدر التأشيرات إلا مرة أو مرتين في السنة وبعد التأكد بأن سوق العمل المحلية لا تلبي المهارات والخبرات المراد استقدامها. هذا التنظيم معمول به في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

ربما يتخوف البعض من التبعات الأمنية لإلغاء نظام الكفالة ويتوقع أن تكون هناك مشكلات أمنية نتيجة لحرية انتقال اليد العاملة من صاحب عمل لآخر. على الرغم بأني أتفهم هذا التخوف، ولكن لا أرى بأن لهذا الهاجس الأمني ما يبرر لسببين رئيسيين وهما: تصاريح العمل لا تعطى لمن هب ودب، وإنما تعطى فقط بقرار من مجلس الشورى وبعد أن يتأكد أعضاء المجلس الموقر بأن المهارات والخبرات المطلوبة في اليد العاملة المراد استقدامها لا تتوفر في سوق العمل السعودية. كذلك هذه التصاريح تمنح لفترة زمنة موقته وقابلة للتجديد لعدد محدد من المرات وبنفس شروط الإصدر.

شراكات إستراتيجية للتأهيل

تصبح إقامة اليد العاملة التي تمنح تصاريح عمل قانونية مدى سريان هذه التصاريح وتنتقل بشكل قانوني، ونحن بلد مستقر وقوي أمنياً وسياسياً، ولا أعتقد أن إلغاء نظام الكفالة وتحرير سوق العمل سيمثل مصدر خطر للأمن الداخلي. هذا هو النظام المعمول به في العالم المتقدم مثل أمريكا وكندا على سبيل المثال ولم يكشل تهديداً أمنياً لهما.

رابعاً: أن يعقد صندوق الموارد البشرية «هدف» شراكات إستراتيجية مع الجامعات السعودية الحكومية والأهلية لتبني خطة وطنية لإعادة تدريب وتأهيل أبنائنا وبناتنا الذين سبق أن أنهوا دراساتهم الجامعية في التخصصات غير المطلوبة في سوق العمل مثل الدراسات الإسلامية والتاريخ والتربية على سبيل المثال وليس الحصر، بحيث يتم تأهيلهم لبعض التخصصات المطلوبة في سوق العمل بما في ذلك دعمهم لدراسة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.

خامساً: على الجامعات الحد من طاقة القبول في بعض التخصصات والأقسام غير المطلوبة في سوق العمل وتوجيه الطلبة نحو التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

تعنيف الأطفال.. ما الحكاية؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565767

محمد الوعيل

بات ما تبثه لنا وسائل الإعلام، أو مواقع التواصل الاجتماعي، من قصص مروعة لتعنيف أطفال، ظاهرة، لن أملّ من طرحها والتعبير عنها، داعياً لحلول رادعة تدرأ عن جيلنا المستقبلي هذا المنظر الكريه، وغير الإنساني، والذي لا يليق بمجتمع هو أرض الإسلام ورسالته الخالدة، من حب وتعاطف واحترام وتسامح.

كاذب من يقول إن ظاهرة تعنيف الأطفال، حديثة علينا، وواهم من يتصور أنها نتاج للعصر أو الإعلام أو غيرهما من المبررات الواهية، الظاهرة موجودة ولكن كانت تنتشر على استحياء عبر قصص أو حكايات عابرة، وبدلاً من أن نواصل التمويه والخداع بالقول إنها موجودة في كل المجتمعات، وهو أمر صحيح، لكن يُراد به باطل، وهو استمراء وجود الظاهرة دون حلول فعلية أو جذرية.

بات واضحاً عبر ما تم ترويجه خلال الأيام والأسابيع الماضية سواء من قصة الطفلة "دارين" ذات الأشهر الثلاثة، التي تعرضت للتعذيب على يد والدها بمكة المكرمة، في مقطع فيديو انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي، ونشرت أم الطفلة المقطع على تويتر بهاشتاغ "أم تريد بنتها بحضنها"، وقد تفاعل معه الآلاف.. إلى قصة طفل تبوك، الذي ظهرت آثار الضرب الوحشي على ظهره المسكين ورأسه على يد والده، في قضية أخرى لا تزال تهز الرأي العام بشدة.

لا يمكن أبداً تقبل الاكتفاء برعاية هؤلاء الأطفال في دور الحماية الاجتماعية، ولا يمكن الاكتفاء بتطبيق نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل بشكل روتيني، لإسدال الستار على هذا العنف المبكر تجاه أطفال لن يكون مستقبلهم -تحت استمرار هذه الأعمال المشينة- إلا مزيداً من التعقيد والعقد النفسية، مهما كانت الأسباب الاجتماعية التي تدفع بآباء تجردوا من أبسط قيم الأبوة والمشاعر الإنسانية، للانتقام من أمهاتهم أو تصدير مشاكلهم الخاصة لمن لا ذنب لهم!

أيها السادة.. لا بد أن تتدخل الدولة بشكل صارم، والابتعاد عن نظرية تشكيل لجان، أو اجتماعات أو خبراء، كلها تنتهي بالعدم أو بإجراءات شكلية لم تنجح أبداً في حل مشكلة بذرة هذا العنف المشين، حتى لو وصل الأمر للحجر على الآباء المعنفين ونزع حضانتهم لهؤلاء الأطفال، مع توفير بيئة مناسبة نفسياً واجتماعياً لهم، كي لا يتأثروا بتداعيات نفسية مريعة.

بذرة العنف تبدأ من هنا أيها السادة؟ طيلة سنوات ونحن نتساءل: لماذا يتسم بعض أبنائنا بتصرفات عنيفة؟ ولماذا أبناؤنا بالذات من أكثر الجنسيات المنضوية تحت ألوية التنظيمات التكفيرية والميليشيات الإرهابية في بلدان لا ناقة لنا فيها ولا جمل؟ بل لماذا غالبية المتورطين في تفجير المساجد واغتيال رجال القوات المسلحة وعناصر الأمن سعوديون؟

هذه البذرة التي تجد في أفكار الضلال ملاذاً انتقامياً يصفي حساباته مع الجميع.. ابحثوا عن التاريخ الأسري لجميع الإرهابيين، أجزم أنه لن يخلو من عنف أسري قديم، تراكم حتى تحول إلى قنبلة اجتماعية موقوتة!

أسرعوا.. قبل فوات الأوان.. ألا هل بلغت، اللهم فاشهد.

عاصفة معلمة!!

المصدر: جريدة اليوم الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alyaum.com/article/4177010

محمد العصيمي

غضب كثيرون وكثيرات من مقالي (قسوة معلمة) الذي نشر يوم الثلاثاء الماضي رغم أنني ذيلته بالاعتذار إذا كان ما وصفت به هذه المعلمة وقسوتها غير دقيق، إذ لم يكن أحد، ولا حتى هي، قد حسم المسألة بشكل يقيني .
من الغاضبين من رمزت لنفسها باسم (حلم معلمة) وكتبت ردًا أورده هنا كما كتبته هي تماما: «أنتم لا تعلمون ماذا تفعل المعلمة حتى تتقن الطالبة. فقط نريد من أحدكم أن يأخذ فصلا لمدة شهر ويعلم ويصحح ويكتب في الخطة الأسبوعية أو في كتاب الواجبات أو كتاب الطالبة. وأن يدفع من الراتب من دون مقابل هدايا بشكل يومي. وأن يحضر الدروس وأدوات الاستراتيجيات ويحملها مع باقي الأدوات إلى الفصول. ويدخل الحصص بمعدل 24 حصة في الأسبوع. ويكون الأداء نهاية العام أقل من 95% لأن الوزارة لن تعطي أكثر من 95% إلا لـ 5 معلمات من أصل جميع المعلمات. الظلم ظلمات يوم القيامة.»
انتهى كلام المعلمة العاصف ولم ينته كلامي، فكل الأعاصير التي اثارتها في هذه الزوبعة لا تعني أن المعلمة، أي معلمة، منزهة ولا تخطئ. كلنا، في أي مهنة من المهن، نخطئ لكن الفرق هو أن ترص الأعذار والمنجزات، كما فعلت، لتنكر أو تبرر خطأك، أو تعترف بالخطأ وتعتذر لأن لا أحد أبداً سيضعك في مرتبة من لا يخطئون. كون المعلمة تفعل كل ما ذكرت فإن هذا لا يعفيها من أن تكون رحيمة وعطوفة وذات حنان كبير على بناتها الطالبات، صغيرات أو كبيرات .
وأحسب أن كل المعلمات كذلك ما عدا من تقع في خطأ، لسبب أو لآخر، لأنها بشر.
نحن، حين ننتقد أو نسجل ملاحظة فإننا لا نقصد الإساءة أو التقليل من شأن ودور المعلمة وجهودها؛ بقدر ما نريد أن نعينها على الإصلاح والاتقان وعدم الوقوع في الأخطاء أيا كانت هذه الأخطاء من باب: «رحم الله امرأ أهدى إلي عيوبي.»

فصل الموظف السعودي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1566124

راشد محمد الفوزان

لال المرحلة الماضية تناولت ما واجه القطاع الخاص من بطء في النمو والمبيعات لظروف اقتصادية ومتغيرات فرضت واقعها، وهي كأي دورة اقتصادية تحدث وليس شيئا مستحدثا أو لا يحدث، فهي تعتبر طبيعية "كدورة اقتصادية "وهنا يبرز دور الشركات والمؤسسات كيف تواجه "الضعف" في المبيعات ومعها تراجع المبيعات أو الضبابية التي قد تتوقعها مستقبلا، فحدث أن استغنت "بعض "الشركات والمؤسسات عن بعض الموظفين والعاملين لديها، أو تقليص الرواتب أو غيرها من الإجراءات التي تخفض معها الشركات والمؤسسات تكاليفها لتعظيم العائد لها. السؤال هنا في اتجاهين، الأول ما يخص الشركات والمؤسسات حين تواجه الضعف في نمو المبيعات بما يؤثر مباشرة وجوهريا على أرباحها وتتراجع

بصورة ملموسة، ماذا عليها أن تفعل؟ والسؤال الآخر هو للشركات والمؤسسات هل أول حل هو "الفصل للموظف" بصوره المختلفة؟ وأيضا سؤال للموظف العامل هل تعتقد أن أي وظيفة آمنة ولا يمكن أن تترك هذا العمل وتستمر بلا حدود؟

حين نفصل بهذا الجانب، هناك قانون عمل صادر ومعروف ومنشور، وهو يفترض حماية للموظف والمؤسسة بالقطاع الخاص، وقد يجنح للموظف قليلا بحكم القوة والضعف في المراكز بين "موظف وشركة" وسأكون مع الموظف حين لا تتأثر المنشأة بربحيتها أو تتأثر بنسب محدودة قد لا تذكر ويحافظ على وضع المنشأة، بحيث لا يفصل ويستمر، وسأكون مع المنشأة تتأثر أرباحها بنسبة عالية بما يؤثر على وضعها المالي ولكن وفق شروط وضوابط تحمي حقوق الموظف وبلا إجحاف له، هذا في حال وصلنا مرحلة "الفصل" من العمل، مع أهمية أن هناك إجراءات عديدة يجب أن تتم في المنشأه وهو تقنين وترشيد الصرف، والتوظيف بقدر ما يمكن حسب الحاجة، وهذا مهم، والأهم أن يحل المواطن محل الأجنبي إن كان قادرا على القيام والالتزام بعمله، بحيث يستغنى عن الأجنبي ويحل محله المواطن.

يجب أن يطرح النقاش بموضوعية وعقلانية في التوظيف أو الفصل، فالموظف يستطيع أن يستقيل بأي وقت حين يجد فرصة عمل ولا ينتظر الشركة ولا تستطيع الأمساك به ونحو ذلك، وهذا أيضا مضر للمنشأة من حيث إيجاد البديل ونحو ذلك، يجب مراعاة أوضاع الموظف المواطن وأيضا الشركات، بحيث تكون عقود متوازنة وغير مجحفة ومرنة للطرفين، وينظر بعمق وتفاصيل كثيرة يمكن الرجوع لها، قبل أن يلام أي طرف، وهم بحاجة حقيقة لتوازن بين الطرفين.

استقدام البطالة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565974

محمد الحيدر

الحديث عن البطالة في المملكة ذو شجون، فما يطالعه المواطن في الإعلام عناوين يسيل لها لعاب الباحثين عن العمل، ولكن في الوقت نفسه هناك أحاديث عن البطالة في المملكة غير حقيقية، وهي حالة تعبر عن "خلل" في الخيارات المجتمعية، وأن السعوديين، أو بعضهم، يتبطل من تلقاء نفسه، لأنه يعمد إلى تخير الوظيفة .

ما يوقع المتابع لشأن البطالة في بلبلة أن الإحصاءات التي تصدر دلالة على مؤشر فجوة التوظيف تختلف في قراءتها للواقع. وبعض الإحصاءات تتحدث عن وجود بطالة بين العمالة غير السعودية! التصريحات الرسمية تقول إن نسبة البطالة سجلت 11.6 %.

على أي حال الجهود المبذولة لتحجيم "البطالة" مقدرة، ومنها قيام وزارة العمل بتعديل بعض مواد نظام العمل من أجل زيادة التوطين في القطاع الخاص، وعملية الإحلال التي يشهدها قطاع الاتصالات. وما تم الكشف عنه من أن "نظام توطين"، من شأنه توفير مليون وظيفة خلال 15 عاماً، ولكن هناك تقارير تشير إلى أن من المتوقع أن يتدفق إلى سوق العمل خلال الـ 15 عامًا القادمة نحو 4.5ملايين مواطن في سن العمل، الأمر الذي يدعو إلى تأمين وظائف أكثر بثلاثة أضعاف من عدد الوظائف التي تم توفير 10 سنوات ماضية عامي 20132003 -

وبناء على كل ذلك يثور تساؤل: هل الارقام التي تنشر تعكس "البطالة "بمعنى أن المحتاج للعمل ممن هم في سن الانخراط في سوق العمل لا يجدون العمل المناسب لمؤهلاتهم؟ وهل تخير "الوظيفة" حقيقية؟!

العوامل التي تسهم في بيئة البطالة كثيرة، وفي إشارة لتصريحات مسؤول في وزارة العمل إلى أن "في المملكة نحو 80% من الجمعيات الخيرية رعوية وغير تنموية وتقوم بتقديم خدمات استهلاكية فقط"، ما يلح بالالتفات إلى هذا القطاع ليصبح تنموياً، وليعلم الناس كيف يصطادون السمك بدل إطعامهم السمك بصورة منتظمة، إلا أن الحديث عن "بطالة غير السعوديين" يضع الإنسان في حيرة كبيرة، فقد ورد في التقرير ربع السنوي لهيئة الإحصاءات العامة أن هناك تنامياً في

معدل البطالة بين المقيمين، وبلغت نسبتها 58027 عاطلاً بزيادة 38%عن العام الماضي حيث كانت النسبة 35500 عاطل. وعلى الرغم من ذلك لا تزال أبواب الاستقدام مشرعة لنستقدم بطالة!!..

العنف يشرد 87 ألف مسلماً في ميانمار منذ أكتوبر الماضي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1565612

يانغون - واس
أعلنت الأمم المتحدة أن أعمال العنف في غرب ميانمار شردت 87 ألفًا من مسلمي الروهنغيا منذ شهر أكتوبر الماضي.
وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، في تقريره الأسبوعي، إن "21 ألف شخص على الأقل نزحوا داخليًا في الجزء الشمالي من ولاية أراكان غرب ميانمار، نتيجة لأعمال العنف والانتهاكات الحقوقية التي ارتكبت مؤخرًا في حقهم."
وأضاف التقرير أن "66 ألف شخص عبروا الحدود إلى بنغلاديش للأسباب نفسها". وتعتبر ميانمار الروهنغيا "مهاجرين غير شرعيين من بنغلاديش" بموجب قانون أقرته ميانمار عام 1982، بينما تصنفهم الأمم المتحدة بـ"الأقلية المسلمة الأكثر اضطهادًا في العالم". ومع اندلاع أعمال العنف ضد مسلمي الروهنغيا في يونيو 2012، بدأ عشرات الآلاف منهم بالهجرة إلى دول مجاورة، طلبًا للأمن.

بن دغر: يجب على المنظمات الدولية والحقوقية توثيق جرائم المليشيات

المصدر: جريدة الرياض الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م
http://www.alriyadh.com/1566082

عدن - وكالات
ناقش رئيس الوزراء اليمني الدكتور أحمد عبيد بن دغر مع وكيل وزارة حقوق الإنسان اليمني ماجد فضائل، مستجدات انتهاكات مليشيا الحوثي وصالح الانقلابية لحقوق الإنسان ودور الوزارة في رصد تلك الانتهاكات.
وشدد رئيس الوزراء اليمني على ضرورة قيام المنظمات الدولية والحقوقية في توثيق الجرائم التي تنتهكها المليشيات الانقلابية في حق الشعب اليمني واستمرارها في الاعتقالات التعسفية لكل من يخالفهم الرأي والتجنيد الإجباري للأطفال وكل ذلك يخالف الحقوق والحريات.
ودعا المنظمات الدولية إلى سرعة فتح مكاتبها في العاصمة المؤقتة عدن، مؤكداً أن الحكومة اليمنية ستقدم كل الدعم وتسهيل مهام المنظمات لتقوم بواجبها الإنساني بكل حرية وبما يخدم المجتمع.
واستمع بن دغر، من وكيل حقوق الإنسان إلى عدد من الانتهاكات التي مارستها الميليشيا الانقلابية بحق أبناء المحافظات اليمنية التي يسيطرون عليها واستمرارهم في اختطاف الصحفيين والناشطين دون أي وجه حق وانتهاكهم اليومي للحقوق والحريات في تلك المناطق.
وأشار إلى أن الوزارة لديها توثيق لكثير من تلك الانتهاكات التي تقوم بها وعلى المجتمع الدولي وأكثرها تعد انتهاك واضح وصريح للحقوق الإنسان ومصادرة للحرية.
من جهة آخرى، قال وزير الإدارة المحلية اليمني، عبدالرقيب فتح، إن مليشيا الحوثي الانقلابية قامت بمصادرة ثلاث شاحنات اغاثية محملة بالمساعدات الإنسانية تابعة لبرنامج الغذاء العالمي.

وأشار الوزير في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء اليمنية، أن هذه التصرفات غير الأخلاقية تزيد من تعقيد الوضع الإنساني في المحافظات الخاضعة لسيطرة الانقلابيين وتزيد من نسبة المجاعة وتفشي الأمراض.
ودعا الوزير في الحكومة الشرعية اليمنية المنظمات الدولية إلى الضغط على الانقلابيين لوقف هذه الأعمال، معتبرا هذه التصرفات انتهاكاً للقوانين الدولية والإنسانية في حالة الحروب والكوارث.
ميدانياً، تفقد نائب الرئيس اليمني الفريق علي محسن صالح وحدات الجيش في جبهتي البقع وباقم في محافظة صعدة، وقال الأحمر إن قوات الشرعية في مختلف الجبهات وبدعم من دول التحالف تحقق المزيد من الانتصارات، ومنها تحرير مدينة وميناء المخا.
كما أكد التصميم على رفع العلم الجمهوري في كل أرجاء اليمن وعلى جبال مران معقل الحوثيين بصعدة.
إلى ذلك، أفشلت وحدات الجيش الوطني مسنودة بالمقاومة الشعبية وقوات التحالف محاولة هجومية لمليشيات الحوثي وصالح الانقلابية على مواقع طوال السادة ومحيط هجر كحلان في مديرية عسيلان محافظة شبوة.
وقال مصدر عسكري للمركز الإعلامي للقوات المسلحة " إن ثمانية عناصر من المليشيات بينهم قيادات كبيرة لقوا مصرعهم فيما جرح 13 آخرين خلال المواجهات التي دارت صباح أمس.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19739676

المصدر: جريدة الوطن الاحد 24 ربيع ثانى 1438هـ - 22 يناير 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=7642

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/19758470

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 25 ربيع ثانى 1438هـ - 23 يناير 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1522799

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19778303

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء
26 ربيع ثانى 1438هـ - 24 يناير 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1523153

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19795724

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء
27 ربيع ثانى 1438هـ - 25 يناير 2017م

http://www.alriyadh.com//comic

المصدر: جريدة الحياة الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/19817717

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 28 ربيع ثانى 1438هـ - 26 يناير 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1523560